على قياس الاحكام الحسنة فقد يمتنع وقد يجب وقد يجوز اما مع التساوى واما مع رجحان احد
طرفيه فبعد تمهيد القاعدة شرع فى تفاصيل ذلك وقال الضابط فيما نحن بصدده اى
مع دخول الواو وعدمه فى الجملة الواقعة حالا مستقلا اذ قد ظهر ان المؤكدة يمتنع فيها الواو
قوله لان الاسمية كما يعلم دالة على الثبوت انما يصح اذا لم يكن خبر الاسمية جملة فعلية نحو
زيد يقعد للتجدد كما مر فكانه بنى الكلام على ما هو الاعم الاغلب فى الاسمية فالجملة الفعلية
واردة على اصل الحال بالاطلاق فاذا كانت على نهجها ايضا بان يكون مسند ليست فى
حكم المنفية كالتى فعلها مضارع مثبت كانت متمكنة فى الحالية قريبة من الحال المفردة
جدا فالوجه فيها ترك الواو جريا على موجب الحال واستغناء بها عن دخولها وانما قلت ليست
فى حكم المنفية احترازا عما اذا كان فعلها ماضيا مثبتا فانه فى حكم المنفى كما سيأتى ولذلك
لم يمثل ههنا الا بالمضارع وقد نبه بقوله او بعد فرسه على ان الحال قد يكون سببا كما يكون
فعليا على طريقة المسند والوصف وقوله لا يكاد يسمع اشارة الى ان دخول الواو جائز فى المضارع
المثبت كالممتنع اعنى الحرام اذا اجرى على ظاهره واما اذا قدر معه مبتدأ فدخول الواو جائز ومسموع
كثيرا منه قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون وقولهم قمت واصك وجهه وقول الشاعر نجوت
وارهنهم مالكا قوله وذلك ان يكون اسمية فى الحال غير المؤكدة انما قيد بذلك لان الاسمية واردة
على اصل الحال المؤكدة وخص هذا التقييد بالاسمية ولم يقل فيما سبق وذلك ان يكون فعلية
فى الحال الغير المؤكدة لان المؤكدة يقع اسمية مفردة ولا يقع فعلية اصلا قوله فالوجه الواو
ذلك لان خروجها عن اصل الحال يوهم انها ليست حالا فاحتيج الى رابط دال عليه خصوصا اذا
كانت الاسمية منفية خارجة عن نهج الحال ايضا وقوله مما جاء بخلاف هذا الاصل معدودة
لحقت بالنوادر يؤكد قوله فالوجه الواو ويؤيد ان المراد به رجحان دخولها بحيث يكون تركه
في باب العدم كان دخولها من سنن الهدى وللنحاة اختلافات فجوز بعضهم
ترك الواو فى الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت ضمير ذى الحال فى صدر الجملة كالامثلة المذكورة
فى الكتاب سوى الثالث منها لا غير ذلك ومعنى عوده على بدئه ان رجوعه الى ما ابتدأه على
ان البدء مصدر بمعنى المفعول ومحصوله انه رجع فى الطريق الذى جاء منه وقد يتوهم ان عوده
مرفوع على انه فاعل رجع مجازا او بدل اشتمال عن المستتر فيه او منصوب على الحالية بمعنى عائدا او على
المصدرية او على انه مفعول به بان يحمل رجع على المتعدى والكل ضعيف واصلاح المنطق كتاب
ابن السكيت فى تصحيح اللغات والاغفال كتاب لابى على الفارسى فى النحو قال المسيب بن
علس يصف غواصا يصف النهار ينتصف النهار من نصفت الشئ بلغت نصفه والمراد طول

وهذا الاكثر جمع جملة فعلية ٥

اذا فعلها حيث المضارع

اذا يعنيهم وليا امثاله

حيث بعضهم سنما معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة التقاصيل اجزائها ٥ منه

هو قوله الى عامره

فان بعضهم جوز حذفه اذا كانت واقعة بعد حال مفردة كقوله بردك تحت بعد قوله سالما بعضهم اذا كانت مصدرة بحرف ينبئ عن التشبيه كقوله ما حجا فى حوالى وبعضهم اوجبت الواو فى نحو جاء فى وهو بسرع ٥ منه

اى رجع عوده طابق على مندوبة فى

بقال رجع عوده على بدئه ٥ منه

مكنه تحت الماء واخرج رفيقه بالغيب لا يدري اى لا يعلم ماذا قال الغواص وفي الصحاح ويدفع
الشهادة من يصف الشي بمعنى انتصف فالجملة الحالية حالية عن الضمير ايضا فاحتاج الى ان
قدر الواو محذوفة اى والماء عامرة اى سايرة وحنان الليل ظلامه وشره ما آب اى ما رجع
قوله حضوا هو من ابيات يرثى بها الشاعر بنيه ويذكر سرعة انقضائهم قبله والرواح السير
من السير في آخر النهار للروح ويقال راح اذا دخل في وقت العشاء وعلهم اى اهلكهم و القدر
سكون الدال وفتحها ما قدره الله من القضاء قوله لا ارتفاع قبيله متعلق بدخلوا والبيت
في الذين يوبخون معاوية والورق البيض الدراهم المضروبة وكان تامة اى ولقد وجدفها
في حال كونه لا نصب الخبر وقيل ناقصة والواو زايدة بين اسمها وخبرها لتاكيد النسبة
كما اراد لتاكيد لصوق الصفة لموصوفها وكذا الكلام وكنت وما به نهتهت الوعيد يقال
الرجل اى كففته وزجرته افاد وان دمى اى مكنوا في القتل من دم وجب على ان افادة الامير
مكنه من القود وقوله الا ان ترك الواو ارجح متعلق بقوله فالوجه جواز الامرين معا وانما كان
الركارجح توجيها للاصل على النهج مع ما يؤيد الاصل بان موجب الحال ترك الواو وقوله في الفعل
الماضي منفيا ومثبتا مبتدأ خبره منتظم في سلك المضارع المنفي فان قيل ذكر المنفي مستدرك
لاندراجه مع المضارع المنفي فيما ورد على اصل الحال دون حكمها ومثا ذكرته اياه في الحكم هو
كون الترك اولى اجيب بانه لم يمثل فيما سبق الا بالمضارع المنفي فكانه اراد ان يجمع
قسمي الماضي ولا يفرق بينهما في بيان حكمهما قوله لو وروده لا على نهج الحال يعني مع وروده
على اصلها الذي هو التجرد وقد فالحرف قد وذلك لانه حكم حرف النفي من حيث ان الفعل
الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا دخل قد عليه قربه من الحال واشعر عن
ذلك الاحتمال وقوله حتى يصلح للحال منظور فيه لان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى
الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى
الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا
كما لا يخفى في ذكره غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال والجواب ان الافعال اذا وقعت قيود
لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالقياس الى ذلك
المقيد لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا اعتبار
فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان
ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت فانه زيد ركب فهم منه تقدم الركوب
على المجي فلا يقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربته الى زمان المجي ففهم مقارنته اياه

يعني ان صيغ الافعال موضوعة للازمنة المخصوصة
التي هي زمان التكلم وما قبله وما بعده فاذا
استعملت مطلقة يراد بها تلك الازمنة [illegible]

وكان

وكان استبعد الوكوب معقدما الالانه قارن المجى في الوجود واذا قلت جاءني زيد مركب بعد على
تقارنهما وح يظهر صحة كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب تجرد الجملة الحالية عن علامة
الاستقبال كالسين وسوف ولن اذا الوصدرت بما ابتادر منها كونها مستقبلا بالقياس
الى عاملها وح تجب الى باول قوله في مابك بالزمان الذي اعتبر المتكلم في عامل الحال و
ذلك ان يقول ان عاملها قد يكون مقترنا بزمان التكلم فاشترط هناك لفظ قد لكن
فيما عداه طرد اللباب فلا يحتاج الا ذلك التاويل هذا واما ثانيا فلانهم استبعدوا
ان يقع الا حتى الصرف حالا بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى آخر
اعني زمان التكلم فاحتيج الى اداة قال فقد المعرب الى الحال لتكسر سورة ذلك التنافي فيرول
الاستبعاد بما لا يليف الله وطبع سليم والانتظام في سلك المضارع المنفي معناه جواز
الامرين مع رجحان الترك كما سيصرح به وذلك للاشتراك في العلة مدخول الواو على المضارع
المنفي وعلى الماضي مطلقا بمنزلة المكروه قوله فقد جملة السين بفتح الهاء اي انضبط واو فقد
في المنفي قوله الاان ترك الواو في النفي وفي الاثبات ارجح متعلق بقوله لكان يقول الح
وهذا المجموع بيان او تاكيد للانتظام في سلك المضارع المنفي وكان التصريح برجحان
الترك فيهما دفع ما يتوهم عدم رجحانه في الماضي المثبت الاترى الا اعادته حرف الجر في الاثبات
قوله بحسب التقديرين يعني تقدير الفعل كحصل فيكون الظرف ح جملة فعلية قطعا وتقدير اسم
الفاعل كحاصل وح ان لم يكن بعده اسم مظهر يصلح ان يرفع به كقولك جاء زيد على فرس كان
مفردا قطعا وان كان بعده ذلك احتمل ان يكون مفردا ان ينتصب اسم الفاعل على الحالية
فيعمل الظرف في الظاهر لاعتماده ان يكون هناك جملة اسمية قدم خبرها وان لا يكون شاملا
للافراد ويكون بتقدير جملة اسمية ولاشك ان تقدير الاسمية ينفي عن على تقدير اسم الفاعل
فيصح قوله ويتردد لذلك بين ان يكون واردا على اصل الحال وهو على تقدير الجملة الفعلية
وبالافراد غير وارد عليه وهو على تقدير الاسمية نعم يلزم حمل كلامه على خلاف ظاهره في تردد
الورود وعدمه على التقديرين والمتبادر من قوله جاء الامران انهما متساويان كالمباح في الشيوع
ان ترك الواو ارجح قال الشيخ عبد القاهر اذا افعل نحو على كتفه سيف فالاكثر فيها ترك الواو كقوله
خرجت مع البازي على سواد وقد يكون مع الواو كقوله وان امرأ يسري اليك ودونه من الارض
موماة وبيداء سملق والسر في غلبة ترك الواو امتناع وقوله على تقدير الافراد رجحان الترك
على تقدير الفعل الماضي واما رجحان وقوله فعلى تقدير الاسمية فقط واذا لم يكن بعد الظرف
مظهر كان رجحان الترك اظهر كانه قوله تم على قومه في زينته على قوله من عرف عقب الكلام السابق

بمنزلة البحث المتعلقة بالجملة الحالية المصدرة بالواو والمغني من عرف ان السبب في تقديم الحال على النكرة
دفع الالتباس بالصفة تنبه لجواز ايقاع الجملة مع الواو حالا من النكرة بلا تقديم اذ الالتباس
هنا اصلا لامتناع دخول الواو على الصفة كما مر وسبه لمزيد جوازه اذا كانت تلك النكرة
في سياق النفي فانها لعمومها وكونها موصوفة في المعنى بمنزلة المعرفة فبهذا الاعتبار منضما الى
اعتبار انتفاء الالتباس يعرف مزيد الجواز وتنبيه ايضا بوجوب الواو في نحو جاءني رجل على
كتفه سيف اذا اريد الحال دفعا للالتباس ولوجوب تركه فيه اذا اريد الوصف لامتناع
عطف الصفة على موصوفها البتة وانما قال فتامل لتعرف به بطلان قول من ادعى خلافه
وقد سبق هنا الحقيقة قوله واما ليس افرده بالذكر اذ ليس من قبيل الافعال الداخل عليها
النفي مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو فيه ارجح ولا من قبيل الافعال المتصرفة المتضمنة
للنفي كابى وامتنع حتى يلزم فيه قدمه كون الترك ايضا ارجح بل هو فعل دال على نفي الحال
صريح فلا يحالف فيه لعدد لكنه لما قام مع خبره مقام الفعل المنفي اذ ليس زيد منطلق في قوة
لا ينطلق زيد كثر ذكر الواو وتركه ايضا الا ان ذكره ارجح بحسب الدليل وادور في الاستعمال لكن
لان المحوز في الواو هو الشبه وهو في ليس واي وفي الفعل المنفي بالاداة عارض وقد يقال ان ليس
بمنزلة حرف نفي والجملة بعدها اسمية في الحقيقة فلذلك كان ذكره ارجح لكنه يقتضي ان يكون الترك
هنا في صور معدودة ملحقة بالنوادر لا في صور كثيرة كما دل عليه كلامه وقوله اذا اجري وصف
ملحا فيه في الاستثناء حيث اذا اجري في كونه الرشا الوسق في الشرح من الماهد وقد قيل
ان قوله ليس فيه ما مفعول ثان لجعل لا حال اي جعل الصدق كذلك على قياس قولك تركت زيدا
صريعا اي صيرته صريعا قال واما الحالات المقتضية لطي الجمل عن الكلام ايجازا وللطيها اطنابا
اراد بالكلام الجنس وجمع الجمل نظرا الى تعدد الموارد فان المطوي في موضع واحد لا يجب ان يكون
جملا بل قد يكون جملة واحدة وقد يكون جملتين او اكثر وجمع الحالات مجملة لانه احالها جميعا على
علمك بما سبق فلا معنى لذكرها مفصلة وخص بالذكر لطي الجمل ولا طيها لانهما العمدة في وضع
هذا الباب ولان وجد الايجاز والاطناب لطي المفردات ولا طيها ايضا بل قد يوجد الايجاز
بلا طي اصلا ويسمى ايجاز قصر وقوله ايجازا واطنابا مفعول له وقيل حال بناء على انه فسرهما
في صدر قانون الجنس بالطي واللاطي وانما لم يتعرض للمساواة لانه لا فضيلة للكلام الاوساط بما يصدر
عنه البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كما سيأتي وكلمة ههنا قائمة مقام العائد الى
المبتدا في الجامات المقتضية كانه قال استغني بذلك اي بالعلم المحيط بما قد سبق عن بسط
الكلام فيها اي في تلك الحالات وذلك لانه قد ذكر فيما تقدم طرفي الايجاد على الاطلاق كالمسند

والمسند

والمسند مفردا او جملة وطي المفعول ونحوه وكطي السوال الذي هو جملة في مكتب الي التلازل وذكر
ايضا طرق في الاطناب على الاطلاق كتنويل المسند اليه بالتوابع وبتقييد الاسناد بشيء من القيود
وذكر متعلقات المسند وكذلك الجمل المتعلقة بما قبلها تاكيدا او بيانا او بدلا فقد سبق
في الايجازات لطي المفردات وسبق ايضا اطنابات بذكر المفردات والجمل وبين هناك
ايضا احوالا تقتضيه اياها فمن ضبطها استغنى عن البسط ههنا الا انه تعريف ما عدا
المذكور بالمقايسة عليه قوله فلكونهما نسبيين لا يمكن الكلام فيهما بتحديد الايجاز والاطناب
اراد نسبيان ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى كلام آخر محقق او مقدر ولا
ان الامر النسبي لا يتحدد ولا ينضبط الا بتعيين المنسوب اليه وليس ان الكلام على مقدار معين
بحسب الامر كونه منسوبا اليه لهما بل كل كلام يعرض فانه يصلح لذلك في لا ابعاد الكون
عن المطلب بحيث يحكم على هذا الكلام بانه موجز مطيب وعلى ذلك بانه مطنب لا موجز فان
كلاما واحدا اذا نسب الى آخر واتصف بالايجاد فانه بعينه اذا نسب الى الآخر يتصف بالاطناب
فعلم ان لا مجال فيهما الضبط والتعيين مبنيا على التحقيق الصرف بل لا بد من ترك التحقيق والبناء
على امر عرفي هو جعل الكلام اوساط الناس اعني الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة ولا عي
لانها امر منسوبا ومقيسا عليه فانه وان لم يتعين كذلك بحسب التحقيق الا ان الاوساط
لما كانوا اكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم في تادية المعاني مشهورا من الناس
بين ارعرفي معروف الوجه معلوم الطريق فناسب ان يجعل اصلا يقاس عليه غيره ويكون
البناء عليه رد المأخذ له كما توهم وبما قررناه اندفع ايضا ما يقال من ان يكون الشيء نسبيا لا يقتضي
ان لا يتيسر الكلام الا بترك التحقيق فان الاضافيات كثيرا ما تحقق معانيها لا تحتاج فيها الى
التعرض لما اليه الاضافة الى الوجه الذي قررنا في علوم آخر قوله مثلا جعل بالجر على انه بدل من
البناء وقوله مقيسا عليه ثاني مفعولي جعل وقوله ولا بد من الاعتراض جملة معترضة اي لا بد
من الاعتراف بوجود كلام الاوساط بل لا وجه لانكاره لقوله انتهما ان فيما بين الناس
فيصح البناء عليه وانما قال لا يحمدون منهم ولا يذم لانه ليس لهم في ذلك اعمال رويه ولا
رعاية نكتة بل اكتفوا فيه بمجرد دلالات وصفيه فلا يحمد لهم فيه ولا مذمة ايضا لكونه
مثلا بما هو مقصودهم من امور دينهم او دنياهم نعم اذا انسب ذلك الكلام من ارباب البلاغة عد
من اصوات الحيوانات واذا اصدر منه البليغ الداعي ضرورة داعية فيه بحريه عن النكت بعثا
المقام ويذلك يرتقي عن تلك الاصوات كما سلف في صدر الفصل الاول وفي تسمية متعارف
الاوساط بمنزلة كلامهم الذي يكلفوا فيه بتعليل او بكسر وقوله ما قل من عبارات متعارف

الاوسط يتناول الايجاز الحذف والايجاز القصر الذي لا حذف فيه ومنه قوله لنسوة كانت
القلة او الكثرة راجعة الى الجمل تصريح بان الايجاز والاطناب للاختصار بطي الجمل بل
يكونان ايضا بطي المفردات وباطنهما لما ذكرناه قوله وقد سلف عليك الى ما سبق طرق
الاختصار والتطويل يعني في الفنون الثلاثة ومباحث الفصل والوصل اذ قد تبين فيها
طرق اختصار الكلام باطلاق الاسناد وحذف المسند اليه والمسند وغيرهما مفردا او جملة
وبين فيها ايضا طرق تطويله بتاكيد الاسناد وبتذييل المسند اليه او المسند بما يتعلق به
وتعقيب جملة باخرى موكدة لها مثلا كما اشرنا اليه آنفا واللام في لئن مهمة او موطئة
منه لقوله من جواب القسم المقدر والمعنى لئن كنت فهمت تلك الطرق كما هو حقها فلا محالة
تعرف كلا من الوجازة والاطناب متفاوتا زيادة ونقصانا على مراتب لا يكاد يحصر وتعرف
ايضا معنى ما قيل في وصف البلغاء انهم يأتون تارة بالكلام في غاية الاطناب وتارة في نهاية
الايجاز كانهم يوجزون لا المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا افراد الاذكياء شبيهها برمز حافظ
محبوب يوجز عينه خوفا من الرقباء وقوله وحي الحلاحظ نصب على المصدر بوحي بمعنى ...
وكما تليت عليك فيما سبق تلك الطرق ذكرت هناك ايضا مقامات تقتضيه اياها
فدار شددت بذكرها لا مقامات اخرى يناسبها لذا اقتضاء الاختصار والتطويل
فعليك برعاية المقامات مقتضياتها اذ لست انت كالاوساط الذين لا حاجة
بهم الى تلك الرعاية ولا يلحق كلامهم مدح ولا ذم بل يا صارف عن اختصار كل وتطويل
موقعه اللائق به حمده في باب البلاغة وما لم تصادفه ذم وتسمي الايجاز اذ ادركت عيانا تقصيرا
الا انه عي في الكلام وقصره اي جعله قصيرا وتسمي الاطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر في
كلامه وطوله بلا طائل فالتطويل هنا محمول على المعنى الاصطلاحي وفي قوله طرق الاختصار
والتطويل محمول على المعنى اللغوي والعلم في الايجاز اي الحال المشهور في باب الايجاز
قوله علت كلمته يقال فلان علم في هذا المعنى اي شهير به فان قلت الايجاز بالقياس الى
كلام الاوساط فما كلامهم هنا حتى يقاس هذا عليه قلت ذلك معلوم بحسب نوعه وان
لم يكن معلوما بحسب شخصه فانا نعلم قطعا ان المعاني المنطوق بها بحسب قوله تعالى في القصاص
حيوة بحيث لو اداها الاوساط لادوها بعبارة اطول منه الا يرى الى كونه اوجز من اوجز
كلام عند بلغائهم في هذا المعنى قوله واصابته قوله في القصاص حيوة محل البلاغة بالا
الذي يظهر بفضله وزيادة ما هو اوجز عندهم في هذا المعنى اعني قولهم القتل انفى للقتل
وذلك من وجوه قلة الحروف فان الملفوظ في قوله تعالى عشرة اذا لم يعتبر التنوين حرفا

على حدم ونحوه قوله اربعة عشر الا ما اراد اد فى كل قصاص حيوة وليس كل قتل انفى للقتل
فان القتل ظلما ادعى للقتل عدم الاحتياج فى قوله تعالى الى تقدير بحسب المعنى فان تقدير
متعلق الجار اى فى القصاص بمجرد رعاية قاعدة لفظية فهو فى قبيل الجاز القصر ولا بد
فى قولهم ان يقدروا انفى من تركه ما فى تنوين حيوة من التعظيم او النوعية صنعة
الطباق بين القصاص والحيوة النص على ما هو المطلوب بالذات اعنى الحيوة فان
فى القتل انما يطلب لها لا لذاته جعل نقيض الشيء متبعا له بايراد لفظه فى الخلو عن
التكرار مع التقارب فانه لا يخلو من استبشاع فلا يعد فى الاكثر رد العجز على الصدر حتى
يكون محسنا عذوبة اللفظ وسلاسته حيث لم يكن فيه ما فى قولهم من توالى الاسباب
الخفيفة اذ ليس فى قولهم حرفان متحركان عن التوالى الا فى موضع واحد ولا شك انه ينقص
من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان اى كون القتل الذى للقتل من حيث انه
قصاص لا من حيث انه قتل وقد صرح بهذه الحيثية فى قوله دون قولهم قوله ومن الايجاز
هذا ايضا من ايجاز القصر وقوله ذهابا اما حال من المستتر فى الجار اى قوله هدى للمتقين
كاين من الايجاز حال كونه يذهب فيه الى ان المعنى ما ذكره واما مفعول له لمضمون الكلام
اى بعد من الايجاز للذهاب الى ان المعنى على ان يكون المراد بالمتقين الضالين الصائرين الى
التقوى بعد الضلال واحترز بذلك عن المعنى الاخر وهو ان يحمل المتقين على المتقين ويجعل
اثبات الهدى لهم من قبيل قولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك على قصد الزيادة والثبات
اذ ليس فيه على المعنى الاخر ايجاز لعدمه وقوله لان الهدى تعليل لكون المعنى ما ذكره وفسر
الهدى بالهداية ليعلم ان المراد به معناه المتعدى اعنى الدلالة لا بمعنى اللازم اعنى الاهتداء
الضال لا للمهتدى قال فى الصحاح هداه الله هدى واهتدى بمعنى ووجه حسن الايجاز
المذكور فى الاية شان الاول قصد المجاز المستفيض اى المشهور نوعه وهو وصف الشيء بما
يؤل اليه فانه مجاز شائع منه قوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا ولا يلدوا الا فاجرا كفارا وقوله
عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وقولهم برء المريض ونحوه الضالين وان لم يكن اطلاق
المتقين على الضالين الصائرين الى التقوى مستفيضا بحسب شخصه الثانى التوصل بهذا الايجاز
المذكور الى ذلك المجاز اى تصدير اوائل الزهراوين يعنى سورة البقرة وآل عمران سميتا بذلك
لازهارهما من زهرت النار اضاءت بذكر اسم اولياء الله وفى هذا التصدير تشويق
الى التقوى واشعار بالاعتناء بحال المتقين فاندفع ما قيل من ان هذا التصدير انما يصح
لو كان الضالون الصائرون الى التقوى اولياء الله قبل ان يتصفوا بالتقوى بالفعل وليس

فمعنى قتل الكل احيا للكل باعتبار المقتص له

فمعنى قتل البعض احيا للبعض باعتبار المقتص منه

القتل يكرر فى قولهم مع التقارب حيث لا يعد منه من قبيل رد العجز على الصدر حتى يكون من المحسنات على ان التحسين فى رد العجز على الصدر اختلاف المعنى وليس ههنا اختلاف ٥

اشاره الى ان جعله حالا انما يكون اذا جعل مصدرا للمبنى للمفعول بواسطة حرف الجر ٥

الصحيح حالا لازما وتبعه الهداية تعدية قطعا تخ

يعنى الدلالة الموصلة الى المطلوب او الدلالة على ما يوصل اليه على ما يوصل اليه على اختلاف التفسير ٥

اى بما ذكرنا ان المراد تصدير السورة بذكر اسم الله اولياء لا تصديرها بذكر اولياء الله ويدل على ما ذكرنا ان اختلاف الام لا مدخل فى الدلالة ٥

كذلك قوله اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة فانه ايضا من ايجاز القصر ومن جوامع الكلم التي
يستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة اى غشيهم من اليم ما لا يعلم كنهه الا الله فقد ناب عما عليهم
عن عبارة طويلة تقصر عنه البيان وكذا قوله ولا ينبئك مثل خبير اظهر من ان يخفى حاله
في الوجازة نظرا الى ما ناب عنه اى لا يخبرك بالامر مخبر هو مثل خبير عالم به يريد ان الخبير بها
لا وحده هو الذي يخبرك بالحقيقة دون سائر المخبرين به والمعنى ان هذا الذي احتج به
بدر حال الاوثان من انهم ما يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا
ما استجابوا لكم ويوم القيمة يكفرون بشرككم هو الحق لان خبيرا اخبرت به وفي حمل الآية
على ان المراد نفي المثل اى لو كان له مثل في ذلك اى في العلم المحيط بالاشياء كلها لاخبرك
بحكم العادة لكن الاخبار منتف فيمتنع وجود المثل فقد خرج به عما تقتضيه نظم الآية
ولا ينبئك مثل خبير قوله وانظر عطف على مقدر اى تحقق ما ذكرناه وانظر حال صاحب
الكشاف الفاضل قوله فتوبوا الى بارئكم السالخ غير لان الظلم باتخاذ العجل سبب للتوبة والامر بها
وللفاء في فاقتلوا للتعقيب اى فاعزموا على التوبة فاقتلوا بناء على ان الله تعالى جعل
توبتهم قتل انفسهم وجاز ان يكون المعنى فتوبوا فاتبعوا توبتكم القتل على ان القتل تتمة
للتوبة تابعة اياها واما الفاء في فتاب فمتعلقة بمحذوف فاما جواب شرط مقدر اى
فان فعلتم فقد تاب عليكم ويكون الخطاب في عليكم جاريا على ظاهره داخلا في مقول
موسى واما عطف على مقدر اى ففعلتم فتاب عليكم ويكون الخطاب من الله تعالى على
طريقة الالتفات عن الغيبة في قوله واذ قال موسى لقومه وقال ايضا الفاء في قوله فانفجرت
متعلقة بمحذوف اى فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرناه في قوله تع
واذ قال موسى لقومه وقال ايضا الفاء في قوله فانفجرت متعلقة بمحذوف اى فضرب فانفجرت
او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرناه في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع
الا في كلام بليغ انتهى كلامه والمص اختار في الآيتين العطف لعله التقدير ولان الفاء
الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظ قد واضمارها ضعيف فتوهم من ذلك
ان تقدير الشرط ينافي عنده كون الفاء فصيحة واليه يميل بعضهم بالنقل عنه والصواب
خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول
فقد جينا خراسانا وهو بتقدير الشرط اى فان صح ما قالوا فقد ان القفول الا ان جينا
خراسان قيل ولو ادعى اختصاصها بتقدير الشرط كما توهمه عبارة الكشاف لم يبعد وقد
يقال هذا الايهام مدفوع بقوله كما ذكرناه اشارة الى الوجهين فقوله وهي على هذا لا الايهام

١٢٠

اراد به ان الفا الداخلة على كونهما متعلقة بسبب محذوف شرطا كان او غيره يسمى فا فصيحة وذلك
اما لافصاحها عن محذوف او وصفا لها بوصف صاحبها واما لكونها مفيدة معنى
بديعا ودافعة موارتها حسنا اما على تقدير الشرط ففي الكشاف في سورة الفرقان ان هذه
الفا جاءت بالاحتجاج والالزام حسنة رائعة وخاصة اذا انضم اليها الالتفات وحذف القول
يعني قوله فقد كذبوكم اذ بتقديره قلنا او قال الله ان قلتم انهم معبودنا والهتنا فقد كذبوكم
وفي لفظ المفاجأة اشعار بان السامع كان غافلا عن هذا المترتب والنتيجة ففوجئ به
واما على تقدير العطف ففي حذف المعطوف عليه في قوله فانفجرت منه على ان الموحى
لم يتوقف في اتباع الامر وانه لا يحتاج الى الافصاح به لانه لا ينفك السبب عنه على ان
الاصل في الانجا دهو امر تعالى لا فعل موسى ولا شك انه لا يهتدي الى امثال هذه
الدقايق غير البلغا قوله وفي قوله فقلنا اضرب عطف على في قوله فتوبوا اي انظر الى
الفا التي يسمى فا فصيحة في قوله فقلنا اضرب ومقيدة حال من العلما كما ان قوله كيف
افادت كذلك قوله وتمام عطف على انظر وانما قال ذلك لان الفصيحة هنا مقدرة
بحاجة الى تامل يظهر به موقعها ولان المحذوف هنا اكثر من جملة واحدة يدل عليه السياق
الكلام والفا في فقلنا المقدر داخلا على كذلك يحيي الله فا فصيحة تقتضي تقدير فضربوه
فحيي ولا يخفى عليك ان الايجاز مع الفا الفصيحة الحاذ حذف مطلقا قوله قد رضا حب
الكشاف يعني انه جعل الآية من قبيل الايجاز بالحذف ولم يجوز ان يكون وقال اعطفا على اتينا
لان الموضع موضع الفا يقال اعطيته فشكر ومنعته فصبر فقدر ما لا معطوفا عليه
مترتبا بالفا على اتينا كما ذكره وكانه اشار بذلك الى ان تلك النعمة كانت عظيمة
جلا فاقتضت من المصطفين الاخيار الشكر بانواعه فعملا وعلما شكر فعلا وعرفا قلبي
وفالالسان وهذا وجه وجيه وجوز المص عطف قالا على اتينا بان تفويض ترتيب
الحمد على اتيا العلم وسببيته عنه الى فهم السامع بشهادة العقل تفويضا مثل تفويض الترتب
ثم في يدعوك فان المعنى على السببية اي فانه يدعوك لكنه ترك الفا واقتصر على الاستئناف
في الاول العطف بالواو تفويضا للترتيب الى فهمه بمعونة المقام وانما جاز ترتب الدعا
عليه ثم مع كونه سببا للامر بالقيام بناء على ما مر من ان ذكر السبب مترتب على ذكر مسببه وقوله
تفويضا نصب على انه مصدر وعامله مضمون ما تقدم كانه قيل فوض لا ستفادة تفويضا
فعلى الاختصار فضلها عما تقدم بعدم ادراجها في حيز نظر وتامل مع انه طالع الكلام
لو كر تقدير الكشاف وابدل ذلك الاحتمال وزاد لفظ الامثلة تنبيها على ان الاختصاص

اشارة الى توجيه كلام الكشاف قوله لا يقع الا في كلام البليغ

يريد ان هذه العبارات اشارات الى تلك الاوضاع

اذ ربما كانت الفا فصيحة مقدرة في هذه الآية او ملفوظة كما في الآتي الى آخره

امثاله كثيرة والمذكور ههنا مع كثرتها بعض منها وابدل لفظ الايجاد بالاختصار تقليلا في
العبارة الاسري لا نفسه قوله وقد نبه عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل
فليس فيهما السر من الوجازة متفاوتة بين وجيز واوجز والى قوله وقد ذكرت لك
ايضا للاختصار والتطويل مقامات الخ فلولا ان الايجاز والاختصار متحدان
لما عرف حال احدهما من الآخر ولما صح قوله وسمي الايجاز اذ ذاك عيا وقد يحامل لبعضهم
ان بينهما عموما من وجه لان مرجع الايجاز الى الاوساط كما مر وسيأتي ان الاختصار
قد يرجع في دعواه نادا الى المتعارف واخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر فيه لانه
لا يطلق الاختصار الا اذا كان في الكلام حذف قوله لدلالة فا السببية فكلوا يعني انها
تدل على ان الامر بالاكل مسبب عما تقدم ولهين في قوله لولا كتاب من الله سبق لمسكم
فيما اخذتم عذاب عظيم ما يصلح ان يكون سببا له فذلك في شهادة سياق الكلام على
تقدير احب لكم الغنائم وتحجة ان يقال منزلة الفا فصيحة انفا قال لان المحذوف سبب
غير شرط فكان الاولى به ان ينتظم في سلك قوله فتاب عليكم ومعنى الآية لولا حكم من
الله سبق اثباته في اللوح وهو انه لا يعاقب المخطي في اجتهاده او ان اهل بدر مغفور
لهم او انه لا يؤاخذ احدا الا بعد تاكيد الحجة بتقديم النهي لمسكم فيما اخذتم من اسارى
بدر من الفداء وما تركتموه من الاثخان عذاب عظيم روي انه لما نزل امسكوا عن الغنائم
ولم يمدوا اليها ايديهم فكلوا مما غنمتم اي في الحرب وقيل المراد اراد به الفدية المتوعد
عليها الانها من جملة الغنائم وحلالا حال من المغنوم او صفة للمصدر اي اكلا حلالا قوله
فلم تقتلوهم على انه جواب شرط مقدر وفي الحقيقة هو سبب للجواب اقيم مقام اي ان افتخرتم
بقتلهم فعدوا عن الافتخار اي لا تفتخروا لانكم ما قتلتموهم ولكن الله قتلهم وانما جعل
الافتخار منكرا كان كونه واقعا سببا على انه ينبغي ان يكون مفروضا لا محققا واما في
فلم تقتلوهم اهم باظهار تاكيد ضمير المخاطب ففيه نوع اشعار بان الكلام في القائلين دون
القتل كما يدل عليه ولكن الله قتلهم وقد يقال انما قال ههنا لدلالة الفا في فلم دون
فا السبب اشعارا بانها ليست فصيحة عنده كما في الآية السابقة قوله وكذا اورد تلك
امثلة مصدرة بلفظ كذا يعني انها ايضا من قبيل طي الشرط لدلالة الفا كقوله فلم تقتلوهم
الاول قوله تعالى فانما هي زجرة واحدة فان تقديره اذا كان ذلك البعث فما هي اي النفخة الا
اي صيحة واحدة وهي النفخة الثانية وقيل هي ضمير مبهم مفسره خبره وجاز ان تكون الفا
تعليلا اي لا تستبعدوها فانها سهلة قابلة في قدرته ما هي الا صيحة واحدة فاذا هم

اى الخلايق وكلهم احيا نصورا منظرون الثانى قوله فالله هو الولى اى ان ارادوا وليا بالحق فالله هو الولى اى ان ارادوا وليا الحق فالله هو الولى بالحق لا الذى وقوله لا وجه سواه اشارة الى ان الحصر المستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل فان قلت معنى الهمزة التى يتضمنها ام المنقطعة فى ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ بمعنى ما كان ينبغى ان يتخذوا من دونه اولياء فهلا جعلت الفاء تعليلا له حتى يستغنى عن تقدير الشرط قلت قوله فالله هو الولى ليس على معنى المضى فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وقد يقال انما يحسن التعليل فى صريح النفى والانكار لا فى الاستفهام المتضمن لهما كما يشهد به الذوق السليم ولذلك لم يوجد له نظير فى الاستعمال فتامل الثالث قوله فاياى فاعبدون اذ اصله فان لم يتات الخ وبيان ذلك ان وصف الارض بالسعة مع طلب الاخلاص فى العبادة ينصب الى المعنى الذى ذكره فالفاء فى قوله فان لم يتات جزاء لشرط محذوف ايضا اى اذا كانت الارض واسعة فان لم يتات ان يخلصوا العبادة فاخلصوها فى غيرها والفاء على قوله اماى جواب ان لم يتات وهى فى الحقيقة داخلة على العامل المحذوف المفسر بالمذكور واما الفاء فى فاعبدون فقيل تكرير لما قبله ليطابق المفسر المفسر من كل وجه وقيل عاطفة اى فاعبدونى عبادة بعد عبادة وصح كون الثانى مفسر اللاول باعتبار الاتحاد فى النوع وبالتغاير بين المعطوف عليه والمعطوف من حيث ان الاختصاص مقصود فى الاول دون الثانى اذ الغرض فيه مجرد تفسير الفعل بلا قصد الا بيان كيفية تعلقه بالمفعول وانما صح حملها على التعقيب لان قرينة المفسر فى الذكر ان يقع بعد المفسر كما قيل فى التفصيل بالقياس الى الاجمال قوله وعوض عنه اى لما حذف الشرط قدم المفعول على عامله فى الجزاء ليقع موقع الشرط قبل الفاء فالمفعول الواقع بعدها لا يكون فى موقعه قال فى الكشاف مع افادة تقديمه معنى الاختصاص والاخلاص ومنه يظهر انه لا منافاة بين قصد التعويض وقصد التخصيص بتقديم واحد قوله وقوله كلا ليس ههنا لفظ كذا لانه مثال لمجرد الاختصاد بلا تعدد شرط وانما لم يجعل كلا معطوفا عليه لان حرف يدل على معنى الردع لا اسم وفعل بمعنى ارتدع وفى قوله فاذهب انت واخوك اشعر بان الخطاب فى فاذهبا انما هو لموسى وهارون وادخل تغليبا كما يدل عليه صدر القصة اعنى قول موسى انى اخاف ان يكذبون ويضيق صدرى الى ذلك قال ارتدع عن خوف قتلهم دون ارتدعا قوله لدلالته انهم على ذلك بواسطة علم التحويل انهم يكفلون جملة اسمية يقتضى محذوفا ليرتبط بما تقدم وذلك المحذوف يجب ان يكون مناسبا للمعنى ومعلقا عن العمل وقد دل علم النحو على ان التعليق انما هو لافعال القلوب

والمناسب للمعنى ومعلقا عن العمل وتقدم لعلم النحو على ان التعليق انما هو لافعال القلوب
والمناسب للمعنى هو العلم لان القائم اقلامهم في النهر كان لذلك وانما اعتور النظر لانهم
لا العلم بعد الالقا فانهم لما ابصروا ان قلم الزكريا ارتفع فوق الماء دون اقلامهم علموا انه احق
بها فكفلها قوله فعل ما فعل اى فعل ما فعل من اختيار ذات الشوكة لكم مع ودادكم
ان غيرها يكون لكم ليحق الحق اى يثبته ويعلمه ويبطل الباطل اى يزهقه ويستاصله
ولهذا قدر المعلل المحذوف موخرا تنبيها على قصد معنى الاختصاص اى ما اختارها
لكم وما فضلكم عليها الا لهذا الغرض الذى هو سيد الاغراض وقيل لا حذف هناك
بل اللام متعلقة بيقطع وكذا قوله ولنجعله تعليل معلله محذوف اى ولنجعله آية للناس
فعلنا ذلك محذوف المعلل مع الفاء عاطفة داخلا على التعليل القائم مقام المحذوف في
دخول العاطف عليه الا ترى الى صحة دخوله عليه مع كون المعلل مذكورا موخرا فكانه هو
المعطوف على تعليل مضمر اى لنبين به قدرتنا ولنجعله انه فجعلنا ذلك فيكون الحذف
ح وكذا قوله ليدخل الله معللة محذوف وهو ما دلت عليه الآية وسبقت له من كف الايدى
عن اهل مكة والمنع من تعذيبهم وقتلهم صونا لمن بين اظهرهم من المؤمنين اى ليدخل
في رحمته اى توفيقه لزيادة الخير مؤمنيهم او ليدخل في الاسلام من رغب فيه من مشركيهم كان
الكف ومنع التعذيب قوله انا عرضنا ترك فيه لفظة كذا لانه لا يشارك ما تقدم في حذف
متعلق الجار بل في مجرد الاختصار قوله اذا لم يفسر الحمل بمنع الامانة والعذر قد يفسر الحمل
في الآية بمنع الامانة والعذر فيها بالامتناع من ادائها من قولهم فلان حامل للامانة ومحتمل
لها اى لا يؤديها الى صاحبها حتى تخرج من عهدته كان الامانة راكبة عليه وهو حاملها الا
تراهم يقولون ركبته الديون ولى عليه حق فمعنى الآية ح انا عرضنا الامانة اى الطاعة
فانها لازمة الوجود كما ان الامانة لازمة الاداء على هذه الاجرام العظام فانقادت لنا
انقيادا مثلها واطاعتنا اطاعة تليق بالجمادات حيث لم تمتنع على مشيئتنا وارادتنا
ايجادا وتكوينا وتسوية على هيئات مختلفة وهيئات متفاوتة واشكال متنوعة والانسان مع
صغر حجمه وكونه حيا عاقلا صالحا للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه ويليق به من الانقياد
لاوامرنا ونواهينا كحال تلك الجمادات فيما يصح منها من الانقياد وعدم الامتناع بل
ابى عن اداء الامانة وبالجهل لا خطا بما يسعده مما يمكنه منه وهو اداؤها ولا بد على ان
عرض الامانة على الجمادات واباؤها واشفاقها عن ترك الامانة مجاز وقد يفسر الحمل بحمل التكليف
التى على ظاهره ومعنى الآية ان ما كلف به الانسان بلغ من عظمه وثقل محمله انه لو عرض على اعظم الاجرام

١٢٢

وابوابها واشفاقها لحملها للمشاق لا لاحمالها والاستقلال به واشفق منه وقد حمله الانسان على
ضعف بنيته ورخاوة قوته وعلى هذا فلا بد ان يقدر ثم حاسر به اى عن تحمل الامانة
وضمانه فيها حتى يرتبط به قوله انه كان ظلوما جهولا فان مجرد تحمل الامانة الثاقلة لا يناسب
الوصف بالظلم والجهالة وليس على التفسير الاول هذا الحذف فلا اختصاص فيه بشانه من
هذا الوجه وان اشترك في الاختصاص عرضها على الانسان وقد يقال على التفسير الاول
ايضا اختصاص بخصوص به لان تصوير عرض الامانة والامتناع من ترك اداءها يقتضي تصوير
القبول قطعا فالاولى ان يجعل قوله اذا الى تفسير ظرفا لكون الآية في الاختصاص لانه يوهم
الاختصاص بل شرطا جزاؤه كان اصل الكلام قوله مبهما على صيغة المفعول حال عن
الكلام فالضمير في عليه له وقوله حال عن مخاطب بتاويل هذا الكلام والذى مع صلته صفه
لقوله انه كان ظلوما جهولا وقوله في الغالب متعلق بالظرف الواقع صلة في قوله ما عليه
اى بما ثبت عليه الانسان في الغالب واحترز به عن الانبياء ونحوهم وانما دل بكلمة
الاستعلاء فيما عليه تنبيها على كمال الاستيلاء الذى يدل عليه صيغة المبالغة في نظم الآية
قوله بسبب ذهبت نفسك عليهم حسرة فكلمة من اما موصولة والخبر محذوفها واما شرطية
والجزاء محذوف وقوله فرآه عطف على الصلة او الشرط ولا يجوز ان يكون جزاءها لوجود
الفاء في الماضى بدون قد حايل لا معنى لانكار رؤية سوء العمل حسنا على تقدير تزيينه قوله
ع ولما اذا كان بمعنى كمن هداه الله فمن موصولة والخبر محذوفها وانما قدم الوجه الاول
مع تاخر رتبته في نظم الآية لانه اقرب وقال حسرة دون حسرات مبالغة في الانكار اى ما
كان ينبغي ان يكون منك تحسر ما عليهم اذ لا سعى ولا تجدى لان الله يضل من يشاء ويهدى
من يشاء وما انت عليهم بوكيل والفاء في فلا تذهب للسببية فان ما تقدم سبب للنهى عن
التحسر واذا قدر كمن هداه الله كانت الهمزة للانكار التساوى كانه عليه السلام اعتقد
ذلك حيث تحسر على تركهم الاسلام ذلك التحسر ولا يخفى ما فيه من التكلف وقدر صاحب الكشاف
هكذا افمن زين له سوء عمله من هذين الفريقين كمن لم يزين له وقال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا فقال الله تع فان الله يضل الآية ولم يلتفت اليه المص مع ظهوره لان في ترتيب ما
بعد الفاء عليه نوع خفاء وعليهم متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه
حبا وحسرات مفعول له اى لا تهلك نفسك للحسرات وفي جمعها اشارة الى تضاعف
اغتمامه على كثرة مساوى افعالهم قوله وقول العرب مبتدا والايثار للايجاز خبره وقوله
نفي الحمد او الشكر ايقن بكلمة او اشارة الى صحة تقدير الموصوف مفردا او جمعا وقوله بهت

فان الامانة على هذا التفسير عبارة عن الطاعة المتعلقة بالتكليف قال ما تكلف به الانسان تح

اى يوهم ان الآية في تبيين الاختصاص على تقدير عدم ذلك التقدير فلو عند الحمل لم يكن الآية ٥ نه

لا يخفى على المتامل وجه فساد هذا القول لان قوله حاشى لا محل له من الاعراب وتركيب المد فكيف يكون صاحب الحال ٥ نه

[illegible]

ولا يجوز ان يكون شرطه لاشتغال الفاء الجزائية ... بعد قوله فرآه حسنا وقوله فان الله يضل ... نفسك عليهم حسرات ٥ نه

وانما تعرض له لان في عطف قوله ... [illegible]

[illegible]

على صيغة المبني للمفعول وهذه الجملة صفة بلوا وانث الضمير العايد اليه لعما لكونه عبارة
عن غاية الشرع والفطانة حتى لا الحرر بالرفع في نسخة مصححة على انه مستانف تسبب عما قبله
وبالنصب على جعله غاية لما اظهر بقال ما احاد منه شيئا اى ما تكلم بكلمة قال في الاحيان قوله
عرقا ملا نصله عما اعتقده لانه نوع من الحيا بالعقل له ضابط خصوص هو ان سمع اللازم
او ما الجري مجراه قصدا لا نفيه ونفي ملزومه معا قوله ولا علم الله متعلق به جملة من مبتدا
وخبره معطوفة على الجملة المنفية المركبة من اسم لا وخبرها وقوله نفيا قال متعلقه بمعنى
كلمة التفسير اى افرعا لا نعلم بما لا ثبوت له ولا علم الله متعلق به حال كونه نافيا
للملزوم الذى هو المبنا ابدا اعنى كون الا آلهة وشفعا لهم عند الله نفي للازمه وهو كونه معلوما
لله وانما زاد لفظ الوجوب بالعرض في اللزوم وتخيلها على انه لا شبهة فيه واما قوله للعالم
الذات فلان المذهب مع اشعارها بانه حجب عموم علمه مع المفهومات كلها لانه شبيه
ذاته الالكل على سوا قوله باى اعتبار كان يعني من الثبوت لذاته وبغيره في الماضي
او الحال والاستقبال والمقصود المبالغة في الانتفا قوله ان الذين كفروا يعني اليهود
كفروا بعيسى والانجيل بعد ايمانهم بموسى والتورية ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بمحمد عليه السلام
والقرآن والقبول التوبة لازم لها لزوما عقليا على مذهبه في التحسين والتقبيح العقليين
واما عند الاشاعرة فلا لزوم عقليا بل علم شرعا ان الله تعالى بفضله تفضل بقبول التوبة
من عباده فلذلك قال ههنا فلن يكون اى فلن يكون قبول توبة تنبيها على ان عدم
قبولها فرع لعدمها ولم يقل هناك فلا علم متعلق به للاتفاق على ان انتفا علمه
تعالى بشئ انما يكون لانتفائه في نفسه وربما يقال قصد الافتنان في العبارة ويكون
الواجب في حكمته اشارة الى ما ذكروه من ان الحكيم يقبح منه عقلا ان لا يقبل توبة التائب
ولا يعتد بعذر عنه وان كان قادرا على ترك القبول قوله بما اشركوا كلمة ما هذه مصدرية
وفيما لم ينزل موصولة والمعنى سيلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله
شيئا لا ثبوت لها اصلا اى من حيث كونها شيئا ولا انزل الله باشراكهم حجة فقد
نفي في الآية الفرع الذى هو انزال الحجة قصدا لا نفي الاصل الذى هو ثبوت الشركا
ولنا في هذه الآية وجه آخر من هذا الاسلوب اعني ان يقصد نفي الفرع والاصل معا
في المتفرع وحده وذلك ان انزال الحجة فرع ثبوتها نفيهما نفي الانزال وقصد نفي
الحجة والانزال معا قوله على اسلوب حال من ضمير ضيف اى كاينا على طريقة قوله سد
بسد ثم اج تسيره على لاحب لا يهتدى بمناره وقوله لا يفزع الارنب اهوالها ولا ترى

الصبر

صب بما ينحو الريب وحدا اليد لا الشي .. دت انفاقه وسعت ضلوها داج الظليم
اعداوله حفيف في عدوه وللاحب المصير الواضح والمنا والعلم في الطريق والانجحار
دخول في الجحر وتوابعه اي لاضب ولا انجحار ايما لا ان قصد الشاعر نفي الانجحار لانتفا
وبنيه اوالى ان في قوله وجهين من الاسلوب في الآية فان رؤية الانجحار فرع ثبوته
انه فرع بثبوت الضب فنفي الرؤية وقصد نفيهما مع نفي الاصلين جميعا وقوله نفيا
للاصل والفرع يعني في الآية والبيت وهو نصب على الحال والفرع معا وفي التعبير
بالاصل والفرع مسه على ان ليس ههنا لزوم عقلي كما في الاتيين السابقين بل لزوم
عادي قوله ومنه اي ومما زاد على اسلوب القصد الى نفي الاصل والفرع معا نفي
الفرع وحده قوله ما ليس لك به علم فانه نفي فيه العلم بالشريك وقصد به نفي الشريك
والعلم معا وكذا قوله ولا شفيع اذ نفي فيه الاطاعة لان نفي متوجه الى القيد على ما عرف
وقصد نفي الشفاعة والاطاعة معا وانما فصلهما عما تقدمهما لان الاصالة والفرعية
فيهما قد تجردتا عن اللزوم العقلي والعادي ايضا قوله ومن الايجاز هذا النوع مخصوص
من ايجاز الحذف حذف فيه المفعول اما بواسطة او بدونها اعتمادا على اقتضاء الفعل اياه
قوله لان الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به وقد ذكر المخلوط وحده فكان المخلوط
به مقدرا فان قلت جاز ان يكون من قبيل قولك خلطت الشعير والحنطة على معنى
خلطت كلا منهما بالآخر فيكون من العمل الصالح والسيء مخلوطا ومخلوطا به فلا يحتاج
الى التقدير قلت لا بد في هذا ايضا من التقدير اذ المعنى خلطت الشعير بالحنطة والحنطة
بالشعير وح يكون تقدير الآية هكذا خلطوا عملا صالحا بآخر سيء وآخر سيئا بالصالح
ويكون المعنى مكررا واما على ذكره فلا تكرار في المعنى لان النكرة اذا اعيدت كانت
الثانية الاولى والى ذلك اشار بقوله اي تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة بكبيرة واخرى
عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة الا ان احباط الطاعة بالكبيرة مذهب طائفة المعتزلة
قوله اصله قل لهم قولي لك هذا مما حذف فيه المفعول بلا واسطة اعتمادا على اقتضاء
الفعل المذكور اياه وذلك لان قل للذين كفروا امر له عليه السلم بخطابهم في الظاهر فلولا ذلك
التقدير لكان اصل بان يخاطبهم بصيغة الغيبة فلا يستقيم واذا اعتبر ذلك التقدير
استقام الكلام اذ المراد ادا اليهم هذا القول المنزل عليك اواد معناه بعبارة الخطاب
ذلك قوله فيمن قرأ سيغلبون بالغيبة انما قال ذلك لانه قرأ ستغلبون بالخطاب وح لا حاجة
الى التقدير وكذا لا حاجة اليه اذا قرئ قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لكم بالخطاب

الكاف كما في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه او لا شك ان اللام في للذين صلة القول
في قراءة الخطاب فكذا على قراءة الغيبة ليتوافقا فالحمل على ان اللام بمعنى لاجل
حتى لا يحتاج الى التقدير وجه مرجوح جدا قال ومن امثلة الاطناب قوله ان في خلق
السموات والارض واختلاف الليل والنهار اعتقابهما وما في ينفع مصدرية
اي تجري في البحر ملتبسة بنفع الخلق للناس او موصولة وبث عطف على انزل اي وما بث
فيها او على احيى اي وبث به وتصريف الرياح تحويلها في مهابها واحوالها قوله
ترك الجار بيان لما سبق من كون الآية من امثلة الاطناب وهو اي ذلك الايجاز ان
يقال ان في وقوع اي ممكن كان على لا او فوقه لآيات اي علامات دالة على وجود
الصانع وصفاته لان وجوده لما لم يكن من ذات الممكن كان مستندا الى فاعل اما واجب لذاته
او منتهيا اليه دفعا للدور والتسلسل وقد تقرر في علم الكلام ان وجوب الوجود يدل
على الوحدانية والعلم والقدرة وعلى سائر الصفات السلبية وانما قال لآيات
نظرا الى الموصول وهو ان مرجح وقوع الممكنات لآيات قوله لكونه متعلق ترك لا
مع صفة كلاهما اي غير كائن مع الانس فقط والقرن اهل زمان واحد وقوله قرنا
فقرنا حال في القرون اي مندرجين في الوجود متعاقبين فيه والى اعتراض متعلق بمعنى
التدرج والتعاقب قوله وان فيهم بكسر الهمزة اي الحال ان في القرون التي هذا الكلام
معهما من تفرقات اي في الوجود بين من تقدم اي في الآتين في الزمن المستقبل
وقوله من تكرير التقصير بيان لما واذا كان كذلك فقل اي في مقام للكلام ادعى لكر
الجانبين الا الاطناب اي لا مقام ادعى للاطناب من هذا المقام فان في ذكر الحوادث
على سبيل التفصيل زيادة تحريك للسامع على النظر لان كل واحد منهما محرك ومعين
بخلاف ذكرها بجملة كيف وفي ملاحظة التفصيل ما ليس في ملاحظة الاجمال قوله او من
الاطناب فيه على العادة بيان لكون الآية من امثلة الاطناب وقيل استيناف لما كان
طرف لادنى تعريضا منصوب به على انه مفعول له وليبتهج عطف على تعريضا او عطف
على ادنى والخطاب في قولوا للمؤمنين والمقصود امرهم بالثبات على ما نالوا من كرامة الايمان
ودخول من على احد لكونه هنا بمعنى الجماعة قوله لا تجزي فيه اي لا تقضي والجملة صفة ليوما
بتقدير العائد اي لا تجزي فيه شيئا اما مفعول به او مصدر اي شيئا من الحقوق او قليلا من
الجزاء والعدل الفدية لانها تعادل المفدى اشتملت الآية على نفي الخلاص من جميع الوجوه
لانه اما بنفسه بان يعطي بدلا او بغيره فاما ان يجزي شيئا او يشفع بغيره وقد بولغ في نفي

الدهر

الحصر بالجملة الاسمية قوله اذ كان مع ... سلم يومئذ وكذا قوله ليلا يخلص متعلق به ايضا قوله
لنفس صورة ذلك اليوم متعلق بحالهما وفي ... في الآية الجاهل حال قوله ليلا يخلص الخطاب
منهم اي من الآية وفهموا استفادة صورة ذلك اليوم في ضمائرهم بعينهم كل احد كالعالم والمعترف
والمسترشد دون احد كمقابلتهم وان لا يكون بحيث يناسب فهم سامع كالفهم دون سامع
كالفهم دون سامع كالبليد وكذا المراد بقوله او يخلص الا ضمير بعض دون بعض هو الفهم
للبليد ولذلك عطف باو دون الواو فان قلت اي فائدة في الاطناب بالنسبة الى العالم
قلت زيادة التفصيل وتمكين النفس واما الفائدة بالنسبة الى الجاحد والمعاند فالالزام
للحجة وازالة العلل والاعذار قوله اذ ليس احد من مصدقي حملة العرش يرتاب في ايمانهم
وايضا تسبيحهم بحمد ربهم يدل على ايمانهم به وفائدة صيغة المضارع في الافعال الثلثة الدلالة
على الاستمرار والدوام وفي عطف يستغفرون للذين آمنوا على يومنون اعلام بان الاشتراك
في الايمان يوجب النصح والشفقة وان اختلف الاجناس وتباعد الاماكن قوله لتركه جواب
لا دنوه السرفيه راجع الى والله يعلم انك لرسوله وقوله فقوله الخ تعليل للملازمة وقع بين
اللازم والملزوم على طريقة الاعتراض بالفا ولو اخر لكان انسب قوله ولكن ايهام معنى لولا
الفصل المذكور في البين لربما توهم ان التكذيب راجع الى نفس الشهادة اي المشهود به وهو
انك لرسول الله لا الى دعوى الاخلاص على ما مر وقد نقل عن المص انه ضرب على قوله هذا
الفصل خطا خفيفا للاحتراز عن اطلاق الفصل على شيء من القرآن ورد بانه لا فائدة فيه مع
بقاء قوله فصل في البين وقيل لان الموضع موضع الاضمار لتقدم الذكر قوله وما الحكمة مبتدأ
خبره من باب الاطناب وقوله وكذا ما الحكمة اعتراض منهما اي لا لفظ كذا مما ان يكون
السابق من باب الاطناب خبرا لهما قوله كفى عصاي الاولى ان يكون عصى اذ في عصاي اطناب
زوجه واعترض على الامثلة المذكورة للاطناب بانها انما يكون اطنابا ان لو كان متعارف الاوساط
اقل منها على ما ذكره من الحاذ انها انما يكون ايجازا ان لو كانت اقل من المتعارف واجيب
عن الاول بان كون المتعارف اقل من تلك الامثلة معلوم عند المص وعن الثاني بانه
اراد بالايجاز والاختصار في مباحث امثلة الاطناب ما يقابل الاطناب وان كان على
حد متعارف الاوساط فكانه قال لو لم يرد اطنابه لقيل كذا ومن ثمه ثبت منهما الاطناب
قوله وبما تعد هذا اطنابا بزيادة ما ليس بجملة اعني الجار والمجرور بخلاف ما تقدم فكذلك
فصله وانما قال بعد الاحتمال لانه يقال زيادة لك في الكرة الثانية مما يوجد في متعارف
الاوساط ايضا وهو اي الاطناب في موقعه وذلك لانه قال اولا حين اعترض موسى وانكر

[illegible marginal note]

في قوله لولم يذكر على تقدير الفرض ... راجع الى ما سماه فصلا في البين وهو قوله والله يعلم انك لرسوله

اي ... في الايجاز في موضع ... في موضع ... الاطناب

يعني اذا لم يكن في حد ... كان في صورة ... [illegible]

عليه حرف السفينة ثم اقل انك لن تستطيع معي صبرا اقرب لما كان قدمه البه من عدم استطاعته الصبر معه وترغيبا له وحثا على الصبر والثبات وعدم الاعتراض فلما رآه قد غفل عن ذلك وذهب عما هو بصدده واعترض ثانيا بانكار قتل الغلام كان مقتضى المقام مزيد تقرير لذلك المقدم فاقتضى ان يقول في الكرة الثانية لك بزيادة لك اشعارا بان ذلك القول مما خص به ولا يتعداه الى غيره فلا سبيل له الى الغفلة والذهاب عنه وقوله لاقتضاء المقام متعلق بزيادة لك وقوله لما قد كان متعلق بتقرير ولو كان لما كان قد قدم لكان احسن فان كثيرا من النحاة يمنعون وقوع الماضي بدون قد خبرا لكان بقوله وكذا قول موسى اي هو لا اي هو ايضا مما نحن فيه من الاطناب وهو في موقعه وقوله لاكتفاء متعلق بزيادة لي وقوله وان كان الطلب بفتح الهمزة عطف على الاكتفاء وضمير معها للزيادة في تاكيدها الا يكون وضمير بدونه للتاكيد الذي هو لي ولو قال بدونها اي بدون الزيادة لكان اظهر والحاصل انه زيد لي لمجموع امرين احدهما انه يفيد زيادة تاكيد الطلب لي لانشراح الصدر لان الكلام معه يصير اجمالا وتفصيلا بخلاف لكن اشرح صدري والثاني ان المقام كان مقام مزيد احتياج الى انشراح الصدر فاقتضى تاكيد طلبه وذلك لان هذا الدعا كان وقت ارساله الى كونه مع دعوته طاعته فلا بد من انشراح الصدر ليتحمل اعباء الرسالة ومكابدة ايذاء الاعداء وضروب مشاق التكليف والتبليغ وقوله لما يؤذن متعلق بمزيد احتياج قوله ولرد على هذا الوجه من الاطناب وهو زيادة الجار والمجرور قوله وقول البلغاء مبتدا خبره في موقع من الاطناب حال من الميسر في الخبر او بالعكس والاول اوقع بحسب المعنى والثاني بحسب اللفظ ولفظ مثل لا يوجد في بعض النسخ واذا وجدت فان رفعت كما في نسخة صحيحة كانت بدلا او بيانا لقول البلغاء وان نصبت كانت مفعولا به وعلى التقديرين هي كناية تنضمها لشان المضاف اليه وخلاقا حال من القول اعني لا واصلحك الله وانما جاز عطف الطلب اعني الدعاء على الخبر الذي دل عليه كلمة لا دفعا للايهام كونه دعاء عليه في مقام يجب فيه الاهتمام بدفعه ومن ثم قيل هذه الواو احسن من واوات اصداغ على وجوه الملاح قال ذلك ان متعريات نعم وبئس يعني ان اللائق بحال اوساط الناس في تادية اصل المعنى المقصود وفي هذا الباب ان يقولوا نعم زيد وبئس عمرو لكنه بحكم الوضع غير جائز الاستعمال فبالنظر الى هذا الكلام المفروض للاوساط كان في هذا الباب اطناب الا انه لما لم يكن المعتبر عليه هنا اعني متعارف الاوساط محققا كما في سائر الاطنابات ولم يكن ايضا ذلك الاطناب بتصرف من المتكلم فرض عده من الاطناب السكاكي

فتامل ونشر على الترتيب

فان قيل اذا كان هذا الكلام المفروض للاوساط فكيف ... ادى ... الاختصار يكفي نعم زيد قلنا ... ما ... من الاطناب ... ... اشارة ...

دفيه لا النوع قوله وانما اجعلت ... اى بتعدد اخبار لفظ الحكمة لانها انسب بالواقع
من النكتة ونحوها قوله فى ذلك اى ... هذا الباب الاطناب واللام فى الاختصاصهما
متعلقة بنوعى من لكونهما بالاختصاص والضمير المثنى فيهما لنعم وبئس وضمير حققتهما
للمدح والذم العامين والمراد شيوعهما فى كل خصلة ان قولك نعم الرجل زيد يفيد كونه
ممدوحا بجميع خلاف تلك الخصال وكذلك نعم الامير وبئس الامير يفيد ان العموم فى
جميع خصال حمد الامراء وخلافها وعليه فقس والسر فى ذلك ان نعم وبئس على لم يكونا مقيد
بخصلة مخصوصة كقولك كرم ولوم وحسن وقبح افاد اجمال الاطلاق عموما يناسب
المقام دفعا للتحكم ولا شك ان كون الممدوح او المذموم متصفا بالجميع كمال حسنه او نقصانه
مستبعد جدا فاصبح ذلك له مزيد تقرير فى الكلام قوله وجعل عطف على ان جعل قوله
زيدا باللام الجنس دون العهد اى المختار ان اللام للجنس اى جنس الفرد كما فى المثال
المذكور او جنس المثنى او الجمع كما فى قولك نعم الرجلان الزيدان او الرجال الزيدون وليس
المراد الجنس حقيقة حتى يمتنع تفسيره لمعين من الجنس ادعاء فانه يزعم فى مقام المبالغة ان زيدا
مثلا هو جنس الرجال لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس فكانه هو ولا شك ان هذا
ابلغ من جعل اللام للعهد الخارجى المشار به الى معين لفوات الاجمال والتفصيل على هذا
التقدير مع فوات تلك المبالغة وان كان هناك تكرير ولذلك لم يقل به احد فى المشهور
وكذا ابلغ من العهد الذهنى المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه فانه هو وان صح المبالغة بادعاء
الجنسية ويظهر من ذلك الجنس اى بحسب الحقيقة وان كان بحسب الادعاء عينه حتى جاز تفسيره
به قوله او اذا قلت شرط جزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم اى كيف يوجه المدح الى زيد
اولا على سبيل الاجمال قوله فاضمرته اى اضمرت زيدا والمراد اضمار فاعل نعم بوضع المضمر
موضع المظهر كما مر الا انه كما اضمر ذلك الفاعل من غير ذكر له سابق وفسر باسم جنس زيد اعنى
رجلا كان المراد به الجنس دون الفرد وفسر ذلك الجنس بزيد كما عرفت به كان ذلك الضمير مبهما
الاعتبار لزيد وان لم يكن راجعا اليه حتى يمتنع تفسيره اذ لا ابهام فيه ويمتنع ايضا اقرار
فى مثل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون قوله وان هذا الباب بكسر الهمزة استطراد
فى اثناء مباحث الاطناب وقوله الواقع فى موقعه اشارة الى ما ذكره من ان مقام المدح
والذم العامين يقتضى مزيد التقرير قوله وفيه تقدير السؤال اطلقه ولم يلتفت الى القول
الاخر بناء المخصوص على السؤال جعله مع مبتدأ به المحذوف جوابا له وقد عرفت فيما سبق
لونه فى مباحث الفصل والوصل لطف هذا النوع اى البناء على السؤال المقدر فانه ذكر هناك

ان السوال بالمحوي لا ينزل منزلة الواقع الا لجهاد في لطيفه كسبه السامع عما موقعه وعما
ان يسال الى عن ذلك ولا يخفى حسن موقعه في موقع الاختصار بترك المبتدا اذ فيه الاحتراز
عن العبث واتباع الاستعمال الوارد آت على ترك النظائر قوله لو لم يكن فيه اى في هذا
الباب كما يدل عليه سوق الحديث لبيان ما يتضمنه هذا الباب من اللطايف الا ترى ولو
فيه من الاطناب دفيه تقرير السوال دفيه اختصار ويدل عليه ايضا عود الضمير في جمعه بين
الاجمال والتفصيل الى هذا الباب قوله سوى انه اى هذا الباب من الكلام في معرض
الاعتدال نظرا الى الاطناب والاختصار الموجودين في هذا الباب او سوى ايهامه الجمع
بين المتنافيين اعنى الاطناب والاختصار لهما اما مثل ايهامه ذلك في جمعه من الاجمال
والتفصيل وانما قال ايهام الجمع بين المتنافيين لان الجهة مختلفة فلا جمع بينهما حقيقة
بل ذلك قطعا ممتنع ولا شك ان ذلك الايهام يورث الكلام غرابة ولطفا وقبلا سنا دم
ابراز الكلام في معرض الاعتدال الى هذا الباب وان كان على سبيل المجاز مما لا يحسن
بل هذا الباب نفسه يبرز في ذلك المعرض فالضمير في فيه وانه وايهامه للاختصار بترك
المبتدا وضمير اطنابه واختصاره وجمعه للكلام ورد بلزوم انتشار الضماير مع التكلف
في كونه ذلك للاختصار موجبا للاعتدال والابهام على ان قوله نظرا الى الاطناب من وجه
والى الاختصار من وجه آخر يابى ان يجعل الاختصار للكلام في معرض الاعتدال كما يشهد به
سلامة الفطن واما قصد اسناد الابراز الى هذا الباب صح اذا اعتبر خصوصيته هذا الباب
فانها يقتضي اتصاف مطلق الكلام في ضمنه بصفة الاعتدال قوله لكون جواب لو لم يكن وقوله
فيه تعليل للشرطية وتاخيره انسب في السحر الكلامي غرابته ولطافته الموثر في القلوب المحول
اياها من حال الى حال كالسحر قوله على امثال ذلك اى امثال ما ذكر من اللطايف قوله وقد
اطلعناك عطف على الشرطية اعنى لو لم يكن لكفى اى في هذه اللطايف التي كل واحد منها كاف
شافيه وفيه لطايف آخر لم نصرح بها اكتفا باطلاعنا اياك في الفنون الاربعة على كيفية
استخراج جهات محاسن الكلام فعين فانك ان فتشت عنها من هذا الباب مملو الجهات
من الحسن مما ذكرناه او اطلعناك على تفتيشك بعد اطلاعنا اياك على كيفية التعرض لجهات
الحسن من كون المسند فعلا دالا على مدح او ذم عام وكون المسند اليه مظهرا معرفا باللام
الجنس او العهد الذهني او مضمرا مبهما منكرا مع ذلك يكون للاظهار والاضمار والابهام والتمييز
وكتعقيب ذلك المسند اليه بمخصوص بفعل مع ذلك تسويق لذكر المخصوص فيفيد تقرير المدح
او الذم وكتقدير السوال وحذف المسند اليه في الجواب وترود الكلام في معرض الاعتدال وابهام

على الابهام ثم التعيين قوله وكنت عدلت على جواب الامر اعني من عدل فيه الى الماضي قصدا للحقيقة قوله في اختيار المختار اي في اختيار ما هو المختار والراجح في نفس الامر وقد اختار هو ذلك انه اختار فيما سبق حيث قال مريدا باللام الجنس دون العهد وحيث قال مبنيه تقدير السؤال قوله والفعل مع الذي يليه اي مع فاعله المظهر او المضمر ماخوذا مع مميزه جزء المبتدا مع عدم ظهور تقدير القول وفيه تكلف في اعتبار العائد الى المبتدا لجعل الجنس بمنزلة العائد وتعسف في اعتبار الابهام والتفسير الذي دل عليه مبنى الباب هو ان لجعل الالتزام بتقديم الخبر في الغالب ابهاما ما ذكر المبتدا بعده تفسيرا ومنه ان الضمير في نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون ان جعل راجعا الى المبتدأ المقدم رتبة وجب مطابقته اياه لم يحتج الى التمييز وان جعل مبهما كان قطعا له عما هو حقه للاحتياج الى العائد قوله على ما رايت يعني ما قررنا من كونه في تقدير اسمية حذف مبتداها بناء على السؤال المقدر هذا واما اختيار كون اللام للجنس دون العهد فانت خبير بوجهه مما قررناه لك في اختياره اياه قال واعلم ان باب التمييز لما بين من جملة جهات الحسن في باب نعم وبئس طريقة الاجمال والتفصيل ذكر ان هذه الطريقة مستحسنة جدا حتى ارتكب بسلوكها اتم باب من الكلام كثير في الاستعمال عن اصله اعني باب التمييز كله سواء كان عن مفرد اي ذات مذكورة باسم تام باحد الوجوه المشهورة او عن جملة اي ذات مقدرة في نسبة اما في جملة او ما صناها نحو قولك طاب زيد علما معناه طاب شيء نحيم فسر ذلك الشيء المبهم بالعلم قوله منها انه مفعول لحد ولما نادت على ان الاصل ما ذكره لان المقادير وما في حكمها من المها بمنزلة الصفات للاجناس في كونها مبهمة لكن انما يحسنها ان تجري عليها والمعنى في طاب زيد نفسا حقه ان يسند الى ما هو له اعني النفس وقوله وطير الفرح عمرو ولد الى الاشارة الى ان النقل المسند الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق مخالفا له في التعدي كما في المثالين المذكورين او في اللزوم كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها فلا حاجة الى جعل المميز ههنا مفعولا في المعنى قوله والمصادقة متعلق بقوله ترى ويريد ان مصادقتهما الموقع ههنا اقوى لان مقام المدام اعني اظهار الشكوى يقتضي زيادة التوثيق والمقصود بيان من يزيد حسن بطريقة الاجمال والتفصيل في صورة جزئية في باب التمييز وصورة اخرى من غيره ولما كان كلا في التمييز والصورة المشتملة عليه اعني اشتعل الراس شيبا قال وفي هذه الجملة وفيما عطف عليه لطائف ولم يقل وفي قوله الذي هو العظم مني وفيما بعده لطائف وانه كلمه مبتدا خبره

لا يحوى والمعنى على اتحاد عدم احتوا كلمة من كلمات القرآن على لطايف اى لطايف لا يحتوى
الكلمة عليها فاضلا عن جملة فضلا عما تجاوز جملة والمقصود استبعاد عدم احتوا الكلم
وزيادة استبعاد عدم احتوا ما تجاوز وفاعل الفعل الناصب لفضلا هو انتفاء عدم الاحتواء
اى نفى انتفاء عدم احتوا الكلمة عن عدم احتوا الجملة اى ذهب هذا العدم بالكلية ونفى ذلك
الانتفا قوله وللام وما كلمة ما ابهامية توكيد لتنكير التعظيم واللام الجارة متعلقة بسلى واهل
الوبر البدو سكان الخبا واهل المدر سكان الابنية قوله هنالك اى فى مقام بلاغة الامر
عليهم والموصوف هو السورة الصغرى كونها اسد الحنزل فى الفصاحة والبلاغة وكونها
حاصلة من لم يخالط اهل الدراسة وهذا مثل مثلا ان الطرف مستقر صفة لسورة لا لغو
متعلق بعفا قوله كاكد المعنى اى لم ينوى المعارضة اصلا قوله على انهم حال من فاعل ما اجابوا
اولا قصدوا وفايدتها واقع عدم التفاهم لا المعارضة قوله فى رهان المفاخر بفتح الهمزة
جمع مفخر وهى ما يفتخر به الاحيان بضم الميم اسم من فاخرته والسطط المجاوز الحد والانتهاب
الابتداء وبلة لم العصبة جملة موكدة لما تقدم والعضب السيف القاطع والكمام الكبير
والصب فيعل من صاب المطر اى نزل والمراد هنا السحاب فاضافته الى المطرات بيانية
والجمام السحاب الذى لا ما فيه قوله مفتوح الى اخذ اصل معنى الكلام ومرتبة الاولى من اللفظ اعنى
معارف الاسباط الدال على اصل المعنى ثم الى النظر فى التفاوت بين ذلك الماخوذ اعنى
اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين ما عليه نظم القرآن من المعنى والعبارة الدالة عليه والى النظر
فى ان احد الطرفين فى كم درجة يتصل بالآخر ويرتبط به او فى كل درجة من تلك الدرجات
نكسه سى بر قوله وفى كم درجة عطف على قوله فى التفاوت وقوله يتصل صفة لكم درجة
بتقدير العائد اى والى النظر فى كمية الدرجات يتصل بها احد الطرفين بالآخر وعدد مقال
الجانى فى كم درجة متعلق بيتصل والتقدير والى النظر ليعلم فى كم درجة يتصل الطرف
الادنى الماخوذ بالطرف الاعلى المذكور فى القرآن على طريقه قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم
ايهم يكفل قوله فان الشيخوخة مشتملة اى دالة اجمالا على ضعف البدن وشيب الرأس
الذى يعرض لهما فى الآية لدلالة الجملة على اجزايها اجمالا ولم يرد ان كل واحد منهما داخل
فى الشيخوخة لانها كبر السن وهما من روادفه قوله لم يترك اشارة الى تراخى المرتبة واما ما
لتوخى مزيد التقرير لذا كان فى المرتبة الاولى اعنى الاجمال تقريرها خصوصا اذا انضم اليه كلمة
قد فانها الخ عن تاكيد لكن التفصيل يزيد تقريرا من الاجمال قوله لم يترك هذه المرتبة الثانية
يعنى من الحد الاول اعنى ضعف بدنى ولما كان وهن العظام من توابع ضعف البدن كانه

كماه

كناية عند قوله فحصل ان وهنت عظام بدنه وعنه تقوى الحكم فان اكتفى في افادة التقوى بمطلق الضمير الراجع الى المبتدا فالامر جاز ان اشترط كون ذلك الغير مسندا اليه فيقول هو بمعنى انا وهنت وإما تقريره التقوى على راى الشيخ عبد القاهر فلا خفا فيه به قوله ثم لطف تقريره الواهن عظام بدنه يريد ان النسبة الاسنادية في اني وهنت عظام بدنه قد قررت بالبنا على المبتدا وكلمة ان ثم طلب تقرير النسبة الاضافية اعنى نسبة العظام الى بدنه لسلوك طريقي الاجمال والتفصيل فان قوله وهنت العظام يدل على تلك النسبة اجمالا حيث احتمل ان يكون العظام من بدنه كما احتمل ان يكون من بدن غيره وقوله من بدنه يدل عليها تفصيلا بخلاف قوله وهنت عظام بدنه فانه يدل على تلك النسبة تفصيلا ابتدا كما ان قوله اشرح لي صدري اجمال وتفصيل واشرح صدري تفصيل فقط قوله لصحة حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد من فرد ذلك لان الحكم المنسوب الى المجموع قد يقصد انتسابه الى كل فرد كقولك جاءني الرجال وقد لا يقصد كقولك حملت الرجال الخشبة فيصح ان يكون وهنت العظام من قبيل الثاني فلا يفهم منه شمول الوهن العظام فردا فردا بخلاف قوله وهن العظم فانه يدل على شمول الوهن لكل فرد وقد يقال اراد ان الجمع المعرف يتناول كل جماعة لانها افراد مدلول الجمع كما ان المفرد المستغرق يتناول كل واحد واحد لانها افراد مدلوله فيخرج عن الجمع المستغرق الواحد والاثنان ولذلك قيل الكتاب اكثر من الكتب والملك اكبر من الملايكة وايضا نسبة الوهن الى جماعة لا يستلزم نسبته الى كل واحد من الاحاد الداخلة في ملك الجملة على قياس ما عرف في النسبة الى المجموع قال في الكشاف انما وحد العظم لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو عمود البدن وقوامه واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها فكان هناك من بطن عدم الشمول فرد عليه وهذا مما لا يناسب في ذلك المقام اصلا فانظر في كلام الشيخين واختر منهما ما شئت قوله وهكذا تركيب الحقيقة عطف على مركب هذه المرتبة الثابتة شرع في سائر مراتب الدرجات في الجزء الثاني اعني شاب راسي فان شيبا انتشار الشيب وبياضه في الراس سيما بانتشار النار كان استعارة مصرحة تبعية وان شبه الشيب بالنار ثابت له الاشتعال كان هناك استعارة مكنية والاستعارة من حيث انها مجاز ابلغ من الحقيقة ثم مركب اي هذه المرتبة التي هي ابلغ من مرتبة ابلغ منها اعني طريقة التمييز قوله وكونها ابلغ مستدرك في مراتب قوله والفرق بين ادب يمده به كل دوق سليم وقد اصاب

بلفظ مبني نحوه وكون التنكير للإيذان للتمييز لا ينافي ... تعظيم وإفادة المبالغة فيه على وجه أخص
العظم يعني في سلوك الإجمال والتفصيل في نسبة الرأس اليه فإن اشتعال الرأس يفيد بعدها
إجمالاً وهي يفيد تفصيلاً قوله لقرينة عطف تعليلاً شرك وقوله مزيد لمزيد التقرير تعليل
لذلك المعلل وقوله وهي في زيادة مزيد التقرير حوالة إلى مفهوم مبني على العقل القرينة العطف
إذ لا لفظ هناك يدل عليه وفي بعض النسخ وهو إنما قال إبهام لما مر من أن العدول الى اشتهار
العقل إنما هو على سبيل التخييل دون التحقيق ولا شك أن الإبهام أعني الإيقاع في الوهم نوع من
الإيهام يجاز أن يكون مقصوداً وموجباً لمزيد التقرير قوله واعلم أن الذي فتق أي
فتح وشق والأكمام جمع كم بالكسر وهو غطاء النور وعاء الطلع والأزاهير جمع أزهار جمع زهر
وهو نور الشجرة وهذه الجهات إشارة إلى اللطائف التي معنها في هاتين الجملتين قيل إرادات
المقدمة لما اختصرت ذلك الاختصار وصارت مع قلة اللفظ مفيدة لكثرة المعنى فقد دلت
على أن الكلام الذي هي أساس له اشتمل على غاية الاختصار مع كثرة المعاني واللطائف ولما
كان من البين المكشوف أن في هاتين الجملتين إطناباً بالقياس إلى متعارف الأوساط أعني
قد بحث إشارة إلى أن الاختصار فيهما بمعنى آخر وأيضاً كيف فتق أكمام تلك الجهات أعني
أذانهن القبول فمن المراد أن اختصار المقدمة آذن باختصار ما بعدها ولما ترك الاختصار
دل على أن ذلك لما بيناه من النكت فيقع لها في القلوب قبول وعلى هذا فقوله ثم إن
الاختصار يدل على المباحث الإيجاز والإطناب قوله والذي نحن بصدده من التنبيه الثاني
تنبيه على أن هاتين الجملتين توصفان بالاختصار بهذا المعنى مع كونهما موصوفتين بالإطناب
بالمعنى الأول ويرد عليه أن مبنى بعض تلك الجهات على الحذف دون الإطناب ويمكن
أن يقال المراد أن حسن مطلع الكلام يوجب للطائف المنطوية فيه قبولاً فإنه إذا لم يكن
مستحسناً لم يلتفت أي محاسن ما بعده وعلى هذا فقوله والمقدمة للكلام شروع في بيان
وجه حسن وارتباط آخر وهو أن اختصار المقدمة يؤذن باختصار ما يورد بعدها
وهذا الإيذان معمول به هنا لوجود الاختصار فيما بعدها ولا يقدح في ذلك كونه بمعنى آخر
لأن المعتبر في كلام المعسر قلة العبارة وإنما اختلفا في المنسوب اليه فالذي أذن به
اختصار المقدمة هو ذلك المشترك فإن قلت اعتبار كون المقام خليقاً بالبسط مما ذكرت
للإجمال قلت لا دخل إليها بالقياس إلى البلغاء العارفين بمقامات الكلام ومقتضياتها
كما لا دخل إليها في اعتبار متعارف الأوساط بالقياس إلى الكل على ما مر فيقال إذا كان
المقام خليقاً بالبسط كان البسط الذي ذكر غير مطابق له لأنا نقول مقتضى ظاهر المقام هو البسط

لكن

لكنه عدل عن الغرض كالتنبيه على قصر الاستفادة مثلا عن وصف انقراض الشباب والمام الشيب
فالاولى ان نقتصر الكلام في هذا المعنى ولا نبسط كل البسط قوله في انقراض ايام متعلق بالحوق
المام المشيب عطف عليه وما اصدق صفة ايام منقضين القول ونحن نقول استحضانا لصورة الموت
استحسانا ان الصفة مشبهة اضيف الى فاعلها والا لزم افعل التفضيل اضيف الى فاعله مع طرقيه
اضافة الصفة المشبهة الى المفضل عليه فلا يلزم الجمع الممنوع بين اللام والاضافة قوله ومن لي
ومن يكفل لي يعني ان الشيب مع كونه امرا معينا لا يغني ان يجي لي ذمنا واشنع ولا يغني عن لان
الموت وهو امر منه قوله فانه لا يكون الا ما شاء قد لطف الله بالحق حيث حصر كون الانسان في
مشيئته واسند الكل الى قدرته والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب قال

فصل اعلم ان القصر في اللغة الحبس واصطلاحا جعل احد طرفي النسبة في الكلام سواء
كانت اسنادية او غيرها مخصوصا بالآخر بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق او بالاضافة
بطرق معهودة ومنه قوله كما يجري بين المبتدا والخبر يجري بين الفعل والفاعل اشعار بانه
اراد بالمسند اليه والمسند فيما سبق من قوله القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند
على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا البين المبتدا والخبر كما اراد بهما ايضا بالمسند اليه والمسند في
مواضع كثيرة من كلامه فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر فاعليته عليه اي قصر
الفعل المنسوب الى الفاعل على المفعول وقس عليه عكسه وما بين المفعولين ومعنى قصر ذي
الحال ان زيدا مثلا في حاله المجي مقصور على صفة الركوب ومعنى قصرها على ذي الحال ان المجي على
صفة مقصور على زيد قوله ويعني بكل طرفين اراد به التكثير وذلك كالموصوف والصفة والتمييز
والمميز عنه والفاعل وما عدى المفعول به من سائر المفاعيل لا الاستغراق الحقيقي
فلا يرد انه لا يجري في نحو من زيد وابن عمرو ولا بين المعطوف والمعطوف عليه قوله وانت اذا
اتقنت اراد به الاعتذار عن تخصيصه بالذكر بيان القصر في اسلم اكثرها من المسند اليه والمسند في
باب المبتدا والخبر ولذلك قال في الآخر واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند اليه والمسند بالطرق
التي سمعت فنذكر انه مذكور فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول قوله وحاصل معنى
القصر يريد ان القصر منحصر في نوعين قصر الموصوف على الصفة اي قصر المنسوب اليه على المنسوب
وقصر الصفة على الموصوف اي قصر المنسوب على المنسوب اليه اذ لا بد في اعتبار النسبة بين طرفي
القصر فهناك منسوب ومنسوب اليه يقصر احدهما على الاخر وان كل واحد من هذين النوعين
ينقسم الى قصر افراد وقلب وقوله الموصوف عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي
كما يشعر به ايضا قوله ممن يعتقده شاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه

احترز به عن احتمال القيام بوصف فانه لا يسمى قصرا اصطلاحا منه

هذا دفع لما يقال ان المص قد صرح فيما سبق بان القصر يجري في المسند اليه والمسند فيقصر كل منهما على الاخر ثم اجمل القول بجريانه فيما عداهما فكان ينبغي ان يقول ههنا كما يجري بين المسند والمسند اليه يجري بين الفاعل والمفعول فيترك ذكر الفعل والفاعل لكونهما مذكورين صريحا فيما تقدم منه

وقد صرح بذلك حيث قال في قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على عمرو هي ضرب زيد وقال في عكسه الصفة المقصورة على زيد هي الضرب لعمرو منه

تعليل لاانحصاره في هذين القسمين منه

ومنهم من زعم بتبعيته بهذا الاشعار فحكم بان تعريف المص يساوي الحقيقي ايضا منه

وذلك لانه لا يتصور ان السامع العاقل اعتقد بثبوت جميع الصفات لموصوف واحد حتى ينفي بعضها ويثبت البواقي وكذا لا يتصور تعدده في ذلك منه

اعتقاد السامع ولا تردده اصلا ولولا هذا الا [illegible] ن باندراج الحقيقي فيما لنفيه فان قوله
ثان واخر يتناول الواحد وما هو اكثر منه و[illegible] لا يخرج عن القصر بعض اقسام غير الحقيقي
وهو ان يكون القصر بالنسبة الى اوصاف او موصوفات اكثر من اسمين قوله بوصف وارد
على الاستعمال الاصل كما مر غير مرة قوله دون ثان في موقع الحال اى متجاوزا وصفا يصدق
عليه انه ثاني بالقياس الى الاول واحدا كان او اكثر قوله من يتوهم زيدا على احد الوصفين اى
يعتقده متصفا باحد الوصفين متعلقا ويتردد بين الخصوصيتين قوله ويسمى هذا اى هذا
المذكور المتناول للمثالين فادرج قصر التعيين في الافراد ولا مساواة في الاصطلاح الا ان في
قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية قوله او بوصف مكان آخر عطف على قوله بوصف دون
ثان ولفظ مكان منصوب على الظرف اى بوصف واقع في مكان وصف آخر واحدا كان او
اكثر قوله من يتوهم زيدا على احد الوصفين اى يعتقده متصفا باحد الوصفين مطلقا و
يتردد بين الخصوصيتين قوله ويسمى هذا اى هذا المذكور المتناول للمثالين فادرج قصر التعيين
في الافراد ولا مساواة في الاصطلاح الا ان في قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية قوله
او بوصف مكان آخر عطف على قوله بوصف دون ثان ولفظ مكان منصوب على الظرف
اى بوصف واقع في مكان وصف آخر واحدا كان او اكثر وقوله ما زيد [illegible] بل شاعر ولذا
على اللغة التميمية لرعاية الموافقة بين المعطوفين في الاعراب الظاهر وكانه [illegible] بايراد المثال
من الشعر والنحو على انه لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين والاجرى المثال المذكور في اقسام
القصر كانه نبه بايراد المثال في الافراد بين القيام والقعود على انه لا يشترط فيه عدم
التنافي بين الوصفين اذا ادرج فيه قصر التعيين الحادي بين المتنافيين وغيرهما اى
تخصيص الوصف بموصوف عطف على قوله الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف في
قصر افراد نصب على المصدر وقايم مقام دون موصوف ثان وقوله او قصر قلب عطف عليه
وقايم مقام مكان موصوف آخر فقوله ما شاعر الا زيد وكذا ما قايم الا زيد كلام مركب
من مبتدأ وخبر بطل فيه عمل ما بتقدم الخبر وانتقاض النفي بالا ايضا وتقديره ما شاعر
او ما قايم احد الا زيد فزيد في الحقيقة بدل من المبتدأ الذي هو احد وفي الظاهر مبتدأ قدم
خبره وجاز ان يكون زيد فاعلا ما شاعر او ما قايم على انه صفة رافعة لظاهر ولكن الفاعل
في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر ولو قال او قولك ما قايم الا زيد لان من يتوهم ان هناك قايما
لكنه يتردد ولو قال او قولك ما قايم بين شخصين لكان اظهر اوضح يكون قد يعرض لقسم الا
معا وفي قوله او اكثر دلالة على انه لم يرد بقوله بالى امرا واحدا وقوله في جهة من الجهات

بزيد بمثل بلدا وقريه او ما اشبههما ... دمعتبر في المثالين معا فيكون القصر صادقا موافقا
للاستعمال الشايع قال الشيخ عبد القاهر اذا قلنا ما قايم الا زيد لم نرد به ان ليس في الدنيا
قايم سواه لاستحالته بل نريد ما قايم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك وانت خبير بانه
لا فرق في ذلك بين الشاعر والقايم كما نزل عليه تمثيله الشاعر في شان القلب بمثله معينه
او في طرف معين هذا وقد قال لا ينحصر القصر فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل
ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما وشاعرا او اعتقده على خلاف ما هو
عليه من الشعر والتنجيم او يتردد في امره فيقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه خطأ كان او
صوابا ومنه قوله تع ان انتم الا تكذبون كما سيأتي واجاب عنه بانه لقلته لم يتعرض له ههنا ولهذا
ايضا لم يصرح بالقصر الحقيقي فان الله يسميه اعني قصر الصفة على الموصوف وان كان ممكنا لكنه
قليل وسيأتي مثاله واما قسمة الاخر اعني قصر الموصوف على الصفة فلا يكاد يوجد اصلا
الا على طريقة الادعاء اعني جعل ما عدا تلك الصفة بمنزلة العدم واعلم ان القصر الحقيقي على تقدير
صحته لا يعتبر فيه الانقسام الى الافراد والقلب كما اشرنا اليه قال وللقصر طرق اربعة يعني بطرق
القصر طرق العام فلم يذكر ضمير الفصل وتعريف المسند لاختصاصهما بالمبتدا والخبر مع بعدهما
ايضا بخلاف المتقدم فانه وان تقدم ذكره لكنه عام جرى فيه امور كثيرة واما التصريح بلفظ الاختصاص
وما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وقوله بحسب مقام السامع اشارة الى ان تعيين الامثلة
المذكورة للافراد او القلب انما هو بالنظر الى حال السامع واعتقاده وايراد بل بعد النفي
للقصر افرادا او قلبا مبني على مذهب طايفة من النحاة كما اقتصر في ذكر لكن على القصر القلب
على ما تقدم قوله بالاعتبارين يعني الافراد والقلب وقد اشار في امثلة القصر بطريق العطف
الى تقديم الاثبات تارة وتقديم النفي اخرى قوله فتقدير لا غير زيد حتى يكون من قصر
الصفة على الموصوف كما قصده ويجوز ان يقدر لا غير شاعر لانه يكون ح من قصر الموصوف
على الصفة وسيصرح باستعمال لا غير في كلا القصرين قوله وبني غير اما لضم على الخبر او بناء الغايات
وذلك لكون المضاف اليه منويا كما في قبل وبعد مع المشابهة في الابهام واذا استعمل غير
بحسب حركته بحسب اعراب المعطوف عليه فنقول رايت زيدا لا غير ومررت بزيد لا غير واما
ذكر ليس فيه وليس الا ههنا فعلى سبيل الاستطراد للمناسبة انه لا يخفى انهما ليسا من طريق العطف
بل من طريق النفي والاستثناء وهذا قدر اسم ليس نكرة لنعم بالنفي ويكون اخراج المذكور من ذلك
العام مفيدا للقصر عليه كما يفيده قولك ليس الحي شاعرا غير زيد او الا زيدا فان قلت قوله
ليس شاعرا الا المذكور يشتمل على تعريف المسند مع تنكير المسند اليه وقد منع في كلام العرب قلت

تقت المسند الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اى لم [illegible] شاعر احد الا المذكور قوله فيجعل النفي
على ما الثبات اولا لكل شاعر يعتقد من عدا زيد ولا شك انه يتناول [illegible] زيدا ايضا فالاثم
استثناؤه منه فكانه حصر بالذكر من عدا زيدا انتفاء على ذلك النفي دون زيد قوله وبيانها
اى بيان الطرق الاربعة النفي بادوات كليس وما وان المذكورة هنا وكغيرها من كلمات النفي
والاستثناء بالا واحدى واخواتها واما الاستثناء من الاثبات كقولك جاء القوم الا زيدا فليس
من طرق القصر فتامل وذكر من الامثلة الصفة الثانية كالشعر والمنقلة كالقيام في صنعة الا
والمضارع واورد لقصر الافراد امثلة اربعة من التنزيل ولقصر القلب مثالا واحدا قوله نزل المحق
يعني انهم لم يعتقدوا بعده عن الهلاك الا انهم لما استعظموا عدم مبالاته لم ينزلوا منزلة المعتقد
لهلاكه وجعلوا كانهم يعتقدون فيه وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فرد عليهم بانه مقصور
على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك فهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لكن
ان دعوى البعد عن الهلاك والتنزيل منزلة المنكر كما زعم بعضهم قوله مقصور على الاتصاف
بعلى بي اى مقصور على الكون على بي لا يتعداه الى الكون على وطا او يكون معنى الوصفية في الظرف
الواقع خبرا ظاهر اصرح بذكر الاتصاف تنبيها على ان الظرف متضمن معنى متصف به في الظرف
الواقع المبتدا اعني الحصول والثبوت على انى وكان هذه المبالغة منه في توضيح المعنى ودفع
لان توهم ان المقصود قصر الجار المجرور الذي هو الرب فيكون من قصر الصفة على الموصوف
دون عكسه الذي هو المقصود قوله انا مقصور على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى الانذار
وهذا ايضا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لان القوم لم يعتقدوه جامعا بين وصفي
الانذار والطرد ولا يترددوا بينهما لكن نزل طاعنهم وحرصهم على ذلك منزلة اعتقادهم الجمع
قوله فالمراد نسبة دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب لا يخفى ان رسل عيسى كانوا جازمين
بصدقهم فقول الكفرة ان انتم الا بشر يكون قصر قلب لكنه حمل على قصر الافراد على تسمية المسمى
بقصر التعيين وهذا مبني على ما ذكرناه من ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد ترددا كان
له ان يسلك معه طريق القصر وبيانه ان قوله عندنا ليس ظرفا للدعوى اذ لا طائل فيه بل هو
ظرف للخبر اعني بين الصدق والكذب فيكون التردد من المتكلم اى انتم كائنين عندنا من
الصدق والكذب بمعنى انا مترددين بين كونكم صادقين وكاذبين ولما تحقق جاز حمل انكم كاذبون وعلى هذا
يصح التشبيه وظاهر حال المدعي فان ظاهر حاله ان يتردد السامع بين صدقه وكذبه وتعلق على ما ذكرنا
غاية الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب واما ما ذكره لا يتجاوزونه الى الصدق
كما تدعونه فمعناه لا يمكن عندنا ان نكون على النحو الذي تدعونه حتى نتردد بين صدقكم وكذبكم

ان التردد

ان التردد هنا من المخاطب على معنى انه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم في نفس الامر بل غاية
امركم ان تترددوا كما هو ظاهر شان المدعي عند الدعوى فان اراد تردد المدعي بين صدقه
وكونه بحسب نفس الامر فهو باطل اذ ليس ظاهر حاله ذلك وان اراد تردده بين صدقه وكذبه عند
السامع فانه ركيك جدا اذ المقصود انكم تدعون فينبغي ان تقتصروا على ما هو ظاهر حال المدعي
وليس لكم ان تقولوا مراده ان غاية امركم ان تترددوا بين صدقكم وكذبكم عند ناصب بينات
الشبه به لانه لا يلايم الحكم بانه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم فانه بحسب نفس الامر قطعا كما نبهنا
عليه هكذا حقق الكلام والله الموفق للمرام قوله الا ترى الى ما قبله اي ما قبل قوله ما قلت
لهم الا ما امرتني به وهذا سهو لكونه مقولا في مقام اشتمل على المعنى الذي ذكره وذلك لان
تقدم انت قلت للناس للتقوي والهمزة للتقرير فقد جعل عيسى عم بمنزلة من قال للناس
غير ما امره الله به وهو دعاؤهم الى عبادته نفسه وانه لم يقل لهم ما امره به من دعائهم الى
عبادته وهذا توبيخ لاولئك الناس حيث تركوا عبادة الله تعالى واختاروا عبادة
غيره كان عيسى ما دعاهم الا الى ما دعا امرهم الا بها فيكون ح قول عيسى عم قصر قلب قوله
منه قصر الصفة على الموصوف عطف على الصفة ولم يرد هنا الجملة الفعلية لجريان قصر الصفة
فيها دون قصر الموصوف ولم يذكر مثال الافراد في التردد اكتفاء بما تقدم قوله من يرى
ان زيدا ليس بشاعر وان عمرا يغني ويرى ان عمرا احبا قوله وتحقيق وجه القصر في طريق
العطف ظاهر مكشوف لان كل واحد من المثبت والمنفي مذكور فيه مصرح به كما هو حقه
بخلاف طريق النفي والاستثناء فان المنفي ليس مذكورا فيه صريحا اذا كان الاستثناء مفرغا
بعد نفي والكلام فيه فكذلك يعرض لتحقيق وجه القصر فيه وقال وتحقيق وجه القصر في الاول
يعني في قصر الموصوف على الصفة قوله بعد علمك متعلق بيعني قلت وهذه الشرطية جزاء وكل
وقوله وتحقيق ذلك يطلب في علوم آخر اي في غير علوم العربية جملة معترضة بين اسم ان
وخبرها ثم انه نقل عن المص ان انفس الذوات التي يمتنع نفيها هي الاجسام فانها على ما
بني لا يحتمل النقصان لامتناع الخلاء ولا الزيادة ايضا لامتناع التداخل وهذا مع كونه
مبنيا على فاسد كما مر لا يجدي نفعا لان القصر الواقع في الاعراض كقوله ان حسابهم
الا على ربي وقولك ما الوالد الا قابض البصر خارج عنه والقول بان الاعراض تقاس
على الاجسام مما لا يلتفت اليه لا علة الحكم اعني امتناع النفي ليست مشتركة وذكر بعضهم ان
المراد بالذوات حقايق الاشياء سواء كانت جواهر او اعراضا وهي عند المعتزلة ثابتة متقررة
في انفسها ليست مجعولة بجعل فاعل فلا يمكن توجه النفي اليها بل انما ينفى عنها الوجود

لانها لشبهه يظاهر حال المدعي ... ان ... نفس الامر ...

لانه ... وان ... السامع ان المخاطبين ... بتصديقهم ...

لا قصر افراد لانه جعله الله مع عنوانه القائل لا من ... ولا ... قولهم احدها لا بعينه

اي عند التقدم يكون مبتدأ ... ١٢

لانه لا يمكن قصر الفاعل على الفعل بطريق النفي والاستثناء ١٢

اي مع ... ١٢

فلا يمكن تحقيقها ... ١٢

يتبعه من الصفات كما حقق في علم الكلام وهو الضابط لان المص قد صرح في مباحث
هل ان النفي والاثبات لا يتوجهان الا الذوات وانما يتوجهان الى الصفات وذلك
ان عنوان الاشياء في انفسها بلا جعل جاعل انما يقتضي استحالة توجه النفي والاثبات
اليها بمعنى جعله متحققا في الواقع او ثابتة فيه واما بمعنى الحكم بانتفائها او ثبوتها فهلا
فيه نعم يكون الحكم بالانتفاء كاذبا فلا يقصد لذلك لكن الحكم بالثبوت صادقا فالصواب
ان يقال المراد بالذات ما يستقل بالمفهومية وهو الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه وبالصفة
ما لا يستقل كما مر في مباحث النعت ولا شك ان النفي والاثبات انما يتوجهان الى النسبة
الحكمية التي لا تستقل بالمفهومية يعلم ذلك من علوم بين فيها موارد السلب والايجاب بل
نقول اذا رجع العاقل الى وجدانه ظهر له ذلك فانك اذا تصورت معنى زيد او انسان
مثلا ولم يتصور معه نسبة شيء من الوجود وغيره اليه ولا نسبته الى شيء لم يمكن منك هناك
نفي ولا اثبات قطعا فاذا قلت ما زيد توجه النفي الى الوصف اعني نسبة شيء اليه ولا يمكن
ان يكون توجها الى نسبة اي شيء كان فان كان نسبة بعض الاشياء اليه ثابتة بلا محالة بل الى
نسبة الاشياء التي وقع النزاع فيها بين المتكلم والمخاطب فاذا اخرج شيء منها بالاستثناء
كان ثابتا وما عداه منتفيا وهو معنى القصر وبما قررناه سيبين امتناع قصر الموصوف على
الصفة قصرا حقيقيا قوله وحيث لا نزاع بمنزلة الشرط وهنا وهاهنا جزاؤه وعامل فيه قوله
وتحقيق وجه القصر في المثال اي في قصر الصفة على الموصوف قوله على الوصف المسلم ثبوته
وهو وصف الشعر لم يرد ان مفهوم الشعر في نفسه وصف قائم بمحمد لانه بذلك الاعتبار
من قبيل الذوات بالتفسير المذكور بل اراد انه من حيث قيامه بالغير ونسبته اليه يطلق عليه
الوصف وان كان الوصف في الحقيقة نسبته الى ذلك الغير فان هذه النسبة غير مستقلة بالمفهومية
وقابلة لورود النفي عليها او اراد بالوصف هاهنا معنى آخر اعني القائم بالغير وقد سبق منه
مثل ذلك في مباحث الصفة ولما كان في الشعر نفسه لا يقبل نفيا فاما ان ينفى نسبة
الوجود اليه او ينفى نسبته الى الغير لكن الاول ليس مرادا فان ثبوته في نفسه مسلم فوجب
ان يتوجه النفي الى ثبوته للمدعى له اي الذي وقع من المتكلم والمخاطب في ثبوت الشعر له قوله
ان عاما اي ان كان المدعى ثبوته له عاما توجه النفي اليه عاما وان كان خاصا فخاصا ثم العام
مطلقا او مقيدا يحتمل لهما وفي الاول منهما اشارة الى القصر الحقيقي فانه ممكن بل واقع في قصر
الصفة على الموصوف وقوله فيتناول عطف على توجه وقوله لذلك اشارة الى المدعى
له وانت خبير بان حاصل ما ذكره مع احالته به على علوم آخر هو ان النفي اذا ورد على

المحكوم به كان متوجها الى ... الى الشيء يتعين بمعونة المقام وقراين الاحوال
سواء كان عاما او خاصا مثبتا ولا للعقد فاذا اخرج منه بعضه كان مثبتا وما عداه
باقيا على النفي وهو معنى القصر وفيما ذكره من التحقيق تصريح بالاستثناء من النفي اثبات عند
ارباب اللغة بلا شبهة قال ومنها اي ثالث الطرق الاربعة استعمال انما وذكر الاستعمال
هنا دون ساير الطرق لان الطريق ما سلك وجعل به ليتوصل الى المقصد ولا شك
ان العطف والنفي والاستثناء والتقديم معان مصدرية يتعلق بها المتكلم للوصول الى
معنى القصر بخلاف لفظ انما فذكر معها معنى مصدريا قوله انما زيد جاء هو على صيغة اسم
الفاعل ولو قال لمن تردده بين المجي والذهاب او بينهما منه لكان صريحا بالقسم الاول
من الافراد ايضا كما صرح بتقسيمه مع انه قصر الصفة على الموصوف حيث قال او بواحد منهما
وذكر الشيخ عبد القاهر ان قولك انما جاءني زيد كلام مع من زعم ان الجائي عمرو ولا من زعم
انهما جاءاني قال ولو زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده كان
تكلفا الا ان المص لم يلتفت اليه قوله وتصف اليه الذهاب مستدرك قطعا والصواب
ان يقال بدله وتصف بالمجي لا عمرو لان الكلام في قصر الصفة لا في قصر الموصوف قوله و
السبب في افادة انما لما كان في افادة انما معنى القصر نوع خفا حتى تردد فيها جماعة اشار
الى ان السبب في تلك الافادة وهو ان الواضع ضمن انما معنى ما والا ولما لم يكن ذلك التضمن امرا
جليا استشهد بما يدل عليه من قول المفسرين وقول النحاة وايده بالمناسبة المحسنة للتضمن
ونبه ايضا على تضمنه معناهما بجريان بعض احكام ما والا فيه قوله وهو المطابق لقراءة
الرفع اي رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للفاعل فانها قراءة مذكورة في بعض كتب التفاسير
ويتعين فيها ان يكون ما موصولة والعايد محذوف اي ان الذي حرمه الله عليكم الميتة
ولم يرد رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للمفعول ولا التعرض لسايره وايضا لم يتعين ح كون ما
موصولة لاحتمالها ان يكون كافة كما اختاره الزجاج وان رجح ابو علي كونها موصولة لبقا
ان على عملها وايضا الحال في قوله صلبه حرم عليكم مقيده بالفتح في نسخ الرواية واما ما توهم
من ان قوله ان المحرم عليكم يقتضي البنا للمفعول فجوابه انه بيان للمعنى لا للتقدير فلا شك ان
المحرم عليكم والذي حرمه الله عليكم يتساويان في المعنى كما ان المنطلق زيد والذي ينطلق
زيد يتساويان في اقتضا الحصر قوله ويرى عطف على يسمع صفة [illegible] مبالغة في كثرة
سماعه منهم حتى صار مرئيا مشاهدا قوله ويذكرون عطف على يقولون لذلك اي لكون
انما للاثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه مما يقابله وقيل عطف على قوله والسبب هو

هو مذكور في الكشاف

تضمينه معنى ما والا فالضمير للعلماء وذلك انما انما لا تضمينه معناهما والربعي منسوب
الى ربيعة قوله لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه فاذا فرضنا ان المسند كانت ان للتاكيد
ثبوت ذلك النفي للمسند اليه كقوله تع ان الله لا يستحيي قوله على ما يطلبه حال عن النافية اي كائنا
على الوجه الذي يطلبه ولذا قال بعلم النحو على تضمين الوقوف معنى الاحاطة والمراد بمن لا وقوف
له على علم النحو هو الامام الرازي بناء على ان قوله لا النافية معما يتعلق به من كلام السكاكي
مصرحا فيما اسنده الى الربعي فانه ذكر في المحصول ان كلمة ان للاثبات وما للنفي فاذا اجتمعا
لم يتوجها الى واحد للزوم التناقض فوجب احديهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور والما
تعين كلمة ان للمذكور لكونها اسبق وبالمحافظة عليها احق لكونها للاثبات الذي هو
اشرف لكن لا يلزم مما ذكره بطلان صدارة ما في ما الى حرف الاثبات والنفي لم يعقبها
بالمثبت فقط وجواز اعمال ملة انما وكل ذلك فاسد كما ترى بل قد علم في النحو انهما كافة
قطعا قوله ضاعف جواب لما وفاعله مستتر راجع الى مصدر انصب وفاعل ناصب مصدر
ضاعف بتاويل اي يضاعف او لفظ انما كما هو فاعل ان نصب وانما ناسب ان يضم لان
التاكيد على التاكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى بل القصر مشتمل عليه كما ذكره على انه نظر فيه اذ
الوجود في القصر فيما اورده من المثال كما صرح به اثبات صريح معقب باثبات ضمني فيكون تاكيد
الاول بالثاني ولم يكن هناك تاكيد على تاكيد كما في انما وقد يتكلف فيقال اذا اعتقد
المخاطب المنكر في المثال المذكور كان الاثبات الاول بعد اعتقاد الثبوت تاكيدا وتكريرها
والاثبات الثاني تاكيدا على تاكيد واما اذا تردد فيه كما ذكر فجعل تجويز السامع ان يكون الواقع
هذا مع ملاحظته لذلك والتفاته اليه نوع اثبات لمذاهبه يكون الاثبات الاولى تاكيدا
لم ولما في صورة القلب فيجعل الاثبات الاول تاكيدا لاعتقاد ثبوت المجيء وهذا التاويل
جار في الكل وايضا ماذكره من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون
وقد يجاب بان تصريح المناسبة يكفيه بعض الصور وكذلك نقول ماذكره الامام مبناه
للمناسبة ايضا لا حكم بان الكلمتين باقيتان على حالهما ولا شك ان رعاية المعنى الاصلي
بقدر الامكان اولى وان هذه المناسبة اقوى قوله وبالعكس اي القصر الكائن بالعكس
او كائنا بالعكس وقوله ضمنا صفة اثبات اي ضمنيا وقوله وبما بينه انما كان هذا
منها لان اسباب انفصال الضمير معدودة ولا شك هنا شيء منها سوى تعذر الوصل
لغرض وان يكون انما يضرب انا في معنى ما يضرب الا انا قوله منه اي مثل انفصال الضمير في
ما يضرب الا انا فان قلت كيف يسند الفعل الغائب اعني يضرب الى ضمير المتكلم قلت هو في

الحقيقة

10

المعتقد مسند الى الغايب اعنى المسمى من المقدر اي ما يضرب احد الا انا فان قلت اذا اريد
حصر الفعل في انا على المضمر بطريق انما فهل يجب انفصاله اولا قلت ان ذكر بعد الفعل
شيء من متعلقاته وجب انفصاله وتاخيره دفعا للالتباس وان لم يذكر احتمل الوجوب طردا
للباب وعدم الوجوب بان يجب الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ
لا فاصل لفظيا فقوله صحة انفصال الضمير مع ارادته ما يعم الوجوب وعن الزائد الطارد
ما الرجل ما يتعلق به مما لو لم يحمه لهم وعنف من حماه وحرمه والحسب ما يعده الرجل من
مفاخر من مفاخر نفسه وابيه يقال قطره الفارس القاه على قطره اي جانبه قوله ولا ينبغي
التقديم اي تقديم ما حقه التاخير فانه يفيد الحصر على ما تقدم سوى في تقديمه على حالة الخبر
المبتدا والمفعول اولا كقولك اما كفيت مهمك ثم انه اقتصر في قصر الموصوف على احد قسمي
الافراد اعني صورة المتردد في قصر الصفة على قسمه الاخر اعني صورة الشركة قوله بالاعتقاد
يعني الافراد والقلب قوله وكذا زيدا اضرب فضله لانه من قصر الفاعل على المفعول بتقديمه
على الفعل وعقبه بمثال النفي تنبيها على ان التقديم فيه يفيد الاختصاص لا النفي كما يتوهم
الا ان الضرب يكون منفيا عن المذكور ومثبتا لغيره وليس ما زيدا ضربت في افادة القصر كقولك
زيدا لم اضرب لان الاختصاص في الاول يعتبر في الضرب وفي الثاني في عدمه يشهد لذلك
الفطرة السليمة قال وهذه الطريق سهو من وجه قد سبق ان المخاطب بقصر القلب
حكمه مشوب بصواب وخطا فصوابه الحكم بثبوت الصفة لاحد الموصوفين او باتصاف الموصوف
باحدى الصفتين وخطاؤه بتعيين احدهما او احديهما والخطا والصواب في قصر الافراد ظاهر
واما قصر التعيين فلا خطا فيه بل المقصود به تقرير صوابه ونفي تردده قوله ويحكى في قصر
الافراد حكمه في بعض وهو صوابه وسفه عن البعض وهو خطاؤه انما يصح في احد قسميه دون
الاخر اعني قصر التعيين وقد سلف تحقيقه هذا كله فيما اذا كان المخاطب ممن يصح عليه
الخطا والتردد لانه مثلا اياك نعبد قوله ويختلف من وجوه عطفا على نيفو من وجه قوله
بواسطة الوضع وحكم العقل بسبب ان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر حيث لم يحكم
العقل بالقصر اذ انظر الى تلك المعاني ودلالة التقديم عليه بواسطة الفحوى اي بسبب مفهوم
الكلام وحكم الذوق فان من له ذوق سليم اي قوة دراكة لدقايق من تراكيب البلغا ولطايف
اعتباراتهم منها اذا نظر في مفهوم الكلام المشتمل على التقديم فهم منه التخصيص وان من ليس
له هذه القوة فربما انكره مع كمال تمهره في الاحكام الكلية في المعقولات والمنقولات روي عن بعض
العلما انه اذا سيل عن فايدة تقديم في التنزيل اجاب بانه فاعل مختار يفعل ما يشا وقال

الشيخ ابن الحاجب وما يقال انه للحصر فلا دليل عليه قوله والطرق الاخيرة الاصل فيها النص
بما يثبت دون ما ينفى كما ترك الاصل المذكور في طريق العطف كراهة الاطناب على
ما قرره في الكتاب واوضحه كذلك ترك هذا الاصل في مثل قولك ما زيدا ضربت وما
انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما اشرنا اليه فيكون
النص ههنا ما سبق دون ما يثبت قوله والطريق الاول للجامع الثالث هذا هو الوجه الثاني
من وجوه الاختلاف وهو ان العطف بلا لا يجامع الطريق الثاني اعني النفي والاستثناء
ويجامع الطريقين الاخيرين اعني انما والتقديم والسبب في انه لا يجامع الثاني هو ان لا العاطفة
وضعت لان ينفى بها ما بعدها ما اوجب لما قبلها كما في قولك جاءني زيد لا عمرو وهو ظاهر
وفي قولك زيد شاعر لا منجم فانه قد نفي فيه عن منجم ما اوجب بشاعر وهو كونه مسندا الى زيد
فمن شرط منفيها ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها اي بغير تلك العاطفة المخصوص من كلمات النفي
ان الكلمات الموضوعة له كليس وما وان وما اشبهها واحترز بقوله من كلمات النفي عن ان
يكون منفيا لحكم العقل او بفحوى التقديم او بانما او بافعال تتضمن معنى النفي كابى وامتنع فان
المنفي بلا يجوز ان يكون منفيا قبلها لحكم العقل قوله يكشف لك الغطاء وذلك لان الذي
في تحقيق وجه القصر في النفي والاستثناء هو ان النفي في قصر الموصوف على الصفة او على الموصوف
يتوجه الى المتنازع كان منفيا قبلها باداة النفي فيمتنع تحقق شرط منفيها اذا جامعت طرق
والاستثناء فلذلك لم يوجد مجامعتها اياه في كلام العرب العرباء ان كرهت في عبارة العلماء
ففي الكشاف فما ارسلناك الا نذيرا الا حفيظا مهيمنا عليهم وما كان ذلك الاختلاف الا
حد اسم لا شبهة في الاسلام وما هي الا شهوات لا غير ولذا قلنا بغير تلك العاطفة المخصوص
دفعا لما يتوهم من جواز مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند قوله وهو يا المبني لا عمرو وقد يقال هذا
المثال يحتمل التخصيص والتقوي على سواء فكان الاولى به ان يمثل بنحو زيدا ضربت لا عمرو قوله
ووجه صحة مجامعته لا لما كان انما بمعنى ما والا كان من المستبعد ان يصح مجامعة لا العاطفة
احدهما دون الآخر فبين ان الوجه في ذلك هو ان النفي في انما ضمني لا صريح كما في ما والا
فانما في حكم الافعال المتضمنة للنفي لا في حكم ادوات النفي ولا العاطفة تجامع النفي الضمني دون
الصريح اذ لا شبهة في صحة قولك امتنع عن المجي زيد لا عمرو مع انه بمثابة ما جاء زيد لا عمرو والسبب
في ذلك الامتناع بلا عما بعدها فقد وجد ههنا شرط منفيها ونفي في الثاني المجي عن زيد
فلا يتصور تحقق ذلك الشرط قوله ضمنا لا صريحا يعني كما ان امتنع عن المجي زيد يتضمن نفي
المجي عن عمرو ويجامعه لا العاطفة بخلاف قولك ما جاء زيد فانه صريح في نفي المجي عن عمرو

فلا اجتماع ايضا فالاشتراك بين انما ولا ممتنع في مجرد كون النفي ضمنيا اما لاجتماع الى ما بعد
الكلمة انما ولا في ما قبلها كما في امتنع وكذلك الاشتراك بين ما جاء الا زيد في مجرد كون النفي
صريحا او راجعا الا ما قبل العاطفة كما في الاول او الى ما بعدها كما في الثاني واعلم انك اذا
قلت انما جاء زيد لا عمرو او زيدا ضربت لا عمرا وكان القصر مستفادا من انما او التقديم لتقدمهما
وكانت العاطفة موكدة لذلك القصر واذا قلت انما تميمي انا كان القصر مستفادا من انما في تقديم
الخبر هنا كتقديمه في قولك ما تميمي الا انا واذا قلت انما زيدا ضربت كان القصر مستفادا من
التقديم بعدم احتياجه لا تأويل صحيح يكون المقصور عليه زيدا وكان انما موكدة لذلك القصر
لا ان زيدا هو الجزء الاخير رتبة اذ لا يمكن تقديره بما والا الا بتاخير زيد كما لا يخفى ومن البين في ذلك
قولنا اساميا ثم يرجو معرفته طعنا الذي ذكرناها تحوله لكن استدرك في قوله وجامع الطرفين
الاضرب وفاعل جامعت كلمة لا والعاطفة صفتها ومفعوله انما وجامعتها جواب انما
وقوله شرط الصحة المجامعة كما يصرح به قوله واذا كان اختصاص لم يحسن فيه استعمال لا العاطفة
وقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه شرط لحسن المجامعة ولعله اقرب وانما لم يعتبر في مجامعة
التقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لكون دلالته على الاختصاص اضعف
من دلالة انما قوله الا من سمع وتعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الاية ما يكون مقرونا
بتعقل المسموع كما ان قوله انما يكون ابدا لا ويكون له تاثير اشارة الى ان المراد بالانذار
هو التخويف مع تبليغ دعوة حاله تاثير فانه المختص لمن يخشى الساعة اى عقابها في هذه
الحسنة موقوف على الايمان بالله والبعث والقيامة واهوالها ولما كان اختصاص الاستجابة
بمن يسمع ويعقل في غاية الظهور جعله معلوما لكل عاقل مطلقا وحيث لم يكن اختصاص
الانذار بمن يخشى كذلك جعله مما لا يخفى على احد ممن به مسكة اى قدر من العقل يتمسك به
واما اختصاص التحلية بمن يخشى الفوت فهو ادنى مرتبة منهما اذ قد يتحلى من الايجاب في
الفوت فلذلك جعله من كونه في العقول ثابتا منها بحكم العادة هذا مع ان التقييد في
العادة مطابق ايضا وهذه الامثلة الثلاثة من قصر الصفة على الموصوف اما الاولى والثالث
فلا خفاء فيهما واما الثانية فلان المقصود منه قصر الانذار على من يخشاها كما ذكره وانما يظهر
ذلك على قراءة تنوين منذر كما في نسخ الرواية فان قلت اذا كان الموصوف ظاهر الاختصاص
باحدى الصفتين فالظاهر ما ذكره امتناع المجامعة هناك ايضا فلا يقال لمن اسعد بان
مراد التذكر لا السيطرة انما انت مذكر لا مسيطر مع انه قد صرح انما انت مذكر لست عليهم
بمسيطر قلت له ان يقول ليس الاختصاص ههنا كالاختصاص فيما ذكرناه او يقول ان هذا

السيطر والمصيطر المسلط على الشي ليشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله

الحكم مخصوص بما له العاطفة قال وطريق النفي والاستثناء هذا هو الوجه الرابع من
وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه
يخطئ ويصر على خطائه وطريق انما يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه يخطئ لا يصر على
خطائه او يجب عليه ان لا يصر عليه دل على ذلك الاستعمال مع ظهور المناسبة فينبغي ان
لا يسلك طريق النفي والاستثناء مع المتردد وان جاز ذلك في القياس واما العطف والتقديم
فلا يعتبر فيهما الاصرار ولا عدمه قوله وما قال الكفار كانه قيل ان الرسل لم يكونوا ينكرون
انهم بشر وكان الكفار يعلمون ذلك فكيف خاطبوهم بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا مع انه لا خطاء
ولا اصرار في المخاطب فاجاب بانه لم يقل الكفار للرسل هذا الكلام الا لظنهم ان الرسل
عند الكفار في معرض من يدعي انه منتف ومنزه عن صفة البشرية ومنسلخ عنه كليا بالكلية
وذلك لان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسل يمتنع ان يكونوا بشرا فاصرار الرسل على
دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية عند الكفار فلذلك جعلوهم منكرين للبشرية
وخاطبوهم بما خاطبوهم قوله بنا مفعول له لمضمون ما تقدم او حال اي جعل الرسل في ذلك الامر
للبنا او بامر وقوله ان الرسل يمتنع ان يكونوا بشرا بدلا من جعلهم ولا يجوز ان يكون
مفعولا لجعلهم لفساد المعنى قوله او لما يسمع قوله في موضع آخر مقولا لـ[illegible] حكت كيف يجد
ما لمحكي عنهم هناك اي في ذلك الموضع ويرشح ثلاثة مفعول لجد وفاعله ضمير ما لمحكي
وفي تقدير بيان لما يتلوا وكلمة هذا صفة جعلهم اي جعلهم الذي هو ان الرسول [illegible]
ان يكون بشرا وهو اي ما لمحكي عنهم ما انتم الا بشرا لانه وانما جعله مقويا لذلك الجعل
واضحا لانهم عقبوا انكار الرب [illegible] على طريقة الحصر في البشرية بانكار انزال الرحمن شيئا
وتكذيب الرسل تصريحا وعقبوه هناك بقولهم تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا
فأتونا بسلطان مبين فكان تلك الآية في تقرير ذلك الجعل اقوى من هذه قوله واما
قول الرسل لهم جواب عما يقال من ان الكفار لما ادعوا منافاة البشرية للرسالة وقصروا الرسل
على البشرية يعني انهم لا يتجاوزونها الا ما ينافيها اعني الرسالة ووافقهم الرسل على ذلك
القصر بقولهم لهم ان نحن الا بشر مثلكم لزم تسليم انتفاء الرسالة وكونهم مقصورين على البشرية
وتقرير الجواب انه قولهم هذا من باب المجاراة وارخاء العنان مع الخصم بتسليم بعض مقدماته
اذا كان حقا ليعثر حيث يراد تبكيته والحامه بالجاء لبطلان مقدمته الباطلة وفي ذلك
استدراج للخصم الى ان يصير مسكنا لا مستثبتا له اصلا ومثاله ان يريد ازلاق صاحبك
فيما بينه في الارض المستوية حتى اذا وصلت به الى الزلقة ازلقته فكان قالوا اسلمنا ابنا [illegible] فانه

حق لكن لا انه انما لا الجامع الرسالة فان الله من على من يشاء من عباده وانما اورد والتسليم
البشرية في صورة الحصر ليكون على وفق كلام الخصم في الصورة فانه اقوى في المجاذاة وليس قصده
بذلك تسليم الحصر واللام في التقيد متعلقة بالمجاذاة وحيث يراد طرف لعنه وهو العناد يعني
الزلة قوله اما حقيقا اذا اخرج الكلام على مقتضى الظاهر كما في مثال الشيخ المرفوع كما من بعيد
بخلاف قوله ان انتم الا بشر مثلنا فانه من اخراج الكلام لا على مقتضى الظ ايضا كقوله عز من
قائلا ان انت الا نذير اى انت نذير لا مسمع من في القبور يعني الكفار المصرين على الكفر كانهم
اموات في القبور قوله لما كان النبي عليه السلام جوابه ابين لذلك وقوله وما كان متمناه و
متى رام معطوفان على خبر كان اعني شديد الحرص لا على كان وتداخله جواب متى وفي بيان
لما والوجد الحزن والكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وضمير كاد وبخع يعني وضمير له
لما اى تداخله الوجد الذى كان النبي عليه السلام بخع اى يهلك نفسه لذلك الوجد تساقط
عطف على جملة متى رام تداخله اى كان النبي عليه السلام يتساقط اى يبلغ نفسه في السقوط
والهلاك لاجل الحسرات على توليهم وما كانت عطف على يتساقط ويلوى حال من مفعول
تدعو واللام في لهم متعلقة سلبخ يقال هام في الارض اى ذهب متحيرا ولم كانت
اضرابا في قوله وما كانت ولفظ عوده فسدت في بعض النسخ في النصب وقد مر حسبه
ستوفى وقوله عيبا متعلق بمعنى ما تقدم اى كان يدعوهم ويرين لهم الايمان وجاء بهم
وسعوا اى خبطوا ركبا في ذلك اى في الدعا ويرين الايمان والعقب في الابل ما لم يزل
وقوله لذلك اشارة الى ما ذكر من كونه شديد الحرص وما عطف عليه قوله لست هناك
اى بحال ان يملك غرس الايمان في قلوبهم فقوله انّ انت الا نذير قصر افراد اخرج على خلاف
مقتضى الظ قوله وقوله عز وجل مبتدا خبره منصوب في هذا القالب اى في قالب قوله
وما انت بمسمع من في القبور اى انت الا نذير لكانه عليه السلام بواسطة قربه من الله واصابته
في الامر وارشاده الا النافع والضار اعتقدا القوم فيه ان يملك نفعا وضرا وانه يعلم
الغيب فامر بان يقول لهم لست هناك بل انا مقصور على النذارة والبشارة لا تعداهما
الا ملك النفع والضر وعلم الغيب وانما قال لقوم يؤمنون لان البشر والانذار انما يجريان
بالقياس اليهم ويؤثران منهم او اراد نذيرا للكافرين وبشيرا للمؤمنين فحذف للعلم
قوله في مقام صفة لمخاطب اى لمخاطب كاين في مقام وجملة لا يصبر على خطابه وما عطف
عليها صفة مقام متعديا العابدا اى لا يصبر فيه ويتوارد لكل واحد من قصر الموصوف على
الصفة وعكسه مثالا فيما استلقاه المخاطب ولا يصبر فيه على خطابه وقوله انما الله اله واحد

نعم لو نفى الصحة فلا ... لاندفع بما مر رد الكفار لما ادعوه صريحا وقد فهم منه رد ما اعتقدوه البشرية بمعنى صادقة فلو كان ليجيء الحصر رده صريح السابقة بلا قصد الى الحصر الامر كما يجيء فكان عن الله على ... ح

او يلزم ان يكون لما داخلا على كلمة لا وكلمة متى اى العدريح ولما كان ولما متى دام ١٥ مر

اى كلمة من في قوله من الوجد بيان لكلمة ما في قوله ما كان للشيء فقدم البيان على المبين ح

لعم نفسه حما قبلها عارضه لعلك باخع نفسك ح

هذا بيان لحاصل المعنى لا توجيه لقوله يتساقط ح

نير هو عطف على تداخله وانما عدل الى المضارع لقصد الاستمرار ح

مثال القصر الموصوف على الصفة فيما يجب ان يعتقد على السامع واما مثال قصر الصفة على الموصوف
فيما يجب ان يعتقد عليه فقولك انما خالق الله كل شي قوله والاصل في انما ان يستعمل في الخامس من
وجوه الاختلاف فان كون الحكم بحيث لا ينكر حقيقته اى يسهل عليك تحقيقه معتبر في استعمال
انما بخلاف سائر الطرق فانه لم يعتبر فيه ذلك الا انه اعتبر فيه عدم وقد يقال هو تتميم و تحقيق
لما ذكره في طريق انما هو انه يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطابه ان يقال اعوزه
الشي اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه ومرقيق الرجل جعله رقيق القلب شفقا والتحقيق هو التعطف
وقوله انما هو اخوك من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قطعا بخلاف قوله انما
الله اله واحد فانه مع كونه حقا في نفسه بالادلة القاطعة الظاهرة وقع فيه لصاحب
الشرك خطأ واما الامثلة الثلاثة السابقة فالظاهر فيها الاخراج لا على مقتضى الظاهر مع احتمال
الاخراج على مقتضاه قوله وفى الثانى قول الشاعر وهو ابن قيس يمدح مصعب بن الزبير
قوله شهاب من الكوكب ثاقب في رفعة المحل والاضاءة تجلت اى انكشفت الظلماء عن وجهه
فيهتدى الناس به والظلماء بالفتح الوضوح ويعذلني اى يلومني والافتنا والاختلاط والالتباس
يقال هو في اقباء الناس اذا لم يعلم ممن هو عليه اى على مدحى اياهم والضمير لمدوحهم وما قلت
اى ما حكمت ولا اثبت في مدحهم الا بالفضائل والكمالات التى علمت بها قبيله سعد قوله لادعى
ذكر الادعاء لمناسبة التعليم قوله ان كل امرئ فاعل الظرف الواقع صلة اعنى لديه هل له اى
للممدوح نظير اى ظن انه لا نظير له قوله وما يحكى عطف على قول الشاعر اى وفى الثانى ما
يحكى عنهم في هذه الآية وهو انما نحن مصلحون والابيات الثلاثة المتوسطة منهما ادا
على ادعائهم الظهور في كل ما يدعون في مدحهم وقوله ادعوا بيان لكون المحكى من قبيل الثانى
وقوله على الجرى صفة للمصدر اى ادعاء كائنا على مجرى عادتهم اوحال اى جاريين على ذلك
المجرى قوله ولذلك اى ولانهم ادعوا ذلك الادعاء المشتمل على التاكيد بايراد الاسمية
بالقصر وبانه امرجلى والاضافة في قوله معرفة الخبر وموسطة الفصل من اضافة اسم المفعول
للفاعلهما وتانيثهما باعتبار الضمير العائد منهما الذى الحال اعنى الجملة وان قد ذكرنا
القصر فيما بين المسند والمسند اليه اكثر الامثلة التى ذكرناها من باب المسند والمسند اليه من
المبتدأ والخبر كما نبهنا عليه وفيهما امثلة كثيرة من الفعل والفاعل وقد ذكر ايضا مثال قصر
الفاعل على المفعول كقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به وانما حرم عليكم الميتة وكقوله
انما زيدا ضربت وما زيدا ضربت قوله ونحن نذكره اى القصر في ذلك اى فيما بين غير المسند
والمسند اليه فلنا الى الغلط بطريق النفى والاستثناء وانما هناك اى القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه

عدم باعتبارات كجواز تقدم الفاعل مثلا اذا اريد قصر المفعول عليه فيما والا ودونه انما قوله فيقدم
ويؤخر بالنصب عطفا على مقول كانه تفصيل له اي لك ان تقدم المستثنى مع الاداة سواء كان
فاعلا او مفعولا وتؤخر غيره عنه لان ما يلي اداة الاستثنا وهو المقصود عليه قدم او اخر فلا
التباس ههنا كما في انما الا ان هذا التقدم والتاخير قليل الدور في الاستعمال لما ذكره قوله
لان الصفة المقصورة على عمرو كأنه تصريح بان المراد من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل
مقيدا بفاعله على المفعول وهذا معنى ما قيل من ان المراد قصر فاعلية عليه وتصريح
ايضا بانه من قصر الصفة على الموصوف وذلك لانه لا شك ان الفعل باعتبار تعلقه
بالمفعول صفة له فهو اعني قصر الفاعل على المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف
كانه قيل ما مضروب لزيد الا عمرو وقس على ذلك قصر المفعول على الفاعل وذهب جماعة
من النحاة الى امتناع هذا التقديم والتاخير فلم يجوزوا ما ضرب الا عمرو زيد وما ضرب
الا زيد عمرو وهذا على تقدير جواز تعدد الاستثنا المفرغ اذ يلزم الحصر في الفاعل
والمفعول معا كانه قيل ما ضرب احد احدا الا زيد عمرو وما ضرب احد احدا الا عمرو زيد وما
على تقدير امتناع تعدده وهو الحق فلا ظهور له بل الظ ما اختاره المص ويؤيده قوله تعالى
وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي وقول الشاعر لا اشتهي يا قوم
الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله ما اختار الا منكم فارسا وقوله كان كم
في سواك ولم تقع على احد الا عليك النواح واختار التقدير فيها على ما ارتكبوه اي اتبعوك
في بادي الراي ولا اشتهي باب الامير واختار فارسا وقامت عليك النواح لا الى عن
نقف قوله ما كسوت زيدا الا جبة هذا ايضا من قصر الصفة على الموصوف كانه قيل ما
مكسو زيد الا جبة وما مكسو جبة الا زيد وكذا ما ظننت زيدا الا منطلقا اي ما مظنون
من زيد الا انطلاق وما مظنون منطلقا الا زيدا وقد اشار في هذه الامثلة ايضا الى جواز تقدم
المستثنى مع اداة الاستثنا قوله واذا اريد قصر ذي الحال على الحال قلت ما جا زيد الا
راكبا هذا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه لم يكن زيد في زمان المجي الا راكبا وقصر الحال
من قصر الصفة على الموصوف اذ معناه في المثال المذكور ان المجي على هيئة الركوب لم يثبت الا
لزيد وقد نبه فيهما على جواز التقديم ايضا قوله والاصل في جميع ذلك اي جميع ما ذكر ههنا
من امثلة القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه واما القصر بينهما فقد تحقق فيما سبق وانما
حصل الكلام الناقص بالذكر لان البحث في الاستثنا المفرغ كما اشرنا اليه وبدل سياق كلامه
عليه ولم يرد بما ذكره من الاستلزام ان كله الا يكون مستقلة بحيث لا يكون لغيرها مدخل فيه

نقريره لا اشتهي باب الامير ولا دفاع الحاجب الا كارها

كما يظهر من التامل في الكلام وايضا يلزم ان يكون الفعل في المثال الاخير اعني لم يدع بلا فاعل الا ان تتكلف الاضمار منه

فيما سبق في بحث جعل ذلك متناولا للقصر فيما بين المسند والمسند اليه منه

بل مما هو اعم منه فلا يرد انه علل عموم المستثنى منه بعدم المخصص لامتناع ترجيح احد المتساويين فلا
يكون الاستلزامة وحدها في العموم في المستثنى منه المقدر يكون بحسب مناسبة المقام كما
نبه عليه بقيد هذا بقوله لاقتضا المقام معنى شي من الاشيا قوله ولذلك اى ولا يستلزم
الا العموم في المستثنى منه المقدر قوله تانيث الضمير الظ ان يقال تانيث الفعل كما في
الكشاف اذ لا ضمير هناك بل الفعل مسند الى ما بعد الا وقد يقال نظر المص الى ان
الفعل بحسب المعنى مسند الى ذلك العام على طريقة قولك اذا كان عن افاته ود المذكور
بعد الا بدلا من ذلك الضمير كما تبدل منه في الكلام التام وهو مردود بقوله للنظر الى الظ اللفظ
اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل مسندا في الظ الى المونث المذكور بعد الا فكيف يونث للنظر
اليه وقيل نسبي علامة التانيث ضمير المجاز وقيد القوانين بالرفع لانه اذا انصب صحة
فلفظ كانت مسندا الى ضمير العقوبة والاحده واذا انصب القوانين مساكنهم كان لفظ
مبنيا للفاعل ومسندا الى المخاطب وصدر بيت ذى الرمة طوى النحز والاجراز ما في غروضها
يصف النوق بالهزال والنحز النسو والتحطط طوى اى اضمر وهزل والنحز الضرب والحث على
السير والاجراز الدخول في الارض الجرز وهى التى لا اثبات لها والغرض دون الفلس للرحل
كالحزام للسرج وقد يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز على انه جمع جرز والضلوع جمع ضلع الا
العظيمة القوية والجرع من الابل هو العظيم القوى قوله والاصل التذكير وذلك لان الفعل
وان كان بحسب الظاهر لما بعد الا لكنه بحسب الحقيقة لذلك العام المقدر وهو هنا مذكر
لاقتضا المقام معنى شي من الاشيا قوله وثانيهما مناسبة المعنى منه للمستثنى في جنسه لم
يكون مناسبا له في جنسه بمجرد كونه صادقا على المستثنى بل لا بد مع ذلك من مناسبة مخصصة
يقتضى المقام رعايتها فلا يقدر فيما جاني الا زيد شي ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد
وفي ما كسوته الا جبه فيقدر كسوة وملبوس وفيما صليت الا في المسجد يقدر في مكان
وموضع وعلى هذا القياس قوله وهذه المستلزمات اى الامور الثلثة التى استلزمها
كله في الكلام الناقص ان يثبت جميع تلك الاحكام المذكورة في القصر بطريق النفى والا
فيما بين غير المسند والمسند اليه من الفاعل والمفعول او غيرهما قوله واستلزام هذا الكلام
قصر الفاعل على عمرو والمفعول على زيد فقد ظهر ان الكلام الناقص اذا اريد به التقدير
التام كان افادته للقصر معلومة بالضرورة فلا حاجة اذن الى البحث عن افادة التام للقصر
فلذلك حصر البحث بالمفرغ وايضا استعمال المفرغ في القصر اكثر من استعمال التام قوله
وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرا زيدا اشارة الى التقدير في صورة التقديم كما ذكر في صورة التاخير

بل هو

بلا فرق قوله يكون زيد مقصورا على الجند يعني ان المكسور بدا مقصورا على الجنة وكذا قوله قد يكون الجنة مقصورا على زيد اراد به ان المكسوحه مقصوره على زيد كما حققته قوله واذا قلت ما ضرب رفيقا الا منكم هذا ايضا من قصر احد المفعولين على الآخر على ان احدهما ههنا مفعول بواسطة حرف الجر قوله كان التقدير ما اصرت منكم احدا متصفا باى وصف كان انما قدر هكذا لان المستثنى اعني رفيقا موصوف كانه قيل الا شخصا رفيقا فلا بد ان يوجد احد موصوفا على الاطلاق ليكون جنسا له مناسبا للمقام قوله وكذا قلت يعني ان قولك ما احرت الا رفيقا ثم فرع لقولك ما اصرت منكم الا رفيقا وقولك ما اصرت الا منكم رفيقا فرع لقولك ما اصرت رفيقا الا منكم فكما انك اذا ذكرت احد الاصلين السابقين في الاستعمال بدل الاخر كان بينهما فرق واضح كذلك اذا ذكرت احد الفرعين القليلين في الاستعمال بدل الاخر لم يعر عن فرق بل كان بينهما ذلك الفرق بعينه ايضا وهو ان الفرع ما اصرت الا رفيقا منكم انما هو على الرفيق فيمتنع ان يختار من المخاطبين غير الرفيق ولا يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم والقصر فيما احرت الا منكم رفيقا انما هو على منكم فيمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يختار منهم غير الرفيق وذلك لان الفرعين في تقدير الاصلين فلا تفاوت في المعنى بل في قلة الاستعمال وكثرته وكانه انما قال لم يعر عن فرق لان ذلك الفرق بين الفرعين يحتاج الى فرع تامل بسبب توسط المقصور عليه بين اجزاء المقصور ولما كان ظاهر هذه العبارة مبنيا على ضعف الفرق وكان ما ذكرناه توهم بعضهم انه اراد انك لو قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما احرت الا منكم رفيقا بتقديم رفيقا وجعل منكم صفة له بعد ان كان في المبدل منه مفعولا ثانيا لا حرت كان بينهما فرق ضعيف لانهما يدلان على قصر احتياد الرفيق على المخاطبين الا ان هذا القصر في الا منكم رفيقا قصدي وفي الا رفيقا منكم ضمني لوم وصف الرفيق بكونه منهم وذلك لانه اذا احار من غيرهم رفيقا موصوفا بانه منهم وانت تعلم ان سياق الكلام في هذا المقام يلد ما زعمه على ان الفرق قوي ايضا اذ يمتنع في الا رفيقا منكم ان يختار غير الرفيق منهم ولا يمتنع ذلك في الا منكم رفيقا بل يمتنع فيه ان يختار الرفيق من غيرهم قوله وهذا اي الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا ثم يطلعك على الفرق بين قول السند الحري في مدح ابي العباس السفاح وبين قولك فان الاول يدل على ان المنبر لا يختار الفارس اي الخطيب الا منكم يعني انه يقتصر رضاه في اختيار الخطيب عليكم وفي ذلك من المدح والاحتمال لا يخفى والثاني يدل على انه لا يختار منكم الا قاربا فلا يمتنع ان يختاره من غيرهم ايضا فيحمل المقصود من المدح قطعا قوله واذا عرفت

اي متصفا بصفة عن صفة
او صفة كانت

هذا اى القصر فيما بين المسند والمسند اليه فانه المبحوث عنه هنا وان كان بعض الامثلة الا
فى انما من باب المسند والمسند اليه على عكس ما تقدم اولا وقوله لا النصب على صيغة النهى
بيان وتتميم لقوله اعرفه وامض عطف عليه وترك صيغة امر بيان لما اذكر لك والمراد
بالقيد الاخير من الكلام ما يكون جزا منه بالذات عمدة او فضلة لا انه ذكر فى اخره فقط
فان الموصول مع صلته المشتملة على قيود متعددة قيد واحد وكذا الموصوف مع صفته فالمقصور
عليه فى قولك انما جاءنى من اكرمته يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعنى الموصول مع صلته
وفى قولك انما جاءنى رجل عالم هو الموصوف مع صفته قوله فقى نحو انما تضرب زيد
تقديره انما يضرب الا زيد وكذا الكلام فى التقادير الاخر قوله وكذلك اذا قلت انما زيد
يضرب فتقديره تقديره ما زيد الا يضرب وذلك التقدير هو ما زيد يفعل فعلا الا الضرب
وانما فصله لانه من قصر المسند اليه على المسند قوله ولا نفسه اى ولا نفس انما فى ذلك
اى فى جواز التقدم والتاخير عليه اى على ما والا وتوحيد ضميرها باعتبار كونهما معا
طريقا واحدا للقصر فذلك اى ما والا اصل فى افادة القصر اذ لا حاجة فيهما الا اعتبار
بضمير معنى شى اخر واعتبار مناسبة معه وايضا يفيد انه بلا احتمال واختلاف بعد
بخلاف انما فانه كالفرع عليه فى تلك الافادة وانما لم نقل فرع عليه لان افادته للقصر
بالوضع ايضا وما ذكر من حديث التضمين والمناسبة انما هو لاظهار المعنى الوضعى الذى
يطرق اليه خفا والاختلاف ولا شك ان مرتبة الفرع ينبغى ان يكون ادنى من مرتبة الاصل
وايضا التقدم والتاخير فى ما والا غير ملبس لان المقصور عليه هو ما يلى الا تقدم او
فى انما يلبس اذ لا دلالة هنا على تعيين المقصور عليه الا بكونه الجزء الاخير فلو جوز تقديمه
لالتبس بغيره وانما لم يعكس الامر فى انما لان المقصور مقدم طبعا فقدم وضعا لذلك
كان المقصور عليه فى انما نازل مقدمة قال انما قال موجب الالباس ولم يقل ملبس اشعارا
بان الالباس قد يرتفع بالنظر الى حال المخاطب قوله وكذلك قولك وقولك انما هذا
لك تقديرهما ما هذا الا لك هذا تقدير ما لك الا هذا تقديرهما مثل تقديرك فى الامثلة المذكورة
يعنى قدر الاول بما هذا الا لك والثانى بما لك شى الا هذا وكانه فصله ليعلم عليه
حديث الاجتماع مع العاطفة فان قلت كون المقصور عليه فى انما هو الجزء الاخير منقوض
انما انا قلت هذا ومعناه ما قاله الا انا بشهادة التقدم وبقوله انما الذى ذكرناها
لان المراد قصر الذكر على الذى قلت لا نقض اما بالثانى فلان تقدم المبتدا فيه ليس لقصر
الخبر عليه حتى يكون معناه ما ذكرته بل لقصره على الخبر بانما على طريقة قولك ما انا الا

هذا

هذا واما بالبديهي فلانه قدم انه يجب فيه اعتبار التاخر الرتبي اذ لا يمكن تقديره الا بعد
ما ذكرناها الا لازم وقس على ما ذكرنا نحو انما شاعر زيد ولهذا قيل انا فانه قدم غير
الخبر لقصرنا ايا على المبتدا على طريقة ما شاعر الا زيد وما قيس الا انا الا ترى كيف
تم انما لك الا هذا واذا تحققت ما تلونا تخلصت عن ورطة خبط وقعت فيها جماعة
قوله ولا تقول ما جاءني غير زيد لا عمرو والرواية في عمرو وهو الرفع عطفا على غير وقياسهم
على ما جاءني الا زيد لا عمرو ويقتضي جره عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقيل زيد
مرفوع تقديرا لانه بمنزلة ما بعد الا وجره لضرورة اضافة غير اليه وانتقال اعرابه الى
غير زيد فقوله لا عمرو عطف على زيد المرفوع تقديرا قال واعلم انه مهدت يروى
بالتشديد من مهدت الامر سويته واصلحته وبالتخفيف من مهدت الفراش بسطه و
الشاهد الحاضر المعاين قوله بناها ان البناء على تلك القواعد والاضافة لادنى
ملابسة والحذق بالكسر المهارة بحث اى بحيث واوضحت والمناهج الطرق الواضحة
اهديت بك اى احدتك والباء زائدة للتاكيد يقال احد الخطام والمجهل الفلاة التي لا علم
بها والعسف موضع الاخذ على غير طريق اى حبك وبعدمك عن المجهل ما بلائك الى
الطريق مستقيم وصرفتك الى تلك المناهج واحسن الماء بغير لونه وطعمه والمطروق الذي
يرده الرواب ويخوض فيه والنمير ضد الاجن والغليل حرارة العطش ابحتهما فقصد بهما
والفوال جمع ضالة والاصول المذكورة في هذا العلم من حيث انها مسالك واضحة سميت
مناهج ومن حيث انها علامات لها سميت اعلاما فالمعبر عنه واحد واختلف
العبارات لاختلاف الاعتبارات قوله وحصدت على صيغة الحكاية في نسخة يقول
عليها او جمعت لك منها اى من القواعد والمناهج والاعلام قبل هي صيغة فاعلها ضمير
الاعلام اى جمعت لك عن الصوال الشوده بالنسب عند احد مجموعه وهذا بسياق كلامه
انسب حروث قسب وتقديره عليها اى على تلك الامثلة وانت عطف على امنت د
فاعله يد الخطل وفاعل مصرف ضميرها او بالعكس اى ابت يد الخطل وامتنعت ان
يتصرف فيما ينتمي اليه عما لك وعلى هذا فالضمير العايد من الجملة الشرطية الى موصوفها اعني
الامثلة انما هو في شرطها اعني عليها لا في جزائها وقيل فاعل مات ضمير الامثلة اى منعت
الامثلة تصرف يد الخطل وهو الفساد والاضطراب في المنطق يقال خطل في كلامه بالكسر
قوله ثم اذا كنت اى بعد تمهيد القواعد ومسالك عليها ونهج المناهج وسلوكك اياها
ونصب الاعلام واسحابك لها وتمثيل الامثلة وحروك عليها اذا كنت ممن ملك الذوق

السليم الحاصل بالسمع متضمنا الا الطبع اى الفطرة المستقيم ويصفى كلام رب العزة اى نظرت
فيه متاملا في نظمه ومعانيه لا طلعتك اى تلك القواعد والمناهج والاعلام والامثلة
مع ما يملكتهما من الذوق والطبع على ان درك هناك في كلام رب العزة موارد العزة اى حسن
السرد وكشف اى تلك القواعد وما عطف عليها وفصلت هي ايضا لك ما احمله ايات
اولئك الصانع فان احيانا اولئك الواصلين الى نهاية البلاغة البشر المتاذعن على المعارضة
حتى انتهى الحال بهم الى اهلاكهم وسبى اولادهم ونهب اموالهم يدل اجمالا على ان القرآن معجز
لا يمكن للبشر الاتيان بما يوازيه او يدانيه كما بين في علم الكلام قوله فان مقدرا لاشرط
مع الملك القواعد واخواتها الذوق والطبع لانهما ملاك الامر في علم المعاني دون ما عداه
من العلوم والاراء وان لم يحتج علوما اخرى الى اخبار هذا العلم لم يخطر بطائل اى بفائدة مما بعد
او تاخر اى من مسائل هذا العلم او من سعيه وكده ولا عز ولعنى لا عجب والصبح مستوى اى
مشرف قوله فسنذكر اى سنذكر على سبيل التفصيل ونبين النكت فيه وان سبق في مباحث
الفصل والوصل اشارة اجمالية الا ان الخبر قد يراد به معنى الطلب قال القانون الثالث في
علم المعاني هو قانون الطلب قد يفهم في ذكر القانونين فقال هناك القانون الاول فيما
يتعلق بالخبر والمناسب لهذا ان يقال هنا القانون الثالث فيما يتعلق بالطلب لكنه
عدل هنا الى جعل الثاني اما مبتدأ لمحذوف الخبر او خبر لمحذوف المبتدأ اى القانون الثالث
هذا او هذا القانون الثالث قوله سعد عنها المقام وذلك لان بيان اقسام احكام الطلب
يتوقف على تلك المقدمة اعني بيان ما لا بد للطلب منه وبيان تنوعه الى نوعيه والتنبيه
على ابواب الحسنة في الكلام والتنبيه على كيفية توليد ابوابه لما سوى اصليها اى اصولها لكنه
وحد لعدم الالتباس على طريقة قوله كلوا في بعض بطنكم يعفوا ففي المقدمة مقامات اربعة
وهي ان المقدمة المشتملة على تلك المقامات الاربعة فلفظ هي مبتدأ خبره قوله انه لا ادب
الا قوله ما قلت الكلام الى التصفح لابواب الطلب في المقام الاول اعني بيان ما لا بد للطلب منه
هو ان الطلب لا بد له من تصور اما اجمالا كتصور شيء ما او تفصيلا كتصور القيام على هيئة مخصوصة
مثلا لامتناع توجه الطلب نحو المجهول المطلق ولا بد له ايضا من مط لانه نسبة من الطالب والمطلوب
ولما اخره مع ان الانسب تقديمه على التصور ليرتبط به انه يستدعي مطلوبه ان لا يكون حاصلا
وقت الطلب ويذكر عقيبه انه قد لا يستدعي امكان حصوله وقد يستدعيه قوله وليكن
هذا المعنى اى استدعا الطلب ان لا يكون مطلوبه حاصلا وقت الطلب فانه سيفرع على
هذا انه مواضع شتى منها قوله وامتنع طلب الحاصل بوجه الى غير حاصل وقوله امتنع ان يكون المطلوب

بالاستفهام

لاستفهام التصديق بحال بزواله صاحبك لكونه لا حاصلا الى غير ذلك من نظائره في
ليد السلاح ومنها قوله في الباب الرابع ولا يطعن هذا الطلب الحاصل فان الطلب
حال وقوعه متوجه الى الاستقبال كما نبهت عليه في صدر القانون قوله والاظهر هذا
هو المقام الثاني اعني بيان تنوعه الى نوعيه وانما قدم بالاستدعاء امكان الطامع كونه
مفهومه سلبيا بمزيد الاهتمام بشانه فان الطلب مظنة لكون المطلوب ممكنا ولذلك احال
ما الانقسام على التامل وايضا ما لا يستدعي باب واحد وما يستدعي ابوابا اربعة فهي منه
كالواحد من العدد قوله اعم لان عدم استدعاء الامكان يجامع استدعاء الامكان يجامع
استدعاء اللاامكان اعني الامتناع ويجامع الامتناع الامكان ايضا والتمني يجري في
المستحيلات والممكنات المستبعد وقوعها قوله ان لا واسطة بين الثبوت والانتفاء
فانهما نقيضان اتفاقا انما الاختلاف في ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم على ما قدم
في موضعه والحاصل ان المط اما ثبوت متصور اي مدرك مطلقا واما انتفاء متصور
لحصر العقل ولا بد من اعتبار الحصول معهما لانه المقصود بالطلب ولما كان الحصول ذهنيا
وخارجيا صار الاقسام اربعة حصول ثبوت او انتفاء في الخارج وحصول ثبوت او انتفاء
في الذهن ولا معنى لحصول انتفاء القيام في الخارج الا اتصاف الذات بذلك الانتفاء في
الخارج ولا يلزم منه كون انتفاء القيام موجودا او ثابتا في الخارج قوله ثم اذا لم يرد والحصول
في الذهن على التصور والتصديق اي لم نورد على حصول المدرك التصوري وحصول المدرك
التصديقي لم يتجاوز اقسام المط ستة حصول ثبوت حصول مدرك تصوري او مدرك تصديقي
في الذهن وحصول انتفاء مدرك تصوري او انتفائه في الخارج وانما قال لم يتجاوز لان
المتبادر ان يكون الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب الاربعة الاولى في قسمي التصور والتصديق
الا انك تعلم المدرك التصديقي لا الطلب ثبوته ولا انتفاؤه في الخارج بل لا يتصور ذلك
بخلاف المدرك التصوري كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته او انتفاؤه في الخارج فظهر ان
المراد بالتصور كما اشرنا اليه هو المدرك مطلقا وكذلك شمل جميع الاقسام وان المراد بالتصور
والتصديق هو التصديق والمصدق به اي ما من شانه ان يتعلق التصديق به فلا غبار
في عبارته قوله وطلب حصول التصديق جواب عما يقال كيف يصح طلب حصول المتصور
في الذهن والحال انه متصور حاصل فيه فيلزم طلب تحصيل الحاصل وتلخيص الجواب ان التصور
انحاء على مراتب متفاوتة في الاجمال والتفصيل فان الانسان اذا لم يتصور شيئا اصلا
لم يكن منه طلبه قطعا واذا تصور الشيء على مراتب متفاوتة في الاجمال والتفصيل فالانسان

اذا لم يتصور شيئا اصلا لم يكن منه طلبه قطعا واذا تصور اما اجمالا بان ادركه من حيث انه
شيء ما او تفصيلا بان ادركه باعتبار مفهوم اخص من مفهوم شيء ما كالانسان مثلا
فيكون تفصيلا بالقياس اليه امكنه ان يطلب حصوله في الذهن ولم يكن ذلك الطلب
متوجها الا ذلك الحاصل من مراتب تصوره بل الى مرتبة عنه حاصلة منفصلة بما ذلك المجمل
او يوضحها تفصيل ذلك المفصل قوله ووجه ذلك اي وجه رجوع طلب حصول التصور
الى تفصيل المجمل او تفصيل المفصل وانما قال المفصل بالنسبة لان المفصل من كل وجه
لا يطلب تصوره قوله اما النوع الاول من الطلب فهو التمني هذا هو المقام ... وهو
التبلية على ابواب الطلب ولما حكم بان التمني لا يستدعي امكان المطلوب وكان من المستبعد
ان يطلب العاقل ما لا يمكن اشار الى جريان التمني في المحال العقلي ككون غير الواقع في
الزمان الماضي واقعا فيه وفي المحال العادي كعود الشباب والى انه اذا اجري في الممكن
وجب ان يكون مستبعد الحصول لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل و
فيه يستعمل فيه عسى والتوقع اقوى من الطمع ولذلك قال ولا لكل طماعته في وقوعهما قوله
واما الاستفهام المناسب لما تقدم ان يقال واما النوع الثاني فالاستفهام الى اخر الاقسام
الا انه عدل عن ذلك لانه لا دليل على انحصار النوع الثاني في هذه الاربعة سوى الاستقراء
الذي لا يفيد غير الظن فاورد الكلام على وجه لا يتطرق اليه منع اذ لا شبهة في ان هذه
الاقسام الاربعة من النوع الثاني فالاستفهام الى آخر الاقسام الا انه عدل عن ذلك لانه لا
دليل على انحصار النوع الثاني في هذه الاربعة سوى الاستقراء الذي لا يفيد غير الظن
فاورد الكلام على وجه لا يتطرق اليه منع اذ لا شبهة في ان هذه الاقسام الاربعة من النوع
الثاني ولو سلك هذه الطريقة في التمني لاشعر بعدم انحصار النوع الاول وقد يقال انه لما علم
حال التمني بانه انحصر فيه النوع الاول بقي ذهن المخاطب في بادي الرأي مترددا بين بقية
الخمسة المذكورة في صدر الكتاب ان حالها ماذا فاورد كلمة اما تفصيلا لذلك المجمل
ازالة لتردده مع كونها قسيمة لاما الاولى وهذا اوضح من الافتنان في ذكر النوع من مقصود
ايضا قوله والاستفهام لطلب حصول في الذهن الاستفهام يتناول اقساما اربعة من تلك
النسبة المنحصر فيها اقسام المطلوب لان التصور اما تصور مدرك بثبوتي كالقيام واما تصور
انتفائه كاللاقيام وكذلك التصديق اما بالايجاب واما بانتفائه وهو التصديق السلبي واختار
ان التصديق هو الحكم وحده كما هو مذهب الاوائل وقدمه في التقسيم لان مفهومه وجودي و
امتناع انفكاك التصديق من تصور طرفيه ظاهر لامتناع الحكم على شيء او بشيء من غير ان يتصور

١٢٦

ما قوله في المحكوم به اشارة الى ما هو المشهور من ان كل واحد من الوجود والعدم قد يجعل محمولا
كقولك زيد موجود او معدوم وقد يجعل رابطة كقولك زيد يوجد له الكتابة او يعدم عنه
الكتابة فالقسم الاول يسمى تصديقا بسيطا ويسمى كلمة هل البطالية له بسيطة والقسم الثاني
تصديقا مركبا ويسمى هل الطالبة له مركبة وفي قوله ثابت اي متحقق او موجود كيف شئت
تنبيه على انها الفاظ مترادفة خلافا لما عليه جمهور المعتزلة وجعل المحكوم به فيما الانطلاق
ثابتا والانتفاء مطلقا لانه يعني قولك الانطلاق منتف وفي ليس الانطلاق قريب انتفاء
القرب لانه يعني قولك الانطلاق منتف عنه القرب قوله لا مزيد للتصديق على هذين النوعين
وذلك لان التصديق متعلق بالثبوت والانتفاء قطعا فاما ان يتعلق بثبوت شيء وانتفائه
في نفسه واما ان يتعلق بثبوت شيء وانتفائه في نفسه واما ان يتعلق بثبوته وانتفائه
عن غيره قوله لا يحتمل الطلب الا في التصديق لان التصديق بوجود شيء او بعدمه قد لا يكون
حاصلا فيطلب بهل البسيطة وفي المسند اليه لانه قد لا يكون متصورا فيطلب تصوره واما
المسند في هذا النوع وهو الثبوت والانتفاء على الاطلاق متصور بديهي حاصل لاهل العرف
فلا يطلب اصلا والنوع الثاني يحتمل الطلب في التصديق وطرفيه يعني انه يجوز فيه ذلك لا بمعنى
ان كل فرد منه كذلك اذ ربما كان التصديق مع طرفيه في هذا النوع بديهيا فيستغني عن
الطلب بالكلية كقولك الواحد نصف الاثنين قوله واما الامر والنهي والنداء فهذه الثلاثة
من القسمين الباقيين في ملك السنة على الحصولين المستوين في الخارج وقد حصل الانتفاء
في الخارج لانه مختلف فيه واما اختاره مذهب ابي هاشم وذهب غيره الى ان المطلوب في النهي
هو كف النفس عن الفعل لان حصول انتفاء الفعل في الخارج محال وقد عرفت جوابه وقد
يقال قدم النهي لم يذكر الامر والنداء معا لان بهما الطلب حصول ثبوت متصور في الخارج
كما ذكره وانما مثل للنهي بقولك للمتحرك لا تتحرك لانه اظهر وان جاز ان يقال للساكن لا تتحرك
قصدا الى استمرار سكونه كما سيأتي تحقيقه قوله والفرق بين الطلب والاستفهام وقد سبق
ان الاستفهام لطلب الذهني وان الامر والنهي والنداء لطلب الحصول الخارجي فاراد
زيادة توضيح للفرق بين الطلبين فقال انك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج اي تجعل
طلبك متعلقا بما هو ثابت في الخارج كالانسان وكقيام زيد مثلا ليحصل في ذهنك نقش
له مطابق اي صورة تصورية او تصديقية مطابقة لذلك المتصور والمصدق به الثابت
في الخارج فنقش الذهن في الاستفهام تابع لما هو في الخارج وفيما سوى الاستفهام متبوع
له لانك تنقش في ذهنك مطلوبا من ثبوت او انتفاء خارجي ثم تطلب حصوله في الخارج فيحصل

اي يحتمل الطلب في التصديق وفي طرفيه بل الاحتمال انما هو لمطلق النوع الثاني كما في النوع الاول

حيث قلنا ولا نعني لحصول انتفاء القيام في الخارج ... وذكر بعضهم زيادة ...

الحصول

عبارة الشروح ان المطلوب في الاستفهام هو الامر الخارجي فاذا لم تحصل ... ان المطلوب فيه هو النقش الذهني اي الصورة في الذهن

فيه ولا خفا في هذا الفرق اذا كان متعلق الاستفهام والمطلوب بالامر والنهي امرا حاصلين في
الخارج واما اذا لم يوجد كقولك ما العنقا وقولك اضرب من تضربه ففي كون ما في
الخارج متبوعا في الاول وتابعا في الثاني نوع خفا فان قلت نحو علمني وفهمني معنى الا
اكونه تابعا الطلب حصول النقش الذهني لما هو في الخارج وليس باستفهام قلت المطلوب الحقيقي
في الاستفهام كقولك ازيد قايم مثلا هو العلم والفهم واما التعليم والتفهيم فهو وسيلة
لذلك المطلوب فيكون مطلوبا تبعا والمطلوب الحقيقي في نحو علمني هو التعليم وهو امر خارجي لا
ذهني واما العلم فهو متفرع عليه تابع له في الحصول فان قلت ماذا ... في نحو اعلم
واقيم قلت الاستفهام طلب حصول النقش في ذهن المخاطب وما ذكرته طلب لحصول النقش
في خارج ذهنه اعني ذهن مخاطبه فلا اشكال ومن زعم ان المطلوب بالاستفهام ان يوجد
الشي في ذهنك وجودا غير اصيل وبنحو اعلم ان يوجد الشي في ذهن المخاطب وجودا اصيلا فقد
ابعد عن الصواب قوله ويوضح هذه المعاني مرتبة النقاش الانسي في الذهن وكون تلك
النقوش مطابقة لما في الخارج بمعنى الاتحاد في الماهية او بمعنى اخر جعلها اي في التصور و
التصديق بالتحديد والاستدلال يستدعي علوما اخر ما ... واد وقد عرفت هذا
هو المقام الرابع من الاربعة والتنبيه على كيفية توليد الابواب الخمسة لما سوى اصلها
ولفظ اذ معمول لمضمون جزائها اعني فبالحري ان يبين والمعنى يليق بان يبين اذ قد
عرفت اي اطلعت وما دفع عبارة عن الامور الثلثة التي بينها وما يتفرع فاعل كيف
يتفرع وعلى سبيل الجملة متعلق بيبين واذ لا بد تعليل لقوله فبالحري وضمير منه
للسبب الاجمالي قوله ثم الفصول يعني انا بنيين ههنا اجمالا انه اذا امتنع اجرا هذه
الابواب على معانيها الحقيقة حملت بمعونة المقام على معان اخر بناسب تلك المعاني و
نورد لذلك امثلة ولا نتعرض الى افادتها لهذه المعاني على سبيل المجاز ونسبة ... بل
ذلك يعلم من القواعد الباسة المشتملة على بيان اقسام المجاز من المرسل والمستعار بالاصل
والتبع الى غير ذلك من تفاصيله وعلى بيان اقسام الكناية فاداجع الى تلك القواعد واستخرج
منها احوال هذه الجزئيات المندرجة فيها صار البيان تفصيليا ومن ههنا يظهر ان المطلع
على الخوص ساق الكلام في العلمين معا واللام في لسلامتها متعلقة بتقيما والضمير للفصول
وما ترتب مفعول لسلامتها وهذا الكلام اشارة الى علم البيان فيتعلق بالبلاغة اولى بان كيفية
التفريع فيتعلق بالتفصيل قوله كما اذا قلت تمثيل للمقدمة الكلية بالمقدمة الجزئية على نحو مثل
المفردات فلفظ ما كافة وقيد التقدير كما امتنع اجرا التمني اذا قلت قوله والحال ما ذكر يعني

كون قولك حظا ما لمن همك همه اى ذلك حريه قصدا لا الحجاد فيه لازالة الهم قوله فيطلب بالنصب
على انه جواب للنفى الذى يتضمنه امتنع اى لم يمكن اجراء التمنى على اصله فيطلب قوله وقد
بمعونة قرينة الحال معنى السوال كانك قلت حدثنى او هلا تحدثنى لا التمنى انه دون ترك
فى معرض التمنى اظهار المحبتك الحديث مع كونه مستبعدا غير مطموع فيه وايما الى التكو
من صاحبك وقلة اهتمامه بما سئل قوله فى مقام لا يسع امكان التصديق بوجود الشئ وذلك
بان يكون لك هناك التصديق بعدمه وفايدة ابراز التمنى فى صورة الاستفهام اخراج التمنى
فى معرض ما يمكن حصوله اعتنا بشانه قوله وكذا اذا قلت لو تاتينى زيد ترك فيه العطف
بالواو واو واحد لفظه كذا ولو كما انه ليس من ابواب الطلب لكنه ذكر هنا باعتبار ان
غير التمنى ولد التمنى بمعونة قرينة الحال وقال بالنصب اذ لولاه لامكن اجراوه على اصله بان
يجعل الجواب محذوفا ويحمل لفظ المضارع على التصوير او غيره مما يناسبه فلما نصب
المضارع بعد الفاء فى جواب لو وجب ان يراد به معنى احد الاشياء التى ينصب المضارع بعد
الفاء فى جوابها والذى يليق بالمقام هو التمنى ووجه المناسبة بين لو والتمنى ان لو للمعدوم
فى الواقع واقعا فالتمنى طلب ما يستبعد وقوعه قوله فيما يفيد لو متعلق بالحصول اى طالبا
لحصول الوقوع قوله فيما يفيد لو متعلق بالحصول اى طالب الحصول الوقوع فى تقدير الوقوع
قوله وسبب ميتدا خبره هو بعد المرجو وغير الاسلوب لان لعل ايضا ليس من الابواب
الخمسة وقال بالنصب اذ لولاه لم يحمل على التمنى فالنصب هو القرينة وبعد المرجو عن الحصول
هو المناسبة المصححة فان بعد المرجو بمنزلة الاحالة او الاستبعاد فى المتمنى قوله او كما اذا
قلت هذا من جملة امثلة ابواب الطلب فلذلك عارضه الى الاسلوب المتروك فى لو ولعل
قوله لا ينزل اى يعلم منه ذلك بقراين الاحوال قوله امتنع اى امتنع ان يكون
مطلوبك بالاستفهام فى الا تنزل تصديقك بحال نزول صاحبك وجودا او عدما لكون
التصديق بحال نزوله من حيث العدم حاصلا لك فرضا وانما قال وتوجه لمعونة قرينة
الحال الى الحال الاخر لطلب معنى العرض اذ ليس المقصود الحقيقى عرض النزول بل عرض محبته
للنزول بل قوله يعلمك بحاله اى بحال الايذا وهو انه واقع والصواب ان يقال وتوجه الى
ما يلابسه بحذف ما لا يعلم اذ لو كان الاستحسان مجهولا لكان الاستفهام على حقيقته الا
انه استعمل الفعل اعنى الايذاء فى استحسانه مجازا وانما اعتبر هنا معنى الاستحسان ليكون
الانكار ابلغ والزجر اقوى فكانه قيل انت استحسن هذا الفعل والا لما فعلته ولم يعتبر فى
المجرد لانه فى نفسه مستقبح جدا والوجه فى انكاره والتوبيخ عليه خلاف الايذاء قوله هل نجى

الا نفسك او غير نفسك اى هل تهجو غير نفسك فيما مثالان لما هو هما طلب التصديق باو يجوز الا
هل الهجو هجو نفس الابن او غيره فيكون هجو الغير ولكن التصديق بانه هجو نفسه حاصل قطعا
فوجب الحمل على ما يناسب المقام من الانكار والتوبيخ قوله امتنع ان يطلب العلم بما ذلك
قبل المناسب بعدم ما دسك والاس ممن لانه اذا استفهم عن احد طرفى القضية مثل
اما قام زيد كان لطلب العلم بقيامه اثباتا او نفيا لكن يذكر احد طرفيه لزيادة اهتمامه
به والانسب بسباق كلامه ان يقول ويوجه الى الجوب يا ديتى فلانا ويولد منه سبب
والزجر قوله امتنع الذهاب معلوم الانتفاء قطعا فيمتنع ان يتوجه اليه الاستفهام
اثباتا او نفيا قوله واستدعى شيئا مجهول الحال فيه ما قد عرفته من ان اعتبار شى مجهول
الحال يقتضى اجراء الاستفهام على اصله قوله امتنعت معرفتك به عن الاستفهام اى
ان يستفهم عن وقوعها او لا وقوعها لانها معلومة الوقوع ولهذا قال انطبق لا اعرف وكذ
لانه لما كان يتصف بحضور المتكلم مع عرفانه به كان علامة لطف انه غير عارف به والا
لم يتصلف بحضره كما ان الاقدام على الاساءة علامة نسيان التاديب والا لا نسى
وقوله امتنع المجى عن الاستفهام للعلم بحصوله وولده بمعونة القرينة التقرير اى يوقن الجو
وانه فى موقعه وقد يستعمل لانكار المجى ايضا قوله ويوجه الى مطاى مقصود المتكلم ممكن
الحصول مثل بيان عجز ابيان المدعى يولد منه التعجير اى سبب لا اليعجز بعمل والتحدى
اى الحمل لا التسليم وهو فى اللغة المباراة والمنازعة فى الغلبة قوله لا خوا عرفى لازم
الشتم اى بذكره ولا بمسه وليس المراد الترك والعرفان بل التهديد قوله ويوجه الى
غير حاصل يرد عليه مثل ما تقدم ولانه يقتضى اجراء النهى على ظاهره وانما قدر معنى الاكرام
مبالغة فى التهديد لان عدم المبالات بامرأة اقبح من عدم امتثاله قوله ويوجه الى غير حاصل
هنا واقع فى موقعه لا يتجه عليه ما تقدم ثم ان هذه المعانى المتولدة المذكورة على الكنايات
العرفية والعلاقات الظنية بينها وبين المعانى الاصلية لا يوجب الحسد تفهيمها من له
ذوق سليم وطبع مستقيم فلا يلتفت الى الكادن جحدها متمسكا بالاحتمالات العقلية طالبا
للبراهين القطعية فكل علم له مرتبة لا يجاوز عنها والا يطلب العلوم الظنية باسرها وكا
استعمال التوليد والتولد فى هذه المعانى اشارة الى ان هناك علاقة قطعية وان كانت خفية
فى بعض المواضع جدا قوله ولنقتصر فى ذكر المتولدات للتمنى واحدا وللاستفهام عشرة وللامر
اثنين ولكل واحد من النهى والنداء واحدا ثم اشار الى ان ما ذكره من بيان المتولدات كاف
للمسترشدين فان من لا يستغنى بهذا المقدار من البيان لا يستغنى ايضا بما هو اكثر منه كما دل الكلف

النهى للتهديد لعدم الاعتراف

قيل فى هذا المقام اشارة الى كثرة المتولدات التى لم يذكرها

من لم يستفد المصباح قال الباب الاول شرع في تفصيل الاحكام الابواب الخمسة
وقدم التمني لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر
لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته الامر في احكامه قوله هي ليت وحدها قد اشتهر
في كلامهم ان من مثلا موضوعة للابتدا ولم يريدوا بذلك ان من موضوعة لمعنى الذي وضع
لفظ الابتدا بازائه حتى يكونا مترادفين بل اراد وا انها موضوعة لكل ابتدا خاص متعلق
بشيئين مخصوصين من حيث انه حالة لهما رابطة احدهما بالاخر وعلى هذا القياس ليس
معنى قوله ليت موضوعة للتمني انها مرادفة له بل معناه انها موضوعة لكل تمن مخصوص
عارض بمتمن مخصوص وسيأتي تحقيق ذلك على ما ينبغي في مباحث البيان انشاء الله تعالى
قوله واما لو وهل كانه قيل هما ايضا يفيدان بالوضع معنى التمني فلا يصح دعوى كون ليت
وحدها موضوعة له فاجاب بان الوجه في افادتهما معنى التمني ما سبق من انه اذا امتنع حملهما
على معناهما الحقيقي تولد هنا بمعونة المقام معنى التمني وليسا موضوعين للتمني كليت وقوله
وكان الحروف اورد لفظ كان لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز ان يكون كل منهما كلمة
براسها فان التصرف في الحروف بعيد قوله ماخوذة منهما اي من هل ولو المستعملتين
لافادة التمني وفي قوله مركبة وهو ضربان لكان مساهلة والاظهر ان يقال مركبتين حال
من ضمير منهما او يقال مركبة منهما ومن لا وما وقوله مطلوبا حال من ضمير مركبة والعائد
محذوف اي بالتزام التركيب فيهما والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين يفيدان مجرد معنى التمني
على سبيل المجاز فاذا ركبتا مع لا وما لزمتا معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه معنى التنديم في
الماضي ومعنى التحضيض في المستقبل وانما لم يجعل التزام التركيب لافادة التحضيض والتنديم
في الابتداء بل وسط معنى التمني رعاية للمناسبة بين وضعها ذكره تنبيها على ان التحضيض من
فروع التمني المتولد من الاستفهام والشرط لا باب براسه كما يتوهم قال للاستفهام كلمات
موضوعة وهي الهمزة قدم الهمزة لاصالتها في باب الاستفهام وجريانها في التصور والتصديق
وعموم تصرفها وقربها بام لانها فيهما لكن معنى الاستفهام انما يظهر فيها اذا كانت منقطعة
بعد الخبر كقولك انها لابل ام شاة فان الدال ههنا على الاستفهام هو ام لا غيره ومن لم يعدها
من كلمات الاستفهام جعلها عاطفة لا الهمزة داخلة في حكمها ولذلك لم يتعرض لها المصنف في
تفصيل كلمات الاستفهام وعقبها بهل لانها حرف مثلها وانما قال يقوى ابان ان
يكون اصلها اي اوان لان لزوم حذف همزة اوان حذف احد يائي اي وقلب الواو ياء وادغامها
في الياء مع كون الاسم غير متمكن يلائم ذلك الاصل فالكسر يقوي ذلك الاصل لانه مستعمل في مقام التخفيف

وقد يقال الفعل الكسر عوض عن الف محذوفة واختلف في اماان انه منقال عن ان او فعلان من
اى مختلف الحال اذ اجعل على قوله ونائها الانحصار اى لاختص طلب شيء من حصول التصور
التصديق في بعلمها وانما اخره عن المختص باحدهما لان مفهومه سلبي ثم عاد في التفصيل
لا بترتيب الاجمال اعني عد الكلمات ادنى تامل ظهر عندك ان السايل يعلم قطعا وقوع احد
طرفي النقيض وانما سال عن التعيين . واشار به هنا الا ما سبق من التنبيه على حال
التصور بالنسبة بالتصديق وانما لم التصديق فيما سبق لانه اراد هناك الجواب عن اشكال
مختص بالتصور مبني على ما ذكره اولا من ان الطلب لا يصح تصور اجمالا او تفصيلا قوله نعو
في طلب التصديق بما قدمه على طلب التصور لان طلب تصور المسند اليه او المسند من حيث انه
مسند اليه او مسند يتاخر عن التصديق بالاسناد بينهما وارد للتصديق مثال امرها
تصديق بسيط في صورة جملة فعلية والاخر مركب في صورة جملة اسمية وجعل الظرف
مسندا بناء على انه متضمن يعني الكاين الذي هو المسند في الحقيقة ثم ان قولهم ان مثل قولك ادبس
في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبني على الظاهر بتوسع الامر
ان تصور الدبس والعسل حاصل للسايل قبل السوال وبعده على وتيرة واحدة ...
وبعده على وتيرة واحدة لم تردد بالجواب في تصورهما شيء والتحقيق ان الطلب للتصديق
فان قلت هو حاصل فكيف يطلب الحاصل هو التصديق بان احدهما لا بعينه في الاناء
والمط هو التصديق بان احدهما بعينه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا
انه لما كان الاختلاف بينهما ملعبتا ربعين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في
الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل والمط
هو تصور المسند اليه اى من حيث انه مسند اليه كما نبهنا عليه وهذه الحيثية اشارة الى
ذلك التصديق المط فتامل وقس عليه نظايره قلت قوله هل حصل الانطلاق وهل
زيد منطلق اشاره الى قسمي التصديق حضور تين مختلفتين كما مر في الهمزة ولا يصح ان يقال
هل بام المتصلة لانها لتعيين احد الامرين بعد حصول اصل التصديق فانها هل
الطالب للتصديق وضعا قوله بالاتصال ام اعترض عليه بانه لا سبيل الى اتصالها في
قوله هل عندك عمرو ام بشر لان اوقعت الهمزة موقع هل لان شرط المتصلة ان يليها احد
المستويين والاخر الهمزة واجيب بان ام المتصلة اذا وليها مفرد فالاولى ان يلي الهمزة
قبلها نظيرا ما وليها ويجوز المخالفة بين ما وليهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام
البلاد والعنت زيد ام عمرو اجاز حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن مما ذكره

من قبيل الحسن دون الاحسن فلا اشكال ويصح ان يقابل هل بام المنقطعة لانها اضراب
عما سبق وطلب لحكم آخر فلا منافاة عنهما فظهر ان ام في الاتصال لطلب التصور وفي
الانقطاع لطلب التصديق فهي كالهمزة قوله دون ام عندك بشر بالانقطاع فان قيل
المنقطعة يجوز ان يقع بعدها مفرد كقولك ام شا فيصح ان يقال هل عندك عمرو ام بشر
على الانقطاع فلا حاجة الى اعادة الخبر قلنا ذلك الجواز مشروط بكون المنقطع بعد الخبر
اولا يلتبس بالمتصل واما عقيب الاستفهام فيجب ان يكون الواقع بعدها جملة فلذلك
اعاد الخبر قوله دقبح عطف على امتنع اى ولاختصاص هل بالتصديق قبح هل رجل
عرف لما سبق من ان نحو رجل عرف يفيد التخصيص فيدل على حصول التصديق بنفس
الفعل وان الكلام في جنس الفاعل او عدده فالاستفهام فيه انما يكون لتعيين الفاعل
وتصوره فتنافيه وبين هل تدافع وانما لم يمتنع لجواز ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف
يفسره هذا المذكور فلا يكون هناك تخصيص ولا تدافع لكنه لبعده مستقبح وكذا الحال
في هل زيدا عرفت اذ المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان يجعل التقدم لغرض آخر
او يجعل زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشتغلا عنه بضميره لكن
كل واحد من الاحتمالين بعيد فقبح قوله دون هل زيدا عرفته فانه غير قبيح لان المحذوف
المفسر جاز ان يقدر مقدما لانه عامل فاصله التقدم على معموله وكذا لم يقبح ا رجلا عرف
وا زيدا عرفت لان الهمزة قد يكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول فلا تدافع
بينها وبين التقدم قوله مما سبق متعلق بقبح قوله واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل
في صور التقديم يعني قد سبق ان المسند اليه المقدم في الذكر على المسند اذا كان منكرا كان
تقديمه للتخصيص قطعا واذا كان معرفا مظهرا كان تقديمه اللفظي اللغوي على سواء
وكذا كان المفعول سواء كان بواسطة او بدونها وساير متعلقات الفعل كالظرف و
الحال اذا قدمت عليه افادة التخصيص اما دائما او غالبا فاذا استحضرت ذلك عرفت
قبح هل بزيد مررت وهل يوم الجمعة خرجت وهل في المسجد صليت وهل راكبا جئت
وعرفت عدم قبح هل زيد عرفت وهل هو عرف وهل انت عرفت واعترض بانها قبيحة
ايضا اتفاقا واجيب بانه اراد انه لا قبح من جهة الله تعالى ولا يلزم منه ان لا يقبح من جهة
اخرى هي ان هل في الاصل بمعنى قد المقتضي للفعل فلا يفارقه الفعل اذا وجدت في الكلام
كما فيما نحن بصدده واذا لم يكن كما في هل زيد قايم نسيت عند داهله وعرفت ايضا
انه لا يقبح شيء من الصور المذكورة مع الهمزة لكونها صالحة لطلب التصور فلا تدافع وليس

فيه جهة اخرى مقتضية للفتح فلا فتح اصلا وانما قال عسى ان يهتدى لان النكت بعد استحضار
ما سبق يحتاج في استخراجه الى مزيد تلطف ذكر التامل ما هذا حكم ثابت له بحسب الوضع
كما في السين وسوف فكان الاولى به قوله ولا بد لهل من ان تخصيص الفعل المضارع
بالاستقبال ان تقول وهل لتخصيص المضارع بالاستقبال فان قوله لا بد يوهم ان
لهل معنى يقتضى ذلك التخصيص وليس هناك شى سوى طلب التصديق وهو جار فى الامور
الواقعة فى الحال والماضى والاستقبال على سواء قوله فلا يصح اى لا يصح ان يراده
بالمضارع الداخل عليه هل معنى الحال سوا قصد بالاستفهام حقيقة كقولك هل تضرب
زيدا اى الآن او قصد به الانكار كما فى المثال المذكور فى الكتاب والتقييد بالجملة الحالية
اعنى وهو اخوك تعليل للانكار وقرينته لطيفة على قصد معنى الحال بالمضارع لان مضمون
تلك الجملة واقع فى الحال ومقارن لعامله قوله فى ان يكون متعلق بقوله على الخواى الخ
ان يقال هل يضرب زيدا كاينا على الخوان صرف زيد الحال ان يكون الضرب واقعا فى
الحال قوله ولكون هل هذا معها عطف عليه اعنى ولاستدعايه متعلق ما يستلزم فى المقصود
بيان ان هل ادعى للفعل واشد ارتباطا به من الهمزة وان اشتركا فى الاستفهام ونفول
اولى كما مضى وكونه ادعى له من وجهين احدهما ان هل يطلب التصديق اى الحكم بالثبوت او
الانتفا وقد نبهت فيما سبق ان الاثبات والنفى انما يتوجهان الى الصفات اى النسب
دون الذوات المستقلة فى المفهومية ولا شك ان النسب الصالحة للنفى والاثبات داخلة
فى مفهومات الافعال دون الاسما فكذلك كان لهل مزيد اختصاص اى ارتباط وتعلق
بالافعال دون الهمزة والثانى ان هل يستدعى بحكم الوضع التخصيص بالاستقبال وذلك
انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال وانت خبير بانك اذا اعتبرت مفهوما من النسب كزيد
مثلا لم يكن له فى نفسه احتمال وتعلق بزمان واذا اعتبرت معه نسبة الوجود اليه
ايضا الاحتمال والتعلق والاختصاص بزمان فالذوات من حيث هى ذوات ليس
فيها احتمال الاختصاص بالاستقبال ولا بغيره انما ذلك فى النسب والافعال تتضمنها
فيحتمل الحال والاستقبال فيكون هل ادعى لها واقوى تعلقا بها وكان يكفيه من الوجه
الثالث ان يقول هل لتخصيص المضارع بالاستقبال كما صرح به اولا قوله استلزم ذلك
يعنى استلزم ذلك المذكور وهو كون هل لطلب الحكم ولاستدعا التخصيص ويرد عليه انه
على الاستلزام بهما فلا معنى لاستناده اليهما اذ هو نظير قولك لو فضل زيدا استوجب
الفضل لزيد الاكرام ويجاب عنه بانه اراد اعادة التعليل بطول العهد الا انه اعاده بطريق

قوله فلا يصح اى لا يصح ان يراد هو ظاهر وان كان [illegible] ايضا ولا الاستقبال

قال فلا بد لها ان تخصص الفعل المضارع بالاستقبال

خصص

الاستناد وهو ركيك جدا ويقال ايضا ذلك اشارة الى الاقرب استلزم هل زيدا
له الا انه وضع لما مكان له كما وضع ذلك موضع ضمير هل قوله اظهر حيث يكون وانما كان
كون الفعل زمانيا اظهر لدخول الزمان في مدلوله وضعا ودلالة بعض الاسما المشتقة
على الزمان بطريق العروض دون الوضع قوله ولذلك اي ولان هل مزيد اختصاص
بالفعل قوله عن طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام
لامتناعه من علام الغيوب قوله وهل انتم شاكرون كذلك اي مفيد للتجدد ايضا سوا
جعل انتم فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو المختار او جعل مبتدأ فان الجملة الاسمية
اذا كان خبرها فعلا دلت على التجدد كما مر والفرق هو ان في هل انتم شاكرون زيادة تاكيد
اما بالتكرار اذا جعل فعلية واما بتقوي الحكم ان جعل اسمية وليس في هل تشكرون شيء
من ذلك قوله فترك الفعل معه لكن ادخل وذلك لان ترك الشيء مع ما يقتضيه اقتضاء
اقوى ادل على ان هناك ما يستدعي تركه فترك الفعل مع هل يكون ادخل في الانبا عن
استدعا المقام عدم التجدد وعن كمال العناية بافادة الثبات اي دوام قوله الا من البليغ
الذي يعلم ان هل ادعى للفعل ويعلم نكتة العدول عن الفعل الى الاسم ويراعي مقتضيات
المقامات فلا تقول هل زيد منطلق الا اذا قوي بزعمه اليه ونكتة سوية يقصدها
واما غيره فهو بمعزل عن ذلك فلا يحسن منه التركيب المشتمل على بنا الفعل للمفعول واستناده
البدء مع ذكر الفاعل مرفوعا المقدر من كل احد بل ممن يعرف تلك النكت المنطوية فيه
على ما سبق ذكرها قوله والخطب مع الهمزة في ازيد منطلق اهون لان استدعاها
للفعل ليس بذاك المرتبة في القوة واذا ذكرت مع الاسمية مكانه لم يعدل بها عن اصلها فاذا
صدر مثل ذلك عن غير البليغ لم ينقص حسنه ذلك النقصان الكامل فان قلت اذا دخل
هل على الجملة الاسمية وقصد الاستفهام طلب الفعل كما في قوله تع فهل انتم شاكرون
عقيب قوله وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم دل على الاعتنا بحصول الفعل ودوامه
اذا قصد بالاستفهام الانكار دل على زيادة التقريع بانه وقع على سبيل الثبوت والدوام
ما كان ينبغي ان لا يقع على سبيل التجدد والحدوث فاذا قصد بالاستفهام حقيقة فما ذا
يكون فائدة العدول قلت فائدته التنبيه على ان ذلك الفعل كالانطلاق مثلا في هل
زيد منطلق مظنة للاستمرار والدوام قوله من طلب حصول النص بيان النوع الاول على
ما من المختص لطلب حصول النص وقوله على تفصيل حال من المستتر في قوله يمن النوع
الطلبي منك تطبيقها اي انطبق تلك الكلمات على الشيء الذي يستوجب ذلك الشيء تلك

اي في اصل النوع الاول كائنا على تفصيل

الكلمات فالمترفي يستوجب كما الضمير للمفعول المحذوف للكلمات وقيل اى يستوجبه اى
على الوجه الذى يستوجب الكلام ذلك الوجه باقتضا المقام قوله لتقول ما عندك يعنى
اى اجناس الاشيا عندك يعنى انك قد عرفت ان عنده جنسا من اجناس الاشيا على
الاجمال فتسأله عن خصوصية ذلك الجنس فاذا قال مثلا انسان فقد افادك تصورا
لم يكن حاضرا عندك وعرفت ايضا ان الكاين عند المخاطب انسان هذا تصديق آخر
غير اصل التصديق الذى كان حاصلا لك قبل الجواب وهو ان جنسا ما من الاجناس
كاين عنده قوله وكذلك تقول ما الكلمة فصله عما تقدمه لوجهين ان هذا سوال عن
مفهوم اعتبارى اصطلاحى وما تقدمه سوال عن موجود خارجى ان الاول سوال عما
هو مبهم مطلقا والثانى سوال عما له نوع تعين فى الجملة كانه قيل ما مدلول هذا اللفظ اى
جنس من اجناس المفهومات هو فيجاب بما يرادف تلك اللفظة وجدها الاجى بمن
نعين مفهومها ولا يكون التفصيل الموجود فى ذلك المركب مقصودا بل يقصد مجرد نقاب
خصوصية مفهومها وقس على ذلك قولك ما الغضنفر سايلا عن مدلوله لغة فانه
يجاب بالاسد مثلا ويسمى مثل ذلك اعنى تعيين مدلول اللفظ حلا للفظ واما اذا
ما الانسان سايلا عن تحديد ماهية الحقيقة بعد العلم بمدلول الوضع على الخصوص وكذلك
ما الكلمة طالبا تحديدها الاسمى الذى يفصل مدلولها الاصطلاحى بعد تعرف خصوصه
اجمالا لكان يجاب بنحو حيوان ناطق ولفظ وضعت بمعنى مفرد فهو بالعلوم انسب اذ يطلب
فيها تفاصيل الحقايق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية وما اهل اللغة والعرف
فانهم يقنعون بالمعرفة الاجمالية قوله اى اى من فى الوجود من يوثرونه فى العادة اراد اى اى
جنس من اجناس الموجودات يوثرونه فيهما كما يقتضيه مساق كلامه وقد ... فما يعد ما
من الاستفهامية للسوال عن الجنس من دون العلم ويعلم منه جواز استعمال ما الموصولة
فى الجنس من ذوى العلم ومن غيرهم ايضا بطريق التغليب قوله او عن الوصف استعمال ما
السوال عن وصف اولى العلم او غيرهم كثير فى اللغة منه قولهم والمعزودون يا رسول الله
قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وكذا يستعمل ما الموصولة فى ذوى العلم قصدا الى الصفة
كقوله تعالى والسما وما بناها اى والقادر الذى بناها قوله ويكونه للسوال عن الجنس
وللسوال عن الوصف وبين وقع فرعون وبين موسى ما وقع لوقوع هذه الواقعة بينهما
وجوه ثلاثة مذكورة فى الكشاف الاول ان يكون فرعون قد اراد بالسوال انه اى شى هو من الاشيا
التى شوهدت وعرفت اجناسها فاجاب موسى بما يستدل به عليه فقال في افعاله الخاصة

ليعرفه انه ليس بشئ مما شوهد وعرف من الاجرام والاعراض والمص اجاب عن هذا الوجه الا
انه يصرف فيما اخراج الاعراض عن السوال بنا على ظهوره ان رب العالمين لا يكون الا موجودا
مستقلا اى قايما بذاته لا بغيره وقال لما كان فرعون جاهلا بالله لا نظر له فى معرفته الا تنبا
كان معتقدا ان لا موجود مستقلا سوى اجناس الاجسام كما هو اعتقاد كل جاهل لا انظر
له فيكون معنى قوله وما رب العالمين اى اجناس الاجسام هو لما كان موسى عالما بالله اجاب
عن الوصف اى عن سوال الوصف فقال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين
فذكر وصفا يدل على انه ليس من اجناس الاجسام بل حقيقته ممتازة عن حقايق المكنات
واشار الى ان ذلك الاعتقاد من فرعون ليس الا نفاق وحث بما ذكره على النظر المودى
الى العلم اليقينى بذاته وصفاته فلما لم يتطابق السوال الجواب عنده فرعون الجاهل عجب
جهله الحاضرون عنده فعدل موسى الى وصف اظهر الدلالة على وجود الصانع وصفه
لانه من الآيات المتعلقه بالافاق فقال ربكم ورب ابايكم الاولين ولما اصر فرعون استمر اد
موسى ما اتى على جواب لا يطابق سواله استهزى به وجننه قايلا ان رسولكم الذى ارسل
اليكم لمجنون فعدل موسى الى وصف ثالث اظهر من الاولين لان الامور المعهوده ادل على
صانع حكيم الهه نوع استهزاد وعرض لجنون فرعون واتباعه بقوله ان كنتم تعقلون
تنبيها عليهم حيث لم يفطنوا لما نبههم عليه مرتين من فساد مسالتهم وحكمه جوابه الكريم
ولقايل ان يقول لا مدخل فى هذا الوجه لكون ما للسوال عن الوصف كما ذكره المص بل
بناه على عدم مطابقة الجواب للسوال فلو فرض ان ما للسوال عن الجنس فقط كانت
هذه القصه باقية على حالها لا يقال جوابه بالوصف مبنى على انه حمل كلامه كلمة ما على
السوال عن الوصف لانا نقول بل مبناه على التخطئة فى السوال والتنبيه على النظر المودى
الى العلم بحقيقته الممتازة عن حقايق المكنات كما ذكره الوجه الثانى ان يكون فرعون قد
ساله بما عن خصوصية ذاته كانه قال اى شئ هو على الاطلاق تفتيشا عن حقيقته الخاصة
فاجاب موسى بالوصف تنبيها على ان خصوصية تلك الحقيقة محجوبة عن عقول البشر لا سبيل
لهم الى معرفتها انما الذى سبيل هو معرفته بصفاته استدلالا بافعاله وعدم التطابق بين
السوال والجواب على هذا الوجه الذى لم يتعرض له المص ظ ايضا ولا يخفى ان جعل هذا الوجه
مبنيا على اشتراك ما بين معنيه اولى الوجه الثالث ما اشار اليه بقوله ويحتمل الخ وهو
الذى مال اليه العلامة حيث قال والذى يليق بحال فرعون يعنى ادعاوه للربوبية
ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون سواله هذا انكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما

يعني قال تع ذلك في قصة اصحاب الكهف والمميز محذوف على ما قدره وقوله قال كم لبثتم
في الارض عدد سنين قلت ان كلمة قال هذه من كلام المص عطفا على قال عزوجل
يعملك انها يكون من كلامه تع عطفا على قال قايل منهم فان الآية في مصاحف الكوفة
قال كم والمسرح قال لبثه او للمامور بسوالهم من الملكه وفي مصاحف الحرمين والبصرة
والشام قل كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض روسا اهل النار وهكذا الخلاف
فيما بعدها اعني قوله قال ان لبثتم الا قليلا قوله سل بني اسرائيل كم آتيناهم هذا
السوال للتقريع والاستفهام للتقرير وغرانه مميز كم قيل اذا فصل بينكم ومميزه بفعل
متعد وجب مجيه لفظة من دفعا للالتباس بالمفعول به ولم يسمع زيادتها في غير مواضع
هذا الفصل قوله فيمن روى بنصب المميز يعني بنصب عمه اذح فتعين ان كم استفهامية
مرفوعة المحل على الابتدا او على رواية عمه يكون خبرية مرفوعة المحل على الابتدا ايضا
واما على رواية رفع عمه فكم اما استفهامية او خبرية اي كم مرة اذكم حلبت بالنصب او
بالجر وعمه مبتدا لكونها نكرة موصوفة وكلمة كم اما ظرف او مصدر معمول لحلبت اسند
اعني حلبت قدم على المبتدا والخبر معا على طريقة قولك يوم الجمعة او ضربا شديدا زيد
ضربت ومثل ذلك لا يعد فصلا بين الفاعل ومعموله بالاجنبي قوله خالة هي داية
لعمه في احوالها الثلاث يقال رجل افدع اي معوج الرسغ من اليد او الرجل وامراة فدعا
قوله واما كيف فللسوال عن الحال اي عن وصف الشي وهيته التي يكون عليها فان
كيف في حكم الظرف يعني في اي حال فتارة يكون في محل الرفع على الخبرية كما في قولك
كيف زيد واخرى في محل النصب على الحالية كما في قولك كيف جيت قوله او سح هو فعل
من سحى على وزن حرن ومعناه الحدلان من الحدل بمعني الفرح قوله ... الاحوال
كلها اي لا يختص ببعض دون بعض بل يعمها جميعا وقوله ان كيف يسال بها عن
الاحوال والصفات التي لها نوع استقرار قوله قال الله تع فاتوا حرثكم انى شيتم
كانت اليهود يزعمون ان من جامع امراته وهي مجبية من دبرها في قبلها كان الولد
احول فنزلت الآية رد اليهم اي فاتوا حرثكم كيف شيتم وعلى اي وضع اردتم بعد ان
يكون المأتي موضع الحرث وهو القبل قوله اي من اين لك ذهب بعضهم الى ان كلمة انى
وحدها بمعنى اين واخرون انها بمعنى من مقدرة قوله واخرى اي ويستعمل اخرى
بمعنى اين متناول المذهبين ومعنى ايان يوم القيمة ايان يوم الدين ايان وقوعه فان
ظرف الزمان لا يقع خبرا عن غير الحدث قال واعلم ان هذه الكلمات يدل هذه الا ...

المقصد

المتضمنة بمعنى الاستفهام كثيرما يتولد منها المعونة قراين الاحوال امثال ما سبق من المعانى
المتولدة من جهة الاستفهام اعنى الهمزة وهل وذلك اذا امتنع اجراوها نصا على حقيقة
الاستفهام فيحمل على معنى يناسب المقام قوله فنقال ما هذا وفى هذا المجمل الاستخفاف
والتحقير لا يخفى عليك ان كون التحقير مستفادا من اسم الاشارة فيما ذكره من المثال لا ينافى
استفادته من الاستفهام ايضا وما لى لا ارى الهدهد يفيد التعجب من حيث انه كان على
وصف يستبعد معه عدم رويته للهدهد وفى الكشاف انه قال ما لى لا ارى على معنى انه
لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او عن ذلك ثم لاح له انه غايب فاضرب عن ذلك واخذ يقول
ام هو غايب كانه يسال عن صحة ما لاح له ويظهر مما ذكره انه حمله ما لى على حقيقة الاستفهام
واما كلمة ام فهى منقطعة على الوجهين معا وقوله وكيف يوذى اباك للانكار اى للانكار والاستبطاء
والتعجب اى من ارتكابه والتوبيخ اى لفاعله قوله وعليه اى وعلى ما ذكر من الانكار والتعجب
والتوبيخ وقوله بمعنى التعجب اى ملتبسا بمعنى التعجب حال من المستتر فى عليه الراجع الى المقول
وانما افرد التعجب بالذكر مع الاستغناء عنه لانه الاصل الذى يتولد منه الانكار والتوبيخ
فان ما يتعجب منه لكونه مستبعدا مستقبحا لكان ارتكابه منكرا وفاعله موبخا ولانه
المحتاج الى التاويل بالرجوع الى العباد لاستحالة التعجب منه تعالى قوله ووجه تحقيق ذلك
اى تحقيق ورود قوله تعالى كيف تكفرون على ما ذكره من المعانى وملخص ما حققه ان كيف
للسوال عن الحال مطلقا الا انه اذا دخل على فعل كان هو الا عن الاحوال التى يكون لذلك
زيدا اختصاص بها كقولك كيف جيئت اى راكبا او ماشيا ولا شك ان للكفر من زيد
اختصاص وتعلق بالعلم الصانع وبالجهل به الا ترى انه ينقسم باعتبارهما فيقال
كافر معاند وكافر جاهل فاذا قيل كيف تكفرون بالله كان المعنى الى حال العلم بالله
تكفرون ام فى حال الجهل به ثم لما قيد كيف تكفرون بالله بقوله وكنتم امواتا على معنى كيف
تكفرون وانتم عالمون بعضكم هذه انتفى حال الجهل بالله ايضا وتعين حال العلم به لان
العلم بهذه الصفة يستلزم العلم بصانع موصوف بصفات الكمال منزه عن النقصان
وصار المعنى فى اى حال تكفرون حال كونكم عالمين بهذه الصانع الجامع للعظم والجلال
ولا شك ان هذا العلم صارف قوى للعاقل عن الكفر بالصانع ومقدر الفعل
القاهر مع الصارف القوى مظنة وتعجب وانكار وتوبيخ فصح ان قوله كيف تكفرون
لانه وارد على ما ذكر من المعانى قوله نزحين صدور الكفر ظرف بمعنى النعيم فى لا بد
واما عالمين نزل من الطرف الواقع خبر ان يكون وقوله انسان جواب فاذا قيل اى السائل

السوال لا ذلک ای لا کونهم ثابتین علی الکفر بالله واما حاصلین فی قوله والحال حال العلم بهذه
القصه اشاره الی قوله تع وکنتم الخ فی موقع الحال ولیست هذه الواو داخله علی کنتم امواتا
حتی یجب تقدیر قد بل علی مجموع ما ذکر الی ترجعون ای کیف یکفرون بالله ووصفکم انکم کنتم
امواتا ای نطفا فی اصلاب ابائکم فجعلکم احیا ثم یمیتکم بعد الحیوه ثم یحییکم بعد الموت
ثم یحاسبکم ولما کان بعض هذه القصه ماضیا وبعضها مستقبلا وجب التاویل
بالعلم بها لان المقارن لعامل الحال اعنی یکفرون وانما جعل الاحیا الثانی والرجوع الیه
للحساب معلوما لهم بنا علی تمکنهم من العلم بهما بالنظر فی الادله الواضحه الموصله الیها
قوله صبر الکفر جواب اذا قید والمستتر فیه عاید الی مصدر قید وقوله عن سوای عن غیره قوله
هو ان هذه الحاله ای حاله العلم بهذه القصه قوله تعجبا وتعجیبا ذکر التعجیب ههنا لانه
مما یتولد من التعجب ایضا فان قلت کیف للسوال عن الحال فاذا استعمل فی الانکار کان
الحال لا للفعل الذی هو الکفر قلت حال الکفر ردیفه وتبیعه فاذا انکر کان انکارا
لذات الکفر علی طریقه الکنایه وذلک اقوی للانکار قوله للتوبیخ والتقریع والانکار
اراده الانکار بمعنی النفی ای مغیث لک وقوله حال بدلیل المخاطب ای اهانته طرق
لقال قوله لکونه سوالا یعنی قوله این شرکاوکم الذین کنتم تزعمون کان توبیخا للمخاطبین
وتعریضا لهم لکونه سوالا فی وقت الحاجه الی الاغاثه عمن کان یدعی انه یغیث ای
سوالا واستفهاما عنه علی سبیل الانکار لمکانه فیلزم فیه انکاره علی وجه برهانی
وقد یتوهم ان قوله عمن کان متعلق بالاغاثه قوله لا یعتمد علی صیغه الخطاب ای کیف
یعتمد او من ابن یعتمد فانی توفکون ای تصرفون یقال افکه یافکه بفتح الهمزه ای صرفه
له لهم الذکری اوکیف یذکرون ویتعظون بهذه الحاله وهی الدخان وکیف یفوت
بما وعدوه من الایمان عند کشف وقد جاءهم ما هو اعظم من کشف الدخان وهو الرسول
المبین بالآیات والمعجزات قیل وقع علی قریش دخان من السما حین احتبس المطر
بدعایه علیه السلام فکان الرجل یکلم الرجل ولا یراه فناشدوه الله والرحم وواعده
ان یومنوا اذا کشف عنهم ثم لم یفوا وقیل هو دخان جانب السما وقیل یوم القیامه
وهو من اشراط الساعه ومتی قلت هذا محمد للقول وانکار له بانکار ذرماته [illegible]
انکارا له نفسه قوله وقد عرفت الطریق ای طریق استعمال کلمات الاستفهام فی
معانیها الحقیقه وصرفها عنها بمعونه القراین الی ما یتولد منها من المعانی المناسبه
للمقام لراجع نفسک فی ذلک حتی ان انکره عملها حقایقها فذاک والا فاحملها علی ما تولد

بها واذا سلكت تلك الطريق فاسلكها عن كمال السقط كما لقنت اى لما عرفته وفهمت قوله
وقوعا او غير وقوع يعني بحال نفس الفعل وانما قال نفس الفعل لان حال مقيدات
الفعل غير معلوم واعترض بان قوله او غير وقوع مستدرك لان التقديم يقتضي العلم بوقوع
الفعل كما قرر واجيب بانه اشار الى صورة النفي كقولك انما سمعت زيدا فان المتنازع فيه هنا
عدم الفعل الذي هو السمع وان هذا العدم منسوب اليه ماذا فالمعلوم من الفعل عدم وقوعه
وقد يجاب ايضا بان العلم باحد طرفي النقيض يستلزم العلم بالطرف الآخر فاذا علم مثلا
ان وقوع الفعل حاصل اعلم ان لا وقوعه ليس بحاصل فجاز ان يحمل كلامه على التاكيد اذا
جعل كلمة او بمعنى الواو قوله ازيدا ضربت مفعول لا يجوز وسائلا حال من فاعله قوله عن حال
وقوع الضرب اى عن انه وقع ام لا وانما نهي عن ذلك التجويز لان التقديم يستدعي العلم
بوقوع الفعل والسؤال عن وقوعه يستدعي عدم العلم فيتدافعا قوله ولا انت ضربت
زيدا بنية التقديم اى ولا يجوز هذا ايضا سائلا عن وقوع الفعل لان علة النهي مشتركة
بينهما وانما قال بنية التقديم احترازا عن اجرائه على اذ لا تخصيص ح فلا تدافع ولم يعتبر في
الفعول لانه لا يكون تقديمه لمجرد الاهتمام لانه قليل غير ملتفت اليه بخلاف نحو انا عرفت على
ظاهره فانه كثير يساوي اعتبار التخصيص قوله ولا مرض ازيدا ضربت ام لا وذلك لانه
ان حمل على ان المعنى ام لا ضربت زيدا او ام لا ضربت احدا كان الشك في نفس الفعل فيه
رفع التقديم قطعا مع فوات المعادلة بين ام والهمزة وان حمل على ان المعنى ام لا زيدا ضربت
بل غيره كان ركيكا في الاستعمال بعيدا عن الافهام وكذا الحال في قولك اانت ضربت زيدا
ام لا فانه وان حمل على ام لا ضربته او ام ضربه احد وقع التدافع وعدم المعادلة وان حمل على
ام لا انت ضربته بل غيرك لزم الركاكة والبعد وانما قال هنا ايضا بنية التقديم لانه اذا
اجرى على ظاهره جاز اذ لا تخصيص هناك فلا تدافع فان قلت هناك فوات المعادلة
قلت اذا دخلت الهمزة وام على جملتين جاز ان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية على
انك قد عرفت ان المعادلة احسن وان تركها حسن قوله وان اردت بالاستفهام التقرير
اراد بالتقرير معنى التحقيق والتثبيت ولذلك قال حال تقرير الفعل وحال تقرير انه الضارب
ولو اراد بالتقرير معنى الحمل على الاقرار كما شاع في الاستعمال يقال التقرير بالفعل والتقرير
بانه الضارب قوله فاخذه ام من حديث الفعل بالفعل وعداه بعلى لتضمينه معنى القياس
والبناء قوله على مثال الاثبات يعني اثبات الفعل او قيد من قيوده كالفاعل والمفعول مثلا
وذلك لان التقرير هو الاثبات بطريق المبالغة فلا بد ان يكون محذوا على مثاله فكما اذا اردت

اثبات الفاعل قلت انت ضربت زيدا فاذا اردت تقريره قلت اانت ضربت زيدا او امس
على ذلك حال المفعول وغيره فانسحب على منوال النفي وذلك لان مال الانكار الى النفي كما
ان اداة النفي تدخل على ما اريد نفيه كذلك تدخل ايضا على ما اريد انكاره من الصفات ومقدرات
قوله او قل الزيد اضربت ام عمر المثال الاول اعني اضربت زيدا اصريح في انكار الفعل وهذا
المثال كناية عنه فانك اذا انكرت عن مردد المخاطب الضرب بينهما ويدعي ان ضرب احدهما
تولد منه انكار الضرب على وجه برهاني لان غيرهما ليس محلا للضرب باتفاق فاذا انكر
لم يبق له محل اصلا واستغنا اللازم الذي هو المحل يستلزم استغنا ملزومه الذي هو الضرب
ومن هذا القبيل قوله تعالى قل الذكرين حرم ام الانثيين اي لو كان من الله تحريم لكان متعلقا
اما بالمذكورين من جنس الضان والمعز واما بالانثيين منهما واما بما اشتملت عليه ارحام
الانثيين وكذا الحال في المذكورين من جنس الابل والبقر والانثيين منهما وما اشتملت
عليه ارحامهما والمقصود انه تعالى لم يحرم شيا كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا تارة يحرمون
ذكور الانعام واخرى اناثها واخرى اولادها كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة
ذلك التحريم الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محال التحريم ومعنى قوله اغير الله اتخذ وليا انكار
اتخاذ غيره واثبات اتخاذه كما ان معنى قوله اغير الله تدعون انكار دعائهم غيره
الصرو اثبات دعائهم اياه عندها كما صرح به في قوله بل اياه تدعون قوله ومنه ايضا
عما قبله فاحتماله ان تقدر الفعل المحذوف مقدما فيكون انكارا للفعل الا للمفعول الا
ان مساق الكلام دل على انهم انكروا ان يتبعوا واحدا من جنسهم وطلبوا ان يكون
من جنس الملك فوجب ان يقدر للفعل مؤخرا ليعود الانكار الى المفعول وانما قالوا
منا لان الاتباع منهم ح ابعد وقالوا واحدا لاستبعاد الاتباع الامة الكثيرين واحدا
او المراد واحد من افنائهم ليس با فضلهم قوله فذكر متعلق بما قبله اعني قوله ابشر
منا اشارة الى ذلك الاحتمال وقوله ولا يعقل متعلقا بما بعده والمقصود التنبيه
على تفاوت الانكار فانه قد يكون للتوبيخ على معنى ثم كان هذا الشيء في الزمان الماضي
اي ما كان ينبغي ان يقع كقولك اعصيت ربك او على معنى لم يكون في الحال او الاستقبال
اي لا ينبغي ان يكون واقعا او ان يقع نحو اتعصي ربك وقد يكون الانكار للتكذيب على
معنى لم يكن في الماضي كقوله افاصفيكم وقوله اصفى اي لم يكن الاصفا والاصطفا او على
معنى لم يكن في الحال او لا يكون في الاستقبال كقوله انلزمكموها اي لا نلزمكم ولا نجبركم على
قبوله التنبيه والاهتدا بها وانتم كارهون لها قوله واياك ان تزل عن خاطرك التفصيل

لا يلزمكم النبي معناه ما ذكره من عدم القسر على قبولها الاسلام بها

الذي سبق لا يخفى عليك ان ذلك التفصيل يقتضي ان يجعل نحو رجل ضربت على انكار الفاعل فقط ونحو انت ضربت على انكار الفعل تارة وعلى انكار الفاعل اخرى ونحو زيد ضربت على انكار الفعل فقط ثم ان قوله فلا يجعل نحو قوله تعالى آالله اذن لكم كالمثال على انه يجوز اعتبار التقدم في نحو آالله اذن الا انه لا يناسب المقام اذ ليس المراد ان الاذن منكر من الله دون غيره وذلك مناف لما تقدم من ان نحو زيد عرف حقه ان يحمل على وجه تقوى الحكم دون التخصيص واعتذر عن ذلك تارة بانه اراد ان في الآية مانعا آخر سوى ما تقدم واخرى بانه بنى كلامه هنا على مذهب من يجوز اعتبار التقديم وافادة الاختصاص في المظهر المعرف ايضا كالشيخ عبد القاهر وجار الله فهو في الحقيقة اعتراض على ما في الكشاف من ان هذه الآية في قوله اغير الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الا ما يلي الهمزة لا الى الفعل قوله مرادا منه حال عن مفعول احمل الراجع الى نحو آالله اذن في قوله تقوية حكم الانكار تنبيه على ان الكلام المشتمل على التقوى اذا دخل عليه حرف الانكار افاد تاكيد الانكار لا انكار التاكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين لتاكيد النفي لا لنفي التاكيد قوله وانظر في هذا المسلك اي سلك نحو قوله آالله اذن وهو احمل على الابتدا لتقوية حكم الانكار دون التقديم وهذا في قوله افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم اذ المقصود منهما انكار صدور الفعل من المخاطب للانكار كونه هو الفاعل مع تقرير الفعل واما قوله اهم يقسمون فالظاهر منه قصد التخصيص رد الهم لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وانكار الا ان يكونوا هم المدبرين لامر النبوة والمتولين تقسيمه رحمه الله الا ترى كيف عقبه بقوله نحن قسمنا بينهم وكان المص نظر الى ان المخاطب لم يعتقد انهم مخصوصون بقسمة رحمه الله حتى يرد عليه فتامل واعلم ان امثال ذلك مما يختلف باقتضا المقام وتفاوت الافهام ولا حرج فيها اذا لم يخرج عن سنن القواعد وان ما يقتضيه ذوق طائفة الا يقوم حجة على اخرى فان قلت تقوية حكم الانكار والتوبيخ معقول فما معنى تقوى الحكم في حقيقة الاستفهام في نحو قولك اانت ضربت مجهولا على الاهتداء قلت كان المتكلم حامل له ضرب فاستفهم عن حقيقته وتقرره الا ترى الى كثرة التاكيدات في قوله ائنك لانت يوسف لظهور العلامات المخيلة كما يرشد اليه جوابه عليه السلام بقوله انا يوسف وهذا اخي قوله واذ قد عرفت هذا بيان لما وعد في بحث تقديم المسند اليه من ان يضمر الاستفهام يقتضي صدر الكلام الا ان ما ذكره لا يفي بما وعد لانه يدل على ان المستفهم الذي هو المط اهم الا ان الطلب اهم فيجب ان تقدم اللفظ على اداة الاستفهام

فان قلت المط بالطلب بالاثبات فيجب تقديمها قلت الاهم الذى ذكره هو ذات المط لا صفة كونه مطلوبا بالاثبات لكنا نقول ان الطلب اهم من عدمه والا لم يصدر عنه قطعا كما ان ما ذكر المص منقوض بالامر والنهى والقول بان الاستفهام للحصول الذهنى الذى هو استعمال اشرف الاجزاء واسقا شه بالصورة الادراكية بخلاف الامر والنهى فانهما للحصول الخارجى فليس فى تلك المرتبة مما لا يلتفت اليه فى الامور العرفية فان الحصولات الخارجية المط بالامر والنهى هو الامر فى متعارف اهل اللغة قوله فلا يحمل صيغة غايب عن المعجب و فاعله لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام لصوتها بصدور الكلام وعدم منافاتها اياه والاصل فى الاستدلال ان يتمسك بما اشتهر فى كلامهم ان كلمات الاستفهام بعين الكلام من نوع لا نوع فوجب تقديمها ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع ليفهم قوله ووجوب التقدم عطف على لزوم جرى مجرى التفسير وخص بالذكر هذه الظروف المقدرة بالجملة على الاصح لئلا يتوهم ان صدارتها فى جملتها كافية فلا يجب تقديمها على معا وقعت هى خبرا عنه وانما وجب ذلك لانها فى صور المفردات وكذا الحال فى انى واياى لانهما فى معناها وصورها ولعل فى وجوب تقديمها ان الاستفهام فى مثل اين زيد متوجه الى النسبة بين زيد والحصول فى مكان مخصوص على الاطلاق سواء قدر الظرف بالاسم او بالفعل فوجب ان يقع اى فى صدر هذا الكلام المشتمل على هذه النسبة التى توجه اليها الاستفهام كانه قيل الدار ام فى السوق بخلاف قولك زيد اين هو فان الاستفهام هنا عن النسبة التى فى الجملة الواقعة خبرا عن زيد فيحتاج هنا الى تقدير القول لان الجملة الطلبية وقعت خبر المبتدأ فالا بدان يلاحظ فيها ما جعلها حالا من احواله على ما حققته ولا حاجة اليه فى مثل اين زيد لان الاستفهام فيه عن نسبة الحصول فى المكان الى زيد فلم يقع فيه جملة طلبية خبر المبتدأ حقيقة فتامل ولا تغفل قوله وما شاكل ذلك يتناول سائر كلمات الاستفهام حروفا كانت او اسماء فان قلت قد يدخل الجار والمضاف على كلمات الاستفهام كعن لمن مررت وعلام زيد ضربت فيبطل صدارتها قلت لا يبطل وذلك لشدة الاتصال بين الجار والمجرور بين المضاف والمضاف اليه حتى كانهما شئ واحد ولذلك تقدم الاستفهام مقدما على الجار والمضاف واما ما روى عن بعض الاثبات انه قال فعلت ماذا ويكون ماذا مقدما فقد قيل ان ماذا فيه متعلق بمتأخر محذوف يفسره ما تقدمه قال الباب الثالث للامر حرف واحد هذا الحرف انما هو فى امر الفاعل المخاطب وقد يستعمل نادرا فى امره ايضا وقوله فى ضبطها اى ضبط اللام لصيغ اشارة الى ان تلك الصيغ المخصوصة مضبوطة بقواعد فى علم الصرف

واما الاسما المذكوره في علم النحو فسماعيه يحتاج الى عدها والا ضبطها الاما ميس الشيخ ابو
زان فعال من الثلاثيات المجرده فتاسي قوله والامر يراد به هذا اللفظ المركب من ام ر ويدل
بقوله في نظم العروض لان الامر في عرف النحاه عبارة عن صيغه مخصوصه كاضرب مثلا واما
بحسب اللغه فهو عباره عما ذكره وبهذا المعنى يشتق منه فيقال امره يامره فهو امر وذلك مامور
ومال الهيه ما قيل من ان الامر طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلا بطلب الفعل بالاشاره
مثلا على سبيل الاستعلا لا يسمى امرا حقيقه وادرج في اسما الافعال مثال لما اشرنا اليه من ان
الامر طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلا بطلب الفعل بالاشاره مثلا على سبيل الاستعلا
لا يسمى امرا حقيقه وادرج في اسما الافعال مثال لما اشرنا اليه من ان تجويز القياس عند
بعض واعتبر الاستعلا بطلب الفعل بالاشاره مثلا على سبيل الاستعلا لا يسمى امرا حقيقه
وادرج في اسما الافعال مثال لما اشرنا اليه من ان تجويز القياس عند بعض واعتبر
الاستعلا كما هو مذهب ابي الحسين دون العلو الذي اعتبره جمهور المعتزله لان الادنى
اذا كان مستعليا في عرف اللغه عد امرا سببا للادب ولما بين ان معنى لفظ الامر بحسب اللغة
هو استعمال تلك الالفاظ على الوجه المخصوص سوى معاني تلك الالفاظ بحسب اللغه ايضا
فقال واما ان هذه الصور اي الالفاظ المذكوره والتي من قبلها يعني احوالها التي لم نذكر
هنا هل هي موضوعه في اللغه استعمل في الطلب على سبيل الاستعلا ام لا فانه مما اختلف
فيه اقوال مشهوره في كتب اصول الفقه ثم اختار ان الاظهر كونها موضوعة لذلك وانها
حقيقه فيه اي في الطلب على سبيل الاستعلا واستدل على ما اختاره بالتبادر الى الفهم حال
الاطلاق بلا قرينه فانه من علامات الحقيقه وقد يقال جانب الامر اي الطلب الى الاستعلا
اذا عرفت انه ماك المعنى الذي فسر الامر به دليل على ما ذكرنا قوله ويتوقف ما سواه من
الدعا الخ فان هذه المعاني مقابلة للطلب الاستعلا لا للاستعمال فيه ولو حمل لفظ الامر
هنا على الاستقبال وجعل الضمير المذكور فيما سبق اعني في فيه راجعا اليه ايضا كما توهم كلام
السابق لكان ركيكا سمجا وجعل اطباق ائمه اللغه على اضافه الصيغه والمثال واللام
الى الامر دون ما عداه من المعاني التي يستعمل هي فيها مؤيدا لما استدل به اولا بناء على ان
المتبادر من اضافه الالفاظ الى المعاني كونها موضوعة لها لانها اخص النسب التي بينهما في افرادها
وانما لم يجعله دليلا براسه لاحتمال ان يقال المراد بالامر في هذه الاضافات نفس الصيغة
على العرف النحوي فيكون الاضافه بيانيه لكن هذا الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر
هناك هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقه الاصلية وهذا القدر كاف في الامداد على المعنى اللغوي

والتقابل للاستعمال ... في هذه المعاني

فهو الوجوب والندب والاباحة وغير ذلك

ان يكون اضافة اللام بيانية مستبعدا جدا وقد يقال تسمية الدعاء بالامر دون الاباحة
مثلا يصلح للالام ايضا واعلم ان قوله هل هي موضوعة جملة وقعت خبرا لقوله ان هذه الصيغ
وكلمة ان مع اسمها وخبرها ابتدا خبره قوله فالاظهر انها موضوعة والعايد محذوف اي
فالاظهر فيه قوله ولا شبهة في ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء موجب لحال الاتيان يعني
قد عرفت ان تلك الصيغ والتي من قبيلها موضوعة لان تستعمل في طلب المتصور على سبيل الاستعلاء
ولا شبهة في ان هذا الطلب يورث ايجاب الاتيان بذلك المتصور على المطلوب منه وهو المامور
اي يقتضي قصد الزام الفعل عليه وجعله بحيث لا يكون له رخصة في تركه ونبه بقوله يورث
على ان الايجاب ليس معنى هذه الصيغ لكنه لازم بمعناها ومتفرع عليه ويعلم من ذلك ان
الطلب على سبيل الاستعلاء ليس قدرا مشتركا بين الايجاب والندب كما ذهب اليه بعضهم
قوله استتبع ايجابه وجوب الفعل وذلك لان الفعل ح يصير بحيث يكون تركه مظنة لتوقع
مكروه وهو معنى الوجوب وقوله بحسب جهات مختلفة متعلق بوجوب الفعل اي يجب
الفعل اي يجب الفعل بحسب جهات مختلفة كتوقع الايلام او الاستخفاف او الملامة الى
غير ذلك مما يتصور اختلافها بحسب احوال من هو اعلى رتبة واحوال المامور ومناسبة
المقام وقيل معناه يجب الفعل بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف قوله
والا لم يستتبعه اي وان لم يكن الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل
اصلا فان قلت تحقق الايجاب بلا وجوب كتحقق الكسر بلا انكسار وانه غير معقول
قلت قد اشرنا الى انه اراد بالايجاب قصد الالزام حتى صح ان يكون متفرعا على الطلب
الاستعلائي وان لم يرد حقيقة الالزام وتصيير الفعل بحيث لا يكون رخصة في تركه فلا اشكال
قوله فاذا صادفت متفرع على ما سبق وهذه اشارة الى الالفاظ الامر واصل استعمالها
ان يستعمل في الطلب الاستعلائي والشرط المذكور هو كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة قوله
والا اي وان لم يصادف هذه الالفاظ اصل الاستعمال بالشرط المذكور وذلك اما بان
يكون الاستعلاء من غير الاعلى فيفيد الطلب لا استتباع وجوب كما مر واما بان لا يكون
هناك استعلاء مع استعمالها في الطلب فيفيد طلبا للفعل مجردا عن الوجوب والالجاء
واما بان لا يستعمل في طلب الفعل اصلا فيفيد معنى آخر كالتهديد والاباحة قوله ان استعملت
بيان تولدها بما يناسب المقام والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع والالتماس هو الطلب
على سبيل التلطف والتساوي واما الاباحة فظ انها ليست طلبا لانها تسوية للطرفين
ولا يبعد الطلب عن ترجيح والتهديد اولى بان لا يكون طلبا للفعل وكلامه مشعر بان فيهما طلبا

وانما قال طلب الفعل اذ قد يتوهم ان التهديد طلب ترك الفعل ... لازم للتهديد

للطر

للفعل وكلاهما مشعران فيهما طلب للفعل وكان الاولى بالمصنف ان يقول وان استعملت
في مقام طلب الافضل افادت الندب ٥ ل — الباب الرابع في النهي قد عرفت ان الامر محمول
على الخلاف في ان المطلوب بالنهي كف النفس عن الفعل او ترك الفعل قوله محدود بحد الامر
محمول على التضمين اي مذهوب به مذهب الامر واولا لا تضمين معنى الذهاب لقيل محدود حدوده
وقد مر مثله والمناسب لما تقدم في الامر ان يقول في ان اصل استعمال لا تفعل ان يكون على
سبيل الاستعلاء فان صادف اي لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد الوجوب اي
بوجوب الترك وانما قلنا المناسب ما ذكرناه لانه ليس كون الاستعلاء الا على معتبرا
في اصل استعمال الامر بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء واما كونه ممن هو اعلى رتبة فهو شرط لافادة
الوجوب وخارج عن اصل استعماله فكذا الحال في النهي وربما يجاب بان قوله بالشرط
متعلق بحسب المعنى بقوله اصل استعمال لا تفعل على معنى هو مثل الامر في اصل الاستعمال ملتبسا
باعتبار الشرط المذكور في الجملة فلا يكون داخلا في الاصل واجيب ايضا بان الاستعلاء معتبر
في كونهما حقيقة والعلو فيهما غالب فيكون داخلا في الاستعمال فلا بعد في ادخاله في اصل
الاستعمال بهذا الاعتبار قوله والا اي وان لم يصادف لا تفعل ذلك الاصل بالشرط
المذكور افاد طلب الترك فحسب اي بدون وجوب الترك وتفصيل الكلام هنا على قياس
ما عرفته في الامر قوله وان استعمل في حق المساوي لو قال وان استعمل على سبيل التساوي
لكان اوفق لما سبق ولم يحتج الى نفي الاستعلاء ولم يرد عليه انه يجب نفي التضرع ايضا وكذا
لو قال وان استعمل في مقام الاذن بدل قوله في حق المستاذن لكان اظهر هو المراد فان قلت
ما الفرق بين امر الاباحة ونهيها قلت هو ان الاول للمستاذن في الفعل فيكون الاذن في الفعل
مقصودا اصالة في الترك تبعا والثاني بالعكس واعلم انه اطلق الدعاء واخواته في مباحث
الامر على المعاني وفي مباحث النهي على الالفاظ تنبيها على انها يطلق عليهما واعلم ايضا
انه قد يستعمل لا تفعل في مقام طلب الافضل فيفيد ندبية الترك وكراهة الفعل [illegible] في
والامر والنهي حقهما الفور يعني انهما اذا جردا عن القراين اقتضيا الاتيان بالفعل والترك
في اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما وما اختاره مذهب طايفة في الامر والاكثرون
على انه اذا جرد عن القراين لم يدل على فور ولا على تراخي بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخي
من دليل خارجي ومذهب كثيرين في النهي بناء على ان النهي عندهم يقتضي التكرار والاستغراق
الازمنة بخلاف الامر فانه لا يقتضي تكرارا واستغراقا بل يقتضي المرة او المطلق الذي يتحقق
في ضمن المرة قوله والتراخي جواب التراخي موقوف على قراين الاحوال لفظية كانت او معنوية

ماذكره في الامر انما هو بيان للحقيقة وما ذكره في النهي انما هو باعتبار الغلبة منه

وهو قوله على سبيل التضرع منه

حيث قال ههنا سبع ومعانيه [illegible]

حيث قال هناك وقد ترد الدعاء وقد ترد السؤال وقد ترد الاباحة وقد ترد التهديد منه

ولفظه يوقف صيغة مجهول ماخوذة من التوقيف بمعنى جعل الشي موقوفا وقوله عند الانصاف
ومع لما يقال من ان مطلق الطلب لا يستدعي تعجيلا ولا تاخيرا بل كل ذلك من
القراين وقوله والنظر مبتدا خبره منه وانما جعل منها الادليلا اما لانه يدعي بداهة
المدعي ولانه بحث عن القياس في اللغة ولا نزاع لاحد في ان الاستفهام والنداء يستدعيان
لو وجدت والظاهران هذا الاستدعا انما هو لاقتضا مطلق الطلب تعجيل المط ولا احتمال
ان يكون ذلك لخصوصية هذين الطلبين قوله ومما ندنه على ذلك اي على ان الامر والنهي
معهما الفور وقوله الى ان المولى متعلق بتبادر الفهم وقوله دون تقدير حال من الفهم اي
مجرور ان والمعنى تبادر الفهم الى ان التعبير متجاف عن تقدير المولى للجمع بين القيام والاصطلاح
في الامر اي الطلب قوله وارادة مجرور معطوف على الجمع اي تبادر الفهم الى ان المولى عن
امره بالقيام لا الى انه قدر الجمع بينهما في الطلب مع ارادة التراخي للقيام وانما حض
القيام بالتراخي لان الامر بالاضطجاع يفيد بالاستمرار الى المسا ولو لم يكن مصداقه
لاحتمل هو التراخي ايضا كالقيام وكذا الكلام فيما اذا قال المولى لعبده لا تتحرك ثم قال
لا تسكن الى المسا فانه متبادر الفهم الى التغير الذي عن الحركة دون تقدير الجمع وارادة التراخي
قوله وكذا استحسان العقلاء اي وكذا مما ننبه على ان فيهما الفور استحسان العقلاء
دم العبد اذا لم يتبادر الى ما امره مولاه وانما يتم هذا التنبيه اذا لم يكن هناك مع
الامر قرينة للفور اصلا قوله واما الكلام في ان الامر اصل المرة قدم في الامر المر لا
اشبه بان يكون مراده بالامر من الاستمرار وذلك اما لان الامر يدل على خصوص المرة
كما ذهب اليه طايفة واما لان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما ذهب اليه الجمهور و
الفعل يتحقق بمرة واحدة وهذان المذهبان متشاركان في ان المرة الواحدة توجب
الخروج عن عهدة الامر المطلق وانما يختلفان في التحقيق وقدم في النهي الاستمرار لانه انسب
بان يكون مرادا بالنهي من المرة وذلك لان انتفاءه في جميع الاوقات وقد ذهب
اليه الكثيرون واختار المص في الامر والنهي تفصيلا بنا على الانسب الذي لا يخفى
على ذي سلامة فطرة قوله ولا يبطن الى قوله قيل صيرورته حالا اعتراض توسط
بين المعطوف عليه اعني قولك في الامر وبين المعطوف اعني وقولك في النهي و
كما نبهت عليه في صدر القانون اشارة الى قوله هناك ان الطلب يستدعي فيما هو مطلق
ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه اذا كان الطلب مستدعيا كما ذكره فلا بد ان يكون
ان يكون الطلب حالا وقوعه متوجها الى المط يكون حصوله في زمان الاستقبال بالنسبة

زمان

للزمان الاستقبال بالنسبة للزمان وقوع الطلب ولا شك انه لا وجود للمطلوب الا في الاستقبال
فيكون بهذه الاستقبال حالا فلا يكون المط بقولك للمتحرك تحرك حاصلا في الحال فلا
يكون قولك طلبا للحاصل وقوله فالانسب الاسم اي محل لقوله وان كان الطلب بهما اي جعل
للاتصال الواقع قوله تشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها وذلك لانها تدل على الطلب
والغالب في المط ان يكون مطلوبا لغيره وسيلة الى وصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصلح
توقف على المط ويترتب عليه فهم ان المط سبب لذلك المذكور وان ذلك المذكور مسبب له
وهذا هو معنى الشرطية فيستفرح من ذكر الشرط واداته ويوتى بالمضارع مجزوما على
انه جزاء لذلك الشرط المقدر كقولك زرني اكرمك فان تقديره زرني ان تزرني اكرمك وقس
عليه ما عداه قوله واما العرض لا آخره اعتراض توسط بين المعطوفين وفوق لما يقال
ان الابواب المعينة على تقدير الشرط خمسة مشهورة في كلام النحاة قوله على حدة اي على
انفراد براسه بل هو داخل في الاستفهام لانه من مولداته دخول الدعاء في الامر نحو قوله
تعالى من لدنك وليا يرثني بالجزم وانما جاز ان يكون الا تنزل قرينة لان تنزل لان
الهمزة فيه للانكار وانكار النفي اثبات فيوافق الشرط المقدر مثبتا وقرينة كما هو المعتبر
عند الجمهور بخلاف قولك لا تدن من الاسد ياكلك على مذهب الكسائي اذ لا توافق
هناك منهما قوله واما قراءة الرفع المضارع بعد هذه الابواب فهو اذا قصد السببية
وقدر الشرط واما اذا لم يقصد كان المضارع باقيا على رفعه اما حالا كقوله تعالى
فذرهم في خوضهم يلعبون واما وصفا كقولك اكرم رجلا يحبك واما استينافا كقولك
اكرمني اكرمك بالرفع فيه للجمهور على ان يرثني بالرفع صفة وليا ورده المص بانه يلزم
منه ان زكريا لم يوهب من وصفه لهلاك يحيى قبل ابيه وذلك بط لا لما قيل من انه يجب
ان يكون دعاء النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال
في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه تعالى اعطى زكريا ما ساله مطلقا من غير
تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه وقد اجيب عن رده بان الروايات متعارضة والاكثرون
على هلاك زكريا قبل يحيى قال الكشاف في تفسير قوله تعالى لتفسدن في الارض مرتين
اولاهما قتل زكريا وحبس ارميا حين انذرهم سخط الله والاخرى قتل يحيى بن زكريا لا يقال
الاستيناف اخبار جازم بانه يرثه فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام على ما اختاره فلا يصح
الحمل عليه لانا نقول المقصود التعليل لا الاخبار كانه قيل لم تطلبه فقال ليرثني ولا عصيان
عليه في عدم ترتب عرضه على ما طلب لاجله فان قلت لا محيص عن الاخبار بالكاذب على

بحيث انتفت عليه العبرة

يقال وجد وجد كما يقال وعد يعد عدة
٥ منه

بل القرينة معنى النفي والمقدر مثبت وانما جوزه الكسائي اعتمادا على دلالة العادة
منه

اذ لا امتناع في ان لا يكون بعض ادعية الانبياء مستجابا انما الممتنع ان لا يستجاب له دعا اصلا
٥ منه

يقال ليس عليك غضاضة اي ذلة ومنقصة

قراة الجزم قلت لعله بنى الاخبار المحافظة قال ان يهبط وليا برتنى فى حلقه ولا كذب ذلك فى
وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن فى جواب ذى اليدين
مع وجود السهو قوله وقال تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلوة اى ان قل لهم اقيموا
الصلوة وانفقوا يقيموا الصلوة وينفقوا وفى جعل مقول القول متوقفا على مجرد قوله اشارة الى
ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله والايمان ان يكونوا بحيث يترتب امتثالهم على
مجرد امره عليه السلام كما ان قولك ان يتوضأت صح صلوتك اشارة الى ان الطهارة وهى
العمدة فى صحة الصلوة حتى كانها مرتبة على الطهارة وحدها ومن لم يدرك هذه النكتة
اختار اضمار الجازم ليقيموا على طريقة قول الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اى لتفد واحتاج
ايضا الى تقدير القول تقديره ان لم قولى لك ليقيموا ولزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار فى
مثل قوله رويه حرب الجزم جواب عن قال له كيف اصحبت فان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى
الاسماء ولا خلاف فى ان اضمار الجازم ضعيف فكيف يحمل نظم القرآن على ما هو نظير للضعيف
قوله فانظر اى متفكرا حتى يتبين لك رجحان ما اخترناه قوله وتقدير الشرط الى الكلام استطرادى
وفيه تنبيه على ان تقدير الشرط كثير جار فى غير هذه الابواب الاربعة ايضا فلا يترك الى اضمار
الجازم النادر فيما هو افصح كلام وابلغ نظام قوله وامثال ذلك فى القرآن كثيرة كقوله تعالى
فاياى فاعبدون وقوله اذن لذهب كل اله بما خلق اى لو كان معه اله آخر اذن لذهب
وقوله واياى فارهبون اى ان كنتم ترهبون شيئا فارهبون ولا ترهبوا غيرى قوله وكذا تقدير
الجزائها اى لهذه الاحوال كذلك اى كثير فى القرآن ايضا فمنه ما قدم قوله تعالى ولو ترى
اذ وقفوا على النار ونظائره ومنه قوله تعالى ان كان اى القرآن من عند الله اى منزلا
من عنده وكفرتم به اى انكرتم كونه حقا وشهد شاهد من بنى اسرائيل يعنى عبد الله بن
سلام على مثله هذا القرآن وكونه حقا وفى انجاز لفظ مثل تفخيم للقرآن كما ان فى تنكير شاهد
تعظيما له فامن اى شهد فامن به واستكبرتم عن الايمان به وفيهما قد تم الشرط والجزاء
مقدر اى الستم ظالمين وهذه الهمزة لانكار النفى وتقرير المنع والمعنى كنتم ظالمين قطعا وقرينة
الجزاء ما ذكره على ان ما تضمنه الشرط المذكور نهى عن هذا الجزاء قال الباب الخامس فى
النداء قول سبق التعرض لذلك فى علم النحو فانه قال هناك الضرب الذى ينصب الاسماء
انما وقع ستة احرف يا وايا وهيا لنداء البعيد حقيقة كنحو يا عبد الله اذا كان بعيدا
عنك او تقديرا لبعد كنفسك عنه منضما كنحو يا اله الحلو او لما هو بمنزلة البعيد من نائم
او ساه تحقيقا او بالنسبة الى احد الامر الذى ينادى له كنحو يا الله تعالى لسنه ساو اى والهمزة

لنداء العرب وقد ينظر اى في جملة يا والندبة خاصة واعلم انه اراد بتقدير البعيد في يا الله
الخلو ... ذلك سيصور نفسك فيه كانها في مكان بعيد عن تلك الحضرة بخلاف النايم والساهي
اذ لا يتصور هناك بعد ابلغ الجهل كلو احد من النوم والسهو بمنزلة البعيد في اقتضا اعلا
الصوت قوله ولكن ههنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء نبه بقوله نوع
من الكلام على ان هذا مع كونه منقولا عن النداء باب برأسه له امثلة كثيرة على باب قياس
باب التعجب المنقول عن الاخبار او الاستخبار او الامر وباب التسوية المنقول عن الاستفهام
وقد التزموا في هذا النوع حذف حرف النداء لكراهتهم التصريح فيما لم يقصد فيه معنى النداء
اصلا بخلاف نحو قولك يا مظلوم ويا لله للمسلمين ويا للماء ويا ايها الطلل ويا ناقة
جدى ويا عيني بكي اذ فيه شائبة النداء ولو تقديرا قوله على معنى انا افعل كذا متخصصا
ذلك من هذا الرجال اشارة الى ان نحو قولك ايها الرجل مع كونه في صورة النداء حكمه
الاعراب وايضا منصوب المحل على الحالية والذي يكشف عن هذا ان اصل النداء تخصيص
المنادى بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال وجعل التخصيص ما اريد بلفظ المنادى
من بين امثاله بما نسب اليه فاذا قلت انا اقرى الضيف ايها الرجل لم تقصد بقولك ايها
الرجل مخاطبا ليكون نداء بل قصدت ما دلت عليه بقولك انا وقصدت اختصاصه
بما نسب اليه اعني قرى الضيفان فصار مآل المعنى الى قولك انا اقرى الضيف متخصصا
بذلك من بين الرجال وقس على ذلك سائر الامثلة المذكورة واما نحو قوله عليه السلام
معاشر الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون بتقدير يا وقصد الاختصاص على ما حققه
وان يكون منصوبا بتقدير اعني او اخص بخلاف نحو قولهم نحن العرب اقرى الناس فانه
بتقدير الفعل الناصب قطعا وقد يتوهم ان قوله ايها الرجل خطاب لنفسه بطلب الاقبال
منه على ذلك الفعل تنبيها على انه مر معنى به لا يمنع ان يكون منها وينافيه للجنح امتناع هذا
التوهم في مثل قوله اللهم اغفر لنا ايتها العصابة واعلم ان الطلب كثيرا ما يخرج
لا على مقتضى الظاهر لما ذكر ان النداء وهو طلب قد استعمل في غيره عقبه بان كل واحد
من الطلب والخبر يذكر في موضع الاخر وراعى بذلك عادته في تعقيب العنوان الشامل بعد
ذكر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله فلما استقطن لها اى لا سفطن لتلك النكت من
لا مرجع للادراك اي عادة في نوعنا هذا اي في علم البلاغة والعصر بضرس قاطع كناية
عن الحدة في الامر او البلوغ الى الكمال فيه كانه احزن ما صاحبه ليتمكن في احزم ان قطعه
بنابه وصل الى اعماقه وادرك ما فيه من الطعم اللذيذ يقال عصه وعضضه وعض عليه

منه الحديث عصوا عليها بالنواخذ فقوله ولا يعض فيه ثم قيد الخرج في عراقيها وامّا
البائن قوله بضربون فلا ستعانة قوله والكلام بذلك اى التكلم باحدهما في موضع الاخر
حتى صادق متممات البلاغة اى بكمالاتها وما يعتبر في تحقيق ذاتها لا توابعها الخارجة
عنها من المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية قوله ادرك اى كشف وابدى لك ذلك
التكلم عن السحر الحلال ملتبسا بما شئت منه اى بغاية ما يمكن فان العاقل لا يرضى من
امثال ذلك الا بما هو الغاية والمنتهى قوله ان نظم الكلام اى من ان نظم الكلام فيكون
مباينا القوله ما قد سبق وهو اشارة الى ما ذكره في مباحث ضبط القرائن وذلك بعضه
السوال عن التوفي بصيغة المتوفى فيه قوله اذ لا شبهة تعليل بطريق القياس كانه قيل لا يمتنع
ان يستحسن الكلام الواحد من متكلم دون متكلم آخر مع اتحاد المقام لان صحة كون الكلام
الواحد مقبولا في مقام دون آخر مع اتحاد المتكلم امر محقق عندك لا شبهة لك فيه اصلا
مع حيرتك بان اختلاف المتكلمين كاختلاف المقامين فاذا سلمت اختلاف حال الكلام
في الحسن والقبول بحسب الاختلاف الثاني اعني اختلاف المقام فسلم بحسب الاختلاف الاول
اعني اختلاف المتكلم لانه نظيره قوله فلا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لاجله تساق
تفريع على ما صححه اختلاف النظم مقبولا وغير مقبول عند اختلاف المقام كما ان قوله
من صاحب لسعر اى لا بد له ايضا من ذلك تفريع على امكان استحسانه من متكلم دون
آخر والمراد بقوله ما لاجله تساق النكت والخواص المناسبة للمقام التى تساق لاجلها
الكلام قوله والا لم يمتنع حمل الكلام الذى وجد منه على غير جهات الحسن ويسري الكلام
عن الحسن لذهاب كسوته اعني الانطباق على مقتضى الحال ونزل منزلة اصوات الحيوانات
فلا يعتد بما يتوهم فيه من الخواص المناسبة للمقام لان المعتبر هو المعاني المقصودة للمتكلم
لا ما يمكن استخراجه من الكلام مع عدم قصده اليه فان امثال ذلك اتفاقات لا يلتفت اليه
كما مر قوله ولا بد مع ذلك اى ولا بد مع ذكر من الانطباق على ما لاجله تساق والصاحب
العارف من السامع الحاذق والاضحية جمع الضحاخ وضميرها للادعامات والشرطية
اعني قوله اذا اتصل سحه بيان لما تقدمها من ان الامة العظمى والثلثة الكبرى من تلك
الاضحية قوله لا ترى به الروى لا تروى الدر الثمين بدله ولا يقابله به بل يفضله على
الدر وسحا مصدر سحه وبجوته صفة له والعايد محذوف اى سوق الكلام يسجّوه
المتحلب بفتح الميم وسكون الغين وفتح الحاء المعجمتين اى ذا الحزن واقلها فيه قوله والا
ما لجد القرآن نكر الام تفخيما له وان كان معينا معلوما حتى صح ان يقال وهذا اى ورد

تفاوت حال السامع يوجب تفاوتا في حال الكلام لحد القرآن
متفاوت البدع ارتفاعا وانحطاطا بين هاتين الطائفتين وان علماء العلة والبيان
ادركوا ان القرآن من بلاغته واشتماله على اللطائف واصل الى حد الاعجاز والجهلة
سوّوه بكلام الناس واكتفوا فيه بصحة اللفظ واستقامة المعنى الاصلي بل الجهلة المتمردين
من طعن فيه حمهما ايضا الطاعن قوله والجهات المحسنة لاستعمال الخبر موضع الطلب بكثير
اراد ما استعمال الخبر في موضع الطلب استعماله في معناه الا ترى انه جعل فيما مر مثل رحمه الله
طلبا يمتنع عطفه على الذي قبله اعني مات او نحوه وجعل مثل لا وايدك الله من عطف
الطلب على الخبر دفعا للايهام خلاف المقصود وقد يتوهم بعضهم ان الخبر المستعمل في موضع الطلب
باق على معناه وحريته وذلك بان يجعل ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل فيخبر عنه وقوعا
قوله تارة يكون من ان لما تقدم اي تارة يكون الجهة المحسنة لاستعمال الخبر في معنى الطلب قصد
التفاؤل بالوقوع وقوله يتفاول على صيغة المبني للمفعول تعليل لقوله اذا قيل لك وفي قوله
بلفظ المضي دون ان يقول يجعله وفي حكم الماضي اشعار بان ذلك اللفظ مستحسن في معنى الطلب
قوله وانه اي التفاؤل نوع مستحسن الاعتبار في الكلام قوله اذا احسن اعتبار ما هو ابعد
اي من التفاؤل بلفظ المضي وذلك الابعد مثل ابا الكتاب عما ذكر لئلا يتوهم منه بالتصحيف
ام يستقبح ما هو ابعد من هذا الابعد ابا اهل الطرق اي اهل الكتابة مع لطافة الطبع اهداء
المرجل لئلا يتوهم نظيره بتصحيف اسمه في لغة العرب والعدول عن عبارة الاعداء في قصة
هرون الرشيد خامس الخلفاء العباسية دفع لتوهم النظر واما ذكر الوفاق في قصة غيره
ففيه احتراز عن النظر بلفظ الخلاف وتفاول بلفظ الوفا اي هل خلع غير هرون حين
خرج لا آخره الا انه لم يسمع ما عليه الاعتنا من سحر الخلاف قوله افترى اي فنظر اي خلع
هارون وغيره كان الامر عنيما لخ فيه من التفاول والاحتراز عن النظر قوله حين غضب
طرف لا غضبه وحين افتتح بدل منه والداعي العلوي هو الحسن بن زيد بن محمد الحسني اولاد
زيد بن علي وهو الذي استولى على طبرستان وما يليها في خلافة المستعين بالله ويسمى
بالداعي الكبير وشاعره ابو مقاتل الرازي وقد ولي الامر بعده اخوه محمد بن زيد الى ان قتل
بجرجان قوله غير معنى التفاول اي النظير اذ قد عرفت ان التفاول بحسب معناه اللغوي
يتناول النظير ايضا قوله ومثل تسمية العرب بعض ان ما ذكره مقالات من واضح اللغة او من
اهل العرف العام لا من المتكلم قوله وتارة لاظهار الحرص في وقوعه الظاهر ان يترك اللام
في هذه المعطوفات ويقال هكذا تارة اظهار الحرص وتارة قصد الكناية وتارة حمل المخاطب

لتناسب المعطوف عليه اهـ قوله تارة يكون قصد التفاؤل الا انه لا حظ في عظمها جانب المعنى
فان قولك الجملة المجسمة لاستعمال الخبر في موضع الطلب يكون كذا معناه ان استعمال الخبر في
موضع الطلب يكون كذا قوله غلط اي غلط الطالب الحسن في الحكم محلا لما ... اليه تارة وكون
الطالب لحكم الحسن محملا تارة اخرى وعليه اي على ما ذكر من ان الطالب ... تتابع حرصه كلام
وبيتي المعرم وهو من ديابه يحكي ابو العلا صاحب السقط والسرى هو السير بالليل والتاويب
السير بالنهار وهما في موقع الحال على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل اي وجعل ساريا ومآويا
او في موقع الظرف بتقدير مضاف اي وقت سرى ووقت تاويب قوله وتارة يقصد الكناية
كقولك العبد للمولى وذلك ان حصول النظر اليه من المولى في الاستقبال لازم لطلب النظر منه
فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية بما حسن في نفسهما وقد انضم اليهما ههنا نكتة
اخرى تزيد في حسنهما وهي رعاية الادب مع المولى بترك صورة الامر قوله وبالحمل المخاطب على
المذكور اي على ما مذكور بالمطلوب ابلغ ذكر فعلا كان او تركا وكون الاخبار حملا للمخاطب
المط ابلغ حملا من حيث انه يدل على تحقق الامتثال حتى صح الاخبار عنه من حيث الصورة
واما كونه بالطف وجه فمن حيث انه يدل على ان المخاطب في محبة الطالب بحيث المنا...
اعني انه بحيث لا يحب ان ينسب الطالب في كلامه الى الكذب بحسب الظ قوله كما اذا سمعت
من لا يحب ان ينسب الى الكذب تقول لك ما تاتيني غدا او لا ما تاتيني يعني فيلزمك في الاتيان بما
امرت والانتهاء عما نهيت كيلا ينسب مخاطبك الى الكذب في الظ ولو قيل الخبر ههنا باق على
معناه لكنه استعمل في موضع الطلب لابلغ حملا بالطف وجه لطابق ما في غاية الظهور قوله
وتارة مناسبات آخر الرواية برفع مناسبات على معنى وتارة يقصد مناسبات اخر
غير ما ذكر ولو عطف على قوله لاظهار الحرص وما بعده لقيل وتارة لمناسبات اخرى مثل تلك
المناسبات كان يقصد الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكرهه من عدم اتصافه بالتقوى
مثلا كما اذا قلت اللهم وفقه للتقوى بخلاف ما اذا قلت وفقك الله للتقوى اذ
ليس فيه هذه النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ وان يقصد اظهار انعقاد الاسباب كقولك
اسوقيت الى كذا ... اشترى واظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال وجود المخاطب كقولك
اعطيتني في موضع اعطني او يقصد ادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد في مكان ليعطك
الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتامل في المناسبات قوله وما في آية كلمة من زائدة لاستغراق
النفي واسم مبتدأ ... اي القرآن ... صفتان ... والجملة الواقعة بعد الا خبره وهذا اسلوب
اشارة الى استعمال الخبر في موضع الطلب والدليل على ان تعبدون ... لا تسفكون وتؤمنون وتجاهدون بمعنى الطلب

وان اخذ الميثاق والدلالة على طريق النجاة انما يكونان في فنعارف الناس بالامر والنهي
دون الاخبار والنكتة في العدول الى الخبر اظهار الرغبة في وقوع المطلوب وحمل المخاطب على
ابلغ حمل بالبعث وجه ووصفه بتحقق الامتثال حتى صح الخبر بوقوعه ودونه الاستقبال قوله
فانظر اي تفكر حتى يتبين لك ان ما ذكرناه من ان هذا الاخبار في موضع الطلب احسن وابلغ
من حمل لا تعبدون لا تسفكون على حذف ان الناصبة ورجوع المضارع الى الرفع على معنى
بان لا تعبدوا وبان لا تسفكوا ومن حمل تؤمنون على ان كلام مستانف متاخر في النزول بناء
على ما روى من انهم كانوا يقولون لو نعلم احب الاعمال الى الله لعملناها فنزلت الآية السابقة
ومكثوا ما شاء الله يقولون ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون وهنا يجب وهو ان
تؤمنون سواء كان مقارنا في النزول او متاخرا لمعنى الطلب بيانا لما سبق سواء كان قدر هناك
سؤال او لا فلا يكون جملة على التاخر وجها آخر فكان الاستعمال له في موضع الطلب فتدبر
قوله ومن هذا القبيل اي ومن قبيل الخبر المستعمل في موضع الطلب وقوله من البلغاء اشارة الى
ان رحمه او يرحمه اذا اصدر عما ذكر الله من التشبيه وعصمك من الخنبه ووفقك للتقوى معينا
عما ذكره هنا لان ذاك مثال للدعا بلفظ المضي من عند نفسه وهذا استشهاد لذلك بقول
البلغاء الدائر فيما بينهم والنكتة في رحمه الله التفاول او اظهار الرغبة وقوع الرحمة او الاحتراز من
عن استحقاقها وفي يرحمه الله احرى ما ذكر وان كانت في صيغة الماضي اظهر قوله وفي
الهيات المحسنة لا ايراد الطلب في مقام الخبر وكذا لا ايراد الطلب في مقام الخبر بكسائي ثم عمم نفي
اوما تا كل ذلك عطفا على النكتة الاولى كما ذكر فيما مر لايراد الخبر في موضع الطلب بكما اد تعا
ثم عم بقوله وتارة مناسبات آخر قوله اظهار لا درجه اي اظهار المعنى الرضا لا درجه كان
المرضي في تلك الدرجه مطلوب فان ذلك هو غاية الرضا كما لا يخفى قال كثير مخاطب لعزة نسبي
بنا او احسن لا ملومة لدينا ولا مقبله ان تقلب اي لا نلومه انت لدينا ولا مقبله اي مبغضه
من قلاه اذا ابغضه وقوله ان تقلب التفات من الخطاب الى الغيبة احترازا عن النسبة النقلي
لا العشق بطريق المخاطبة قوله فذكر لفظ الامر بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ والامر بضد
الاساءة ويريد ان المعنى على الاخبار ان اما ان تفعلين في حقي لا املومك اساءت او احسنت
ولا بغضك وان العضب قوله بينهما بذلك بعطف الامر بضد الاساه بلفظ او على الامر
بالاساءة ان يسن يراد بالامر الايجاب وذلك لان الامر بالشي على وجه الايجاب المانع
من الامر بضده معطوفا احدهما على الآخر باو المقتضية للتخيير بها لا يتصور قوله لكن المراد هو
المباحة التي لا ينافي كون الامر بمعنى الخبر بل هو تقريب له من المعنى الخبري ويعقد عن معنى الالزام

انت الضمير فيقيل للدلالة على ان الاكمال يتناول مقصدين

لو حمل الاحمال على استانفنا سوالكان يقارنا في النزول او متاخرا لم يلزم لم يكن وجها آخر حتى يتعلق ترجيح الوجه الاول عليه فلا ذلك الا بعد ان وجه لكل منها وجها ورجحان عرفت

انما جعله عطفا على النكتة الاولى دون ان ينوه لانه ادرج ذكر ان في ذكر الاولى على وجه لا يمكن عطف اوما تا كل ذكر على ما استطلع عليه

الذي لا يناسب هذا المقام وقوله مزيد الرضا اشارة الى درجة مطلوبية المرضي كما مضى وقوله
لوحي اظهار معنى مزيد الرضا لكنه نكتة اخرى لايراد الطلب في مقام الخبر ليست داخلة في
النكتة الاولى اعني اظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب كما توهم من جعل المعطوف
والمعطوف عليه تفصيلا للنكتة الاولى والمراد ان كلام كثير محمول في المعنى على مرحى اظهار معنى
الرضا اي درجة المطلوبية واما على مرحى اظهار نفي ان يتفاوت جواب الداخل تحت لفظ
الطلب اي اللام متفاوتة اي يتفاوت ذلك الداخل وقوعا كما اذا اسأت وعدم وقوع
كما اذا احسنت وذلك الجواب الذي لا يتفاوت هو انا لا الومك ولا ينقصك بل نثبت
على محبتك فكانه يطلب منهما ان يسئ وينظر في حاله حتى يتبين لما ثبت انه على محبتها
بحيث لا يتغير عن ذلك اصلا وجعل صبره متفاوتة راجعا اي ملاحظا ورود مما لا وجه له قوله
كما تقول فيه آخر للنكتة الثانية وحدها لا بخلاف البيت فانه دائر بين النكتتين كما عرفت
في قوله لسعدى شأنك على الصيام صام هو لم يصم تصريح بان اظهار الثاني نكتة
مستقلة برأسها البيت داخلة في اظهار معنى الرضا بوقوع تحت لفظ الطلب فلا يكون في ذلك
على دنبه قوله وعليه اي وعلى مرحى اظهار نفي تفاوت الجواب وهو هنا ان الله لا يغفر لهم
قطعا بتفاوت الداخل تحت لفظ الطلب وهو الاستغفار وقوعا وعدم وقوع وكذا
الحال في عدم تقبل نفقاتهم سواء وجد الانفاق طوعا او كرها ولا يخفى على ذي مسكة انه لا معنى
لاعتبار اظهار معنى الرضا في هاتين الآيتين فكن فيما حققناه على بصيرة قوله من لطائف
الاعتبارات يعني مثل كون الداخل تحت لفظ الطلب محبوبا او مرغوبا فيه او عجيبا او مستغربا
فينبه على ارادة حصوله بلفظ الطلب قوله واللام مبتدأ خبره منخرط اي اللام في باب التعجب
منخرط في هذا السلك اي في سلك الطلب في مقام الخبر والنكتة فيه بعض ما اشير اليه من لطائف
الاعتبارات كما ستعرفه وهذا الانخراط انما هو على قول من يقول ان اكرم بزيد معناه
بحسب اصله اكرم زيدا اي صار ذا اكرم فزيد الباء في الفاعل ثم عدل الى صيغة الامر مستعملا
على ان ذلك الفعل اعني الكرم مثلا مما ينبغي ان يطلب فيتعجب منه واما على القولين الآخرين
اعني ان يجعل اكرم بزيدا امرا من اكرمته والباء زائدة في المفعول او يجعل امرا من اكرم زيد
صار ذا اكرم على ان الباء للتعدية فليس الامر فيهما بمعنى الخبر بل هو على معناه كانه قيل صرح
ذا كرم اي صفه بالكرم واعتقده انه لذلك ثم استعمل في معنى التعجب قوله اذ ما من مقتضى كلام
ظاهري تعليل لكون اساليب اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر مستعملة اي كثيرة متسعة
جدا فان اساليب الاخراج على مقتضى الظاهر كثيرة بحيث لا تحصى كما لا يخفى فاذا كان له الاخراج

فان المقصود اثبات عدم الغفران بعدم القبول والمحبة لا الرضا بالاستغفار والانفاق في المقام باب عمر

على خلاف مقتضاه فدخل في كل واحد منهما كانت اساليبه ايضا كذلك قوله تارة بالتصريح
كانه ان اريد فنون الاسناد والمسند اليه والمسند وكما انشأ بعض الحالات الماضية وما
المحوى كما في ابراد امثلة من خلاف مقتضى الظاهر بلا تصريح بانها من خلاف المقتضى قوله عرف
في البلاغة شبه اساليب الاخراج لا على مقتضى الظ باشجار طيبة لها عروق راسخة في ارض
البلاغة مشرب تلك العروق من موارد سحاب البلاغة الا انه اغرب في الكلام بعبر عن تلك
الموارد بالافانين اى الشعب المكررة فكانه جعل العروق مشربا لغصن على خلاف ما
هو المعتاد وغير توهم ان في كلامه قلنا فقد سهى اذ ليست العروق والافانين هنا الا
لا شئ واحد كما ترى قوله وكما لا سلوب الحكيم اى والحال انه لا اسلوب في تلك الاساليب
مثل الاسلوب الحكيم هو افضلها وارفعها عرفا واكثرها نثريا وهذا الاسلوب نوعان
الاول يلقى المخاطب بغير ما يترقب والثاني يلقى السايل بغير ما يطلب فمن الاول ما ذكره
من قول الشاعر فانه امر فيه سلوك هذا الاسلوب اى انت المراة مشتكية طارى مساف
من اولاد الهوى ومعالجة الاطعمة للضيفان والحال انها قد ولدت الضيفان يقصدون
منزلي وكانت مترقبة منه ان اجوز لها الساهل في ذلك فتلقتها بخلاف ما ترقبه
وامرها بزيادة الجد والتجيد فقوله تشكو حال من ضيرانت وقد ولدت حال من ضمير تشكو
وكان حال من ضمير اقلت والضيف في الاصل مصدر يطلق على الواحد والكثير ومن الثاني
اعني يلقى السايل بغير ما يتطلبه سواله قوله تعالى يسالونك عن الاهلة فان المص
حمله على انهم سالوا عن السبب الفاعل للتشكلات التي في الهلال فاجيبوا بما ترى من
السبب الغائي فى فهما على ان السوال عن الغاية والفايدة هو الاليق لحالهم لان مدرك الاسباب
الفاعلية لتلك التشكلات بعد انهم هذا والاحسن ما ذهب اليه صاحب الكشاف
من ان هذا السوال كان عن الحكيم حيث قال كانه قيل لهم عند السوال عن الاهلة والحكمة
في نقصانها وتمامها معلوم ان كل ما يفعله الله عز وجل لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة
لعباده فدعوا السوال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها انتم مما ليس من البر في شئ وانتم
تحسبونها برا وعلى ما ذهب اليه لم يكن في الآية اخراج الجواب على خلاف مقتضى الظ ولا شك
ان هذا انسب مما روى من ان السايل معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري واما عمارة
ما بال الهلال يبدو دقيقا ثم يتزايد... فيقال لم فكما يحتمل السوال عن السبب الفاعل يحتمل السوال عن السبب
الغائي ايضا ومن الثاني ايضا قوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون فانهم سالوا عما ينفقون
فاجيبوا ببيان المصرف تنبيها على ان السوال عن المصارف اهم لهم فان النفقة لا يعتد بها

ويقصد بهم انهم كانوا يدخلون الدار من
الظهر ويجعلون هذا الفعل من البر
فاثبتا ما البر والظن

وكذا في الكشاف ايضا انهما سالا النبي صلى الله عليه وسلم
عن ذلك العبارة ولم يتعرض انما سوال عن اي شئ وجري
في نبط ما يعلم من الآية بما صرح بانها سوال
عن الحكمة لهذه العبارة نقلناها عنه فتامل

اذا اصابت موقعها على انه قد ادرج في الجواب بيان المنفق حيث قيل من حسن اى هو الذى
يكون فيه خير ومنفعه قوله بتنزيل سوال السايل هو على صيغة المجهول بيان الكيفية بلع
السايل الخبر ما يطلب وقوله ان يسال مبتدا خبره اليق والجملة خبر هو او المجموع صفة
موضع لا صفة سوال بنا على انه بمعنى المسوول عنه والاضافة بيانية فانه مستبعد جدا
وقوله اليق لحاله اى بحال السايل كما في الآية الاولى والاهم له كما في الآية الثانية
قوله وان هذا الاسلوب الحكيم اشار به الى جنس هذا الاسلوب لا الى معين منه على طبقه
قوله عليه السلام يكون قوم في آخر الزمان حضور بهذا السوال ومثله قليل في الاستعمال ونظيره
ان يقال هذا الحيوان الناطق اشارة الى نوع الانسان ولو قال هذا الاسلوب اشار به الى
الاسلوب الحكيم لكان اظهر وقد جعل الحكيم صفة لهذا بعد ما وصف الاسلوب فيرجع الكلام
الى ذلك الاظهر فتامل قوله لربما صادف المحزّ اى طابقه مطابقة تامة وقوله من نشاط
السامع بيان لما سلبه قدم عليه وليست كلمة من هنا تبعيضية كما في قولك هزّ من عطفه
وحرك الساكن من نشاطه والوقور الحكيم الرزين والمسحور من اثر فيه السحر فجعله مختلطا
والشكيمة في اللجام هي الحديدة المعترضة في فم الفرس ويقال فلان شديد الشكيمة اذا كان
قوي النفس ابيا وفلان لين الشكيمة اذا كان بخلاف ذلك والخارج هو القبعثرى
كان من الذين خرجوا على علي كرم الله وجهه حين رضي بالتحكيم والسخيمة الضغينة
والغضب لان اعني الان وسل سنانه في الفاعل اعني غيره ان يحرم والادهم القيد والفرس
الاسود والاشهب الفرس الابيض من الشهبة وهي البياض الذي غلب على السواد متعاينا
اى مظهرا من نفسه الغباوة ومبتزا اى مخرجا وهما حالان من فاعل قال ترك العطف بينهما
لان الاول باعتبار ما تقدم على قال من قول الحجاج والابتزاز باعتبار ما باخره عنه من
قول الخارجي ولا تنافي بين هذين القولين فناسب ذلك ترك العطف بين الحالين وقوله
ومتوصلا حال بما ذكر من التعاني والابتزاز الى ان يرى الحجاج والامر بالكسر الامارة يقال
اصعد اى اعطاه من الصعد بالتحريك وهو العطا وصنده اى قيده من الصفاد بالكسر وهو
ما يوثق به والوعد عام فاذا قوبل بالايعاد اختص بالشر بغير الخبر قوله وليكن عطف على
مقدر اى خذ ما ذكرناه وليكن ومنتقلين حال من ضمير كلامنا وقوله ومنه بيان لما نحن
فيه فيكون حالا من المجرور وقد قدم عليه او قضينا الوطر من ايراد ما نحن بصدده
وبصدد مباديه من علم البيان واستيناف الاخذ في التعرض للعلمين هو تعريضه لخصوص
مقام الاستدلال وما يتعلق بالمنظوم من العروض والقوافي فانه استيناف احد منهما نظرا

لا يتم المراد ههنا بحسب المقامات ولذلك قد حم الكتاب في علم المعاني ما بان وقد وقعنا بحمد الله وتوفيقه عن شرح خواصه بابلغ بيان ومن الله التوفيق وعليه التكلان في تفسير الكشف عن فوايد علم البيان فانه هو الموفق والمستعان قال الفصل الثاني في علم البيان

اراد ان هذا الفصل في ضبط معاقد علم البيان والكلام فيه على قياس ما ذكر في فصل علم المعاني الا انه اختصر العبارة ههنا تعويلا على ما سلف منه كما اشرنا اليه في صدر الفصل الاول

قوله والخوض فيه اي في علم البيان يستدعي تمهيد قاعدة لينضبط بها الحيثية المعتبرة في موضوع هذا العلم اعني التراكيب الخبرية والطلبية فانها من حيث اختلافها في وضوح الدلالة على ما تعاد بها من المعاني موضوع لعلم البيان على ما مر في المقدمة وقد توهم بعضهم ان موضوعه الدلالات المختلفة في مراتب الوضوح ليظهر كون معاقده مضبوطة في فصله كضبط معاقد علم المعاني في فصله وليس بشي لان علوم الادب باحثة عن احوال الالفاظ العربية كما تبين لك ذلك فيما اوردناه في صدر القسم الثالث من تعريفها وتقسيمها الى اقسامها المشهورة فيما بينهم ولا يجب ان يكون تمايز موضوعات العلوم بالذوات بل ربما يكفي في تمايزها بالحيثيات وايضا علم البيان يبحث عن احوال المجاز والكناية ولا شك انهما من قبيل الالفاظ دون الدلالات واذا ادعى ان التشبيه من مقاصده حقيقة كان بحثه عن احوال ما يدل على التشبيه من الالفاظ قوله وهي اي محاولة ايراد المعنى الواحد بالمعنى يريد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار تركيب المعنى فلما عرفت من نحو كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان علم البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب بخواصها التي يبحث في علم المعاني عن افادتها اياها والبلاغة قوله بطرق متعلقة بايراد المعنى وفي قوله بالزيادة ونقصانا لما مر في حد البيان من ان الخارج من هذه المراتب مردود قطعا والبلاغة قوله بالدلالات اما ان يتعلق بايراد المعنى ايضا فيكون الايراد المقيد بالطرف الاول اعني قوله بطرق عاملا في الطرف الثاني اعني بالدلالات على طريقة قولك اكلت من بستانك من العنب اي الاكل المبتدا من البستان ابتداؤه من العنب فلا يكون مما يمتنع اعني تعلق حرفي الجر بمعنى واحد بفعل واحد بلا اتباع كقولك مررت بزيد بعمرو واما ان يتعلق بممكن فان قوله غير ممكن بمعنى لا ممكن فكانه لا اضافة ولهذا جاز انا زيدا غير ضارب وان لم يجز انا زيدا مثل ضارب لامتناع عمل المضاف اليه فيما تقدم على المضاف ويؤيد هذا الوجه بحسب المعنى وان اختلف

الجار قوله فيما بعد وانما يمكن ذلك في الدلالات العقلية وقد يجعل قوله بالدلالات ظرفا مستقرا حالا من ايراد المعنى وانما ترك التانيث في غير ممكن مع كونه خبرا عن المحاولة لان المقصود الايراد المذكور غير ممكن الا انه اقحم لفظ المحاولة مبالغة وتنبيها على ان طلب المحال امر العاقل كالمحال واما لان تانيث المصادر قد لا يلتفت اليه لكونها ماولة بالفعل مع ان واما لانه جعل لفظ ممكن في عداد الاسماء قوله فانك اذا اردت تشبيه الخد تعليل لقوله غير ممكن فان قلت المثال الجزئي لا يثبت قاعدة كلية قلت هذه القاعدة بديهية نبه عليه بالمثال توضيحا لها وايضا اشار بقوله مثلا الى ان الحال في جميع الامثلة كذلك واذا بين حال مثال بوجه علم جريانه في جميع الامثلة على سواء ثبتت القاعدة الكلية بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا شايع في النظريات تصويرا للبرهان الكلي في مثال جزئي تانيسا به قوله ان يكون كلام اراد بالكلام المركب مطلقا لان قوله خد يشبه الورد في الجزء تركيب وصفي لا اسنادي وجاز ان يحمل على مصطلح النحاة بان يقدر مبتدا او خبر اي هذا خد وله خد وقوله الكمال منصوب على انه خبر يكون وضمير منه لمقول قلت اعني خد يشبه الورد وقوله فانك اذا اقمت تعليل لامتنع اي اذا اقمت مقام كل كلمة ههنا اي من كلمات الكلام السابق ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة فالسامع ان كان عالما بكون المرادفات كلها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه اي فهم السامع لهذا المعنى من المرادفات كفهمه اياه من تلك الكلمات بلا تفاوت في وضوح الدلالة عليه فان قلت جاز ان يكون الف السامع ببعض الالفاظ المرادفة اكثر فينتقل ذهنه منه الى المعنى اسرع فيتفاوت انما هو لاجل التفاوت في تذكر الوضع والمراد ان الدلالات الوضعية بعد التساوي في العلم بالوضع لا تتفاوت في انفسها لا باعتبار الحال جاز ان يكون بعض الالفاظ مشتركا دون بعض فيقع هناك تفاوت في الدلالة مع التساوي في العلم بالوضع لانا نقول لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك مزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة فاذا دفع ظهر تساوي الدلالتين في انفسهما قوله والا اي وان لم يكن السامع عالما بكون المرادفات باسرها موضوعة لتلك المفهومات لم يفهم السامع شيئا هو معنى ذلك الكلام اصلا اي لا يفهم ذلك المعنى بالكلية لا اوضح ولا اخفى ولا خفيا ولا اخفى اما اذا لم يعلم وضع شيء من المرادفات فالامر ظاهر واما اذا اعلم وضع بعض دون بعض فلانه لم يفهم ح ما هو معنى ذلك الكلام لان الكل بعض باسعاجزيه لم يفهم ذلك المعنى بشيء من مراتب الوضوح في لا شيء من مراتب الخفا ايضا وهذا معنى قوله اصلا وهو نصب على المصدر اي لم يفهم انتفاء بالكلية ووجه المناسبة ان الشيء اذا اخذ مع اصله كان الانتفاء

ولا يخفى على ذي مسكة ... المذكور بالدلالات العقلية وانما يمكن العادة في الدلالات العقلية ... الاشارة الى ... علما ... واما ... انما ...

وكذا

وكذا حكم كلمة راسا وقد يقال اراد انه اذا علم السامع وضع كل منهما فهم المعنى بلا تفاوت والا ام وان لم يعلم وضع شي منهما فلا فهم للمعنى اصلا اي لا كلا ولا بعضا فلا تفاوت ونظيرها ذكره انه ان علم وضع بعض دون بعض لم يكن ايضا تفاوت في شيء من البعضين قوله وانما يكون ذلك اشار بلفظة ذلك كما يقتضيه سياق كلامه الى الايراد المذكور فانه المحكوم عليه حقيقة فيما سبق بعدم امكانه بالدلالات الوضعية لا الى التفاوت في الوضوح ولا الى المجادلة وقوله في الدلالات العقلية متعلق بيمكن وانما عدل هاهنا عن الباء المناسبة لما تقدم من قوله بالدلالات الوضعية الى كلمة في مبالغة وتنبيها على ان الدلالات العقلية محيطة بامكان ذلك الايراد فلا يتعداها الى الدلالات الوضعية وقوله مثل ان يكون نصب على انه مصدر بكل ايراد من الدلالات العقلية او نصب بتقدير اعني ولا يجب ان يكون المماثل به هو غير ما اضيف اليه لفظة مثل بل كثيرا ما يكون مستفادا مما في حيزه كانه قيل مثلا يمكن امكانا مثل الامكان الذي في هذه الصورة قوله ولثان عطف على الشي اي ويكون للثاني تعلق بذلك الاخر ويكون للثالث ايضا تعلق به قوله فاذا اريد التوصل لا يخفى عليك انه لو حذف كلمة اذا مع شرطها واقتصر على الجملة الشرطية التي جعلها جواب اذا اعني قوله فيه اه لاستقام الكلام واتضح المرام اذ يتفاوت تلك الثلاثة في وضوح التعلق وخفاءه يصح التفاوت في طريق افادة ذلك المتعلق به اعني المعنى الاخر الذي تعلقت به الاشياء الثلاثة وعلى تقدير ذكر اذا كان الاولى به ان يقول فاذا اريد التوصل بكل واحد منها الى التفاوت في طريق افادة المتعلق به انما يثبت اذا توصل اليه بمتعدد وكذا صحة التفاوت فيه انما تظهر بذلك بالتوصل اليه بواحد منها وقد يقال انه اراد فاذا توصل بواحد منها ثبت طريق واحد واذا انضم اليه طريق آخر ممكن هناك ظهر صحة التفاوت في طريق افادة ذلك المعنى المتعلق به قوله وخفايه والخفا اراد به ما انقص الوضوح اعتمادا على ما مر من انتصاره على مراتب وضوح الدلالة وتلخيص ما قرره في امكان ذلك الايراد في الدلالات العقلية هو انه لا خفا في ان المعنى الواحد يتعلق به اشيا متعدده يتفاوت تعلقها به في مراتب الوضوح بان يكون تعلق بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدا واكثر او يكون بعض التعلقات اقوى واوضح في نفسه من بعض آخر فاذا توصل بهذه الاشيا الى ذلك المعنى الواحد كان طرقه مختلفة في وضوح الدلالة عليه فان كان ذلك المعنى الواحد مركبا فذاك وان كان مفردا ثبت التفاوت في طرق افادة معنى واحد مركب من ذلك المعنى مع غيره ضرورة ان التفاوت في بعض مفردات الكلام يوجب التفاوت في نفس ذلك الكلام فقد ظهر امكان ايراد المعنى الواحد

حاشية: بل في الدلالات العقلية كما سيأتي من الدلالات هذه الصور منه

حاشية: مع بعض نظم الكلام هكذا ان يكون على تلك الأولى مع النائب منه تعلقها بالذات على السواء كما مر منه

حاشية: انما عرض النظر لها المذكورة في الكتاب منه

حاشية: اراد بخفاء خفاء التعلق وبالخفاء الخفاء في طريق افادة المعنى وهما شيئان فلذلك ترك اعتماد اعلى ما مر منه

حاشية: فان الواضح يطلق عليه الخفي بالقياس الى الاوضح منه

بطرق مختلفة في مراتب الوضوح في الدلالات العقلية قال واذا عرفت هذا اى اذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه انما يكون في الدلالات العقلية الوضعية عرفت ان صاحب علم البيان له فضل احتياج الى التعرض لانواع دلالات الكلم ليتميز عنده ما يمكن فيه الاختلاف من تلك الانواع مما لا يمكن فيه ذلك فينضبط عنده موضوع هذا العلم بانضباط ما هو قيد له اعنى الدلالات المختلفة وانما قال فضل احتياج لان صاحب علم المعاني مثلا يبحث عن خواص تستفاد من التراكيب بدلالات مختلفة فله حاجة ما الى معرفة انواعها للتميز فيما هو بصدده لكنه لا حاجة به البتة الى ضبط ما هو موضوع لعلمه وصاحب علم البيان يحتاج اليها فيهما معا وقوله فنقول شروع في التعرض لانواع دلالات الكلم واعتبار الوحدة في اللفظ اشارة الى ان الوضع عنده انما هو للمفردات فيكون وضع المركبات راجعا اليه حتى اذا انقسم دلالتها الى الانواع الثلاثة كان ذلك في الحقيقة راجعا الى دلالة مفرداتها وترك تفسير مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على الشهرة والسياق الذي هو انما كون اللفظ بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكانه قال المفهوم ولم يقل المعنى اشعارا بان الوضع متوقف على كون المعنى مفهوما للواضع واما كونه معنى فهو باعتبار ملاحظة الوضع واقتصر على ذكر امكان الدلالات حيث قال امكن ان تدل لان مجرد الوضع لا يحققها بالفعل بل لا بد معه من استعمال المتكلم وعلم السامع بالوضع وفيه تامل ستعرفه وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشارة الى انه اذا اعتبر زيادة لازم مع ذلك المفهوم او نقصان جزء من اجزائه منه لم تكن الدلالة مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذي اعتبر في الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق بتدل والمراد ان المقتضي لهذه الدلالة هو الوضع من غير احتياج الى امر يتعلق بالعقل ولذلك سميت وضعية وفي تقييدها بحكم الوضع تنبيه على اعتبار قيد الحيثية في تفسيرها كانه قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه كذلك فلا ينتقض حدها بدلالتي التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ مشتركا من الكل والجزء او بين اللازم والملزوم كما هو المشهور ولمناسبة المعنى الموضوع له اصليا لان المعقول بالوضع اصالة وما عداه من الجزء والخارج تابع له في ذلك وقوله بحكم العقل متعلق بتدل وتشير الى قيد الحيثية في حدي الدلالتين على قياس ما مر في المطابقة ومعنى كون الدلالة بحكم العقل ان للعقل مدخلا فيهما الا انه مستقل باقتضائهما فان الدلالة على الجزء متوقفة على الوضع للكل وعلى امر آخر يتعلق بالعقل وهو استلزام فهم الكل فهم جزئه وكذلك الدلالة على الخارج اللازم متوقفة على الوضع للملزوم وعلى امر آخر عقلي هو ان فهمه يستلزم فهم لازمه ومن هاهنا ترى [?]

يسمون هذه الدلالات الثلث وضعية ويخصون الدلالة العقلية بما لا مدخل فيه للوضع كالدلالة
للطبع كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وذكر لفظه ايضا في تسمية كل
واحدة من الاخيرين بالعقلية دون تسمية الاولى بالوضعية بناء على ان العقل لما كان كافيا
فيهما فليس تسميتهما بالعقلية كتسميتهما بالتضمن والالتزام بل ادون منها بخلاف الاولى
فان الوضع كاف في اقتضائها فتسميتها بالوضعية كتسميتها بالمطابقة على سوا ولم يرد
بتسمية كل منهما بالعقلية ان اطلاقها عليهما بالاشتراك اللفظي بل المراد ان ذلك بالاشتراك
المعنوي كما يقال الانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا اى يطلق عليه الحيوان قوله ولا بد
في ذلك التعلق اى التعلق الذي بين المفهوم الاصلي ومفهوم اخر ان يكون مما يثبته العقل
اى ان يكون لزوما عقليا بحيث يمتنع ان يدرك المفهوم الاصلي بدون المفهوم الآخر كما في
دلالة التضمن مطلقا وفي بعض الالتزامات كدلالة الاعدام على الملكات وانما تعرض
لبيان حال التعلق دفعا لان يتوهم في تسمية دلالة الالتزام بالعقلية كونها مشروطة باللزوم
العقلي كما ذهب اليه جماعة وذلك لانهم اعتبروا في الدلالة الكلية حيث قالوا دلالة اللفظ على
معناه بالوضع كونه بحيث كلما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع فاضطروا في الالتزام
لاشتراط اللزوم العقلي ولزمهم خروج اكثر المجازات المستعملة في متعارف اللغة عن الدلالات
الثلثة فالتزموا ذلك وقالوا لا دلالة للفظ الاسد وحده على الرجل الشجاع بل الدال عليه
هو المجموع المركب منه ومن القرينة المنضمة اليه واما علما العربية فقد اكتفوا في الدلالة الحسنة
وقالوا هي كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع فلم يجب عندهم
في ذلك التعلق المقتضي لفهم المعنى الآخر ان يكون عقليا بل يكفي هناك ان يكون مما مسه اعتقاد
المخاطب اما بعرف عام اى امر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجرأة او عرف عام سوا
كان عرفا خاصا كما بين التم والبطلان عند المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كما بين اقدام
على امر هائل وجرأة وبين الحجامة وكما بين البخل والجود في مقام التمليح والتهكم
الى غير ذلك من التعلقات المتفاوتة والضابط ان يعتقد المخاطب بين المفهومين ارتباطا
يصح به انتقال ذهنه من احدهما الى الآخر سواء كان ذلك الارتباط مستندا الى العقل او العرف
او غيرهما اذ حينئذ امكن المتكلم ايجاد له ويتيسر ان يطمع في مخاطبه ذلك اى مخاطبه الذي يعتقد
ذلك التعلق المصحح للانتقال مطابقا كان اعتقاده للواقع او غير مطابق فيحال امكنه
الشيء اى فذوق عليه قوله واذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة اى على
تراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة عليه جعل التراكيب كالمركوبات فادخل فيها كلمة على وذلك

عليها الصور بناء على ان نظم الكلام كالصناعة والمعنى بمنزلة ما يقع فيه الصياغة من الذهب

والفضة فكما ان حسن المصوغ يظهر بصورته كذلك حسن المعنى يظهر بنظم تركيبه ولو تعرف

الصوغ مع تقدمها معنى لانها ذكرت هناك بعبارة اخرى على لفظ طرق فكانها عرفته

وفيه نعم ان المراد بالصور ههنا هو المعانى الاولى التى يتوصل بها الى المعانى الثوانى التى هى

المقاصد والاغراض مع ان المراد بالطرق فيما سبق هى التراكيب اللفظية قطعا فبعد بعد

عن رعاية الملايمة مع قوله واذا عرفت قوله وهى الانتقال اى الدلالة العقلية فانها الانتقال

من معنى الى معنى وجوز عود الضمير الى الدلالات العقلية بناء على ان الانتقال مصدر يتناول

القليل والكثير ولان لفظ معنى فى الاصل مصدر فيجوز اطلاقه على المتعدد فكانه قيل هى

الانتقالات من معانى الى معانى فان قيل المقصود ههنا هو الدلالة العقلية للالفاظ وما ذكر

فى تفسيرها قد يتحقق من غير ان يكون هناك لفظ اصلا اجيب بان المراد بها الانتقال من

معنى الى معنى عن اللفظ فلا اشكال واعلم انه قد يفسر الدلالة اللفظية بالانتقال من اللفظ

الى المعنى وتفسر ايضا بفهم المعنى من اللفظ وبفهم السامع منه المعنى وكل ذلك من المسامحات

التى لا تخل بالمقصود وذلك لانه لا شبهة فى ان تلك الدلالة صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه

كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن فاذا فسرت بالانتقال او باحد الفهمين لم يلتبس

على ذى مسكة ان الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفة قائمة باللفظ لكنها

مبنية ابناء ظاهرا عن حالة قائمة به هى كونه بحيث يترتب عليها ما ذكر قوله كاللزوم

احدهما للآخر هذه الكاف معجمة بحسب المعنى على طريقة ما يقال العنصر اما خفيف مطلق

كالنار واذ قصده الى ان العلاقة بين المعنيين هى لزوم احدهما للآخر بوجه من الوجوه اى سواء

كان لزوما عقليا او عرفيا عاما او خاصا او اعتقاديا محضا كما مر وفيه منكر على اقدمه

اشارة الى هذا التعميم كانه قيل بسبب علاقة ما من العلاقات ولو حمل الكاف على التمثيل

وجعل اللزوم اخص من العلاقة لم يترتب الجزاء الذى هو قوله ظهر لك ان علم البيان

مرجعه اعتبار الملازمات على الشرط الذى رتب عليه اعنى قوله واذا عرفت مع ما فى

حيزه واراد بالملازمات بين المعانى اللزومات بينها ويشهد لذلك انه قسم اللزوم عقيبه

الى ما يكون من الجانبين او من جانب واحد واطلاق الملازمة والتلازم ايضا على معنى

اللزوم كثير منه ما يقال بين هذين الشيئين ملازمة متعاكسة او غير متعاكسة وظاهر ان ذلك

الجزء لانها الكل حقيقة وان لم يسم لازما اصطلاحا كان التضمن والالتزام معا داخلين فى

ضابطة فى اعتبار الملازمات بين المعانى وان كان اختلاف اللزومات فى الالتزام

١٦٨

فان قلت الذي عرف فيما سبق هو ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتاتى في الدلالة الوضعية بل في العقلية واللازم من هذا ان لا يعتبر الوضعية وحدها لكنه جاز اعتبارها له مع العقلية بان يكون في ايضا مرتبة من مراتب الوضوح فلم يظهر ان مرجع البيان اعتبار الملازمات بين المعاني قلت قد سبق منه ان التراكيب التي يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها وقد مرّ منا اشارة الى ذلك في حد علم البيان فتذكر قال ثم اذا عرفت لما فرغ عن تحقيق ما هو موضوع البيان اعني الدلالة المختلفة في الوضوح وهي الدلالة العقلية بنوعيها شرع في ضبط مجملات اصول هذا الفن لتزداد بصيرة الطالب في تحصيله كما فعل مثل ذلك في اوايل الفصل الاول قوله كالذي بين الامام والخلف بحكم العقل اراد ان العقل يحكم بان ما لا حدى هاتين الجهتين من الاجسام كانت له الجهة الاخرى قطعا ولم يرد ان تعقل كون شي امام آخر يستلزم تعقل كون الآخر خلفه فانه بط قطعا الا ترى ان الشخصين المتواجهين كل منهما امام الآخر نعم تعقل كون الشي متقدما على غيره يستلزم تعقل كون ذلك الغير متاخرا عنه لانهما متضايفان متلازمان وجودا وتعقلا واما الامام بمعنى الجهة فانه مضاف لا الى الامام لا المخالف الذي يلازمه وجودا فقط وانتقال الذهن من الامام الى الخلف كانتقاله من السواد الى البياض قوله بحكم الاعتقاد اي بحكم الاعتقاد الناشي من العرف العام اذ جرت عادة الجمهور وتعورف فيما بينهم ان طويل القامة اذا كان له نجاد اعني علاقة سيف كان طويلا وبالعكس والعلم يستلزم الحيوة استلزاما كليا بحكم العقل دون العكس والاسد يستلزم الجراة استلزاما كليا بحكم الاعتقاد الناشي من تعارف الناس بلا عكس قوله ظهر لك ان مرجع علم البيان اعتبار هاتين الجهتين هو جواب لقوله ثم اذا عرفت ويرد عليه انه لا مدخل لمعرفة انقسام الملزوم الى قسمين في هذا الظهور اذ يكفيه ان يقال الانتقال لزوم بين الشيئين كان احدهما ملزوما والآخر لازما فالانتقال اما من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم فظهر ان مرجع علم البيان اعتبار هاتين الجهتين ويجاب بان الانتقال من اللازم انما يمكن اذا كان ملزوما ايضا كما سنذكره فكانه قال ههنا جهة الانتقال من لازم ... لا ملزوم فيثبت لذلك التقسيم مدخلية ما في هذا الظهور قوله ولا يبك الشبهة في انتزاع المول عليها ضم الباء من اراب بمعنى راب اي اوقعه في ريبه في شك وقد يروى بفتحها ايضا والمقصود ان النظر الى ظاهر الانتقال من احد لازمي الشي الى الآخر كما في المثال المذكور يوهم ان هناك جهة ثالثة فلا ينحصر مرجع البيان في تلك الجهتين لكنك

اذا تاملت عرفت ان مرجع هذا الانتقال الى ما ذكر من الانتقالين لتركبه منهما فانه اذا
سمع لفظ البياض مطلقا تبادر الفهم الى الكمل انواعه فينتقل منه الى ملزومه الذى هو محله
اعنى الثلج ثم ينتقل منه الى لازمه الاخر اعنى البرودة فليس للانتقال الواحد فرد سوى
ما ذكرناه ولقايل ان يقول اذا اجتمع هذان الانتقالان فى لفظ واحد باطلاق واحد
لزم ان يجعل مجازا وكناية معا فان الحاه الى تكلف تاويل يدرجه فى احدهما فقط فقد
اهاح ذلك التاويل المهم له جدا والفا فى قوله فمرجعه ما ذكر تعليل للنهى من الادابراى
لا يرتبك لان مرجعه ما ذكر قوله قد سبق ان اللزوم دفع لان يتوهم ان النبات ليس لازما
للغيث اى هو لازم له بوجه من الوجوه التى اشرنا اليها وذلك كاف لنا فى ارادته بلفظ
الغيث وان لم يكن لازما له لزوما عقليا ولما كان المثال المذكور اعنى قوله رعينا غيثا
توضيحا للقاعدة القايلة بان الانتقال فى المجاز انما هو من الملزوم الى اللازم صح اولا
ثم اشار الى دفع ما يرد على القاعدة بقوله واما نحو قولك امطرت السماء نباتا اى عينا
والمراد بقوله وفصل ترجيح المجاز الكلام المشتمل على بيان ترجيح المجاز على الحقيقة والكناية
على التصريح وان لم يكن معنونا بفصل ومحصل ما يطلعك عليه ذلك الفصل من
كيفية الانحطاط هو ان الانتقال من اللازم الى ملزوم معين يعتمد مساواته اياه اولا يتصور
انتقال من العام باقيا على عمومه الى الخاص بل لا بد ان يعتبر معه ما يصير به مساويا له وعند
التساوى يكونان متلازمين فيكون الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من
الملزوم الى اللازم فينخرط بهذا الطريق نحو امطرت السماء نباتا فى سلك رعينا الغيث
من جعله نحو امطرت السماء نباتا من المجازات المنتقل فيها من اللازم الى الملزوم لا من
الى منتقل منها من الملزوم الى اللازم تنبيه على انه يريد بالملزوم المستتبع وباللازم التابع
وباللزوم التبعية اذ لو اريد باللزوم الانفكاك توجه من الوجوه السابقة كان النبات ملزوما
عرفيا للغيث كما انه لازم له ايضا كذلك فلم يتجه السؤال ولا احتيج الى ما اعترف بانه تكلف
ارتكبه رعاية للضبط فان الانتقال فى المجاز ابدا من الملزوم الى اللازم وفى الكناية بالعكس
ولو اعتبر اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك فى الجملة وحكم بان الانتقال مطلقا من الملزوم الى
اللازم واقتصر فى الفرق بين المجاز والكناية بان المجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى دون
الكناية كما فعله غيره لكان اقرب قوله وان الكناية بكسر الهمزة عطف على قوله فان
المجاز قوله فلا تصادق بان يكون طول القامة ملزوما لطول النجاد وفيه ايضا تنبيه
على ان الملزوم واللازم بما المستتبع والتابع الا ترى ان طول النجاد اولى بان يكون ملزوما

امتناع م

اذ لا حاجة الى الطلب بارد مخ

لطول الفاصلة من عكسه اذا اريد باللزوم امتناع الانفكاك في الجملة قوله فلا علينا اي اذا كان
انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية المتمايزين بان الانتقال في احدهما من الملزوم
وفي الآخر من اللازم فلا باس علينا ان نتخذ كلاهما اصلا على حدة فانه الانسب بذلك
التمايز والاليق لحسن التعليم قوله واذا لا يخفى شرط جوابه فلا عتب بالتا الفوقانية اي لا عتاب
ولا لوم والمط بيان وجه تقديم المجاز على الكناية في تقرير مباحثهما وهو ان الكناية
نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد وذلك لان الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم وهذا
طريق واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر زايد على ذلك اللزوم الذي باعتباره
كان الملزوم ملزوما واللازم لازما والانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وهذا طريق
غير واضح بنفسه بل يحتاج فيه الى ان يعتبر امر زايد على ذلك اللزوم وهو كون ذلك اللازم مساويا
للملزوم او اخص منه حتى يصير كانه ملزوم لملزومه لما مر ان العام من حيث هو عام لا يتصور
منه الانتقال الى خاص معين وفي قوله وهو العلم بكون اللازم مساويا مسامحة لان المعتبر
هناك هو المساواة او الاخصية لا العلم باحدهما وانما جوز كون اللازم اخص بناء على ما مر من ان
المراد باللازم هو التابع وقد يكون اخص من متبوعه ولا يخرج بذلك عن كونه لازما بوجه من
الوجوه المعتبرة عند ارباب اللغة لا يقال اذا كان اللازم اخص كان الملزوم اعم فلا يكون
طريق الانتقال في المجاز واضحا بنفسه بل يحتاج فيه ايضا الى اعتبار امر زايد بجعل اللزوم
مساويا او اخص لانا نقول المتبوع هو الاصل فاذا حصل في الذهن فالظاهر الغالب ان يلاحظ
معه تابعه وان كان اخص منه بخلاف التابع فانه فرع فقد لا يلاحظ معه متبوعه المعين
الا اذا كان مساويا لذلك المتبوع او اخص منه فان قلت قد يكون الانتقال في المجاز من التابع
كما في السماء امطرت نباتا فلا يكون واضحا بنفسه قلت قد عرفت انه تكلف في مثل ذلك
ادرج التابع في حكم ما هو متبوعه هذا وقد قيل كون اللازم اخص انما هو في الملزومات
الجزئية دون الكلية ورد بانه لم يعتبر الملزوم الجزئي فيما تقدم حيث لم يجعل العلم لازما
للحيوة فتامل والاصوب ان يتمسك في تقديم المجاز على الكناية بانه ينزل في ارادة المعنى الاصلي
دونها منزلة منها منزلة المفرد من المركب قوله ثم ان المجاز يريد به ان يبين ان التشبيه اصل
ثالث من اصول هذا العلم مع وجوب تقديمه على الاصلين الآخرين ولما كان احد الاصلين
المذكورين هو المجاز [illegible] استعارة وكان المبني على التشبيه هو الاستعارة دون المجاز
مطلقا صدر الكلام بذكر المجاز وعقبه بانه اراد به الاستعارة فالضمير في قوله من حيث انها
للمجاز بتاويل الاستعارة وقوله من فروع التشبيه خبر انها وقوله لا تتحقق بتانيث الضمير خبر

اشارة الى ان المجاز بعينها آخر علمها ونبه في بيان انما مرجع علم البيان كما ريكنه الى المنتقل اصلا في الناس لك [illegible] الى الاول هو التابع الاول 5

لما صح في الكناية الاستعارة الاعم باقيا على عمومه الاخص بالكلية عن [illegible] 5

وكان المبني على التشبيه هو الاستعارة دون المجاز مطلقا صدر الكلام بالمجاز وفيه انه اراد به الاستعارة 5 نسخه

ثان او بيان المعنى الاول وقوله تستدعى بتانيث الضمير ايضا المراد المجاز وقوله
حيث نقيله لتستدعى قدم على معلله وانت خبير بان ما قرر ديستدعى تقدم التشبيه على
الاستعارة وجوبا وعلى المجاز مطلقا استحسانا كيلا يقع الفصل به بين انواع المجاز واما
اخرج اصلا ثالثا فلا يستدعيه اصلا بل الواجب ان يجعل مقدمة خارجة من مقاصد
هذا الفن وبعيده ما قيل من ان دلالة التشبيهات من حيث هي تشبيهات دلالة وضعية
لا عقلية واعتذر عن ذلك بانه وان كان في الحقيقة مقدمة خارجة لكنه لكثرة مباحثه و
اقسامه وعموم تفاصيله واحكامه وتشعب فروعه كما اشار اليه بقوله من فروع التشبيه وقوة
نفعه في المطالب البيانية كما سيشير اليه قد ارتفع عن ان يجعل مقدمة فلهذه الضرورة
جعله اصلا ادعائيا لا حقيقيا ولا يذهب عليك ان هذا تكلف بارد اراد المص توجيه
بالمبالغة في العبارة حيث قال هنا فلا بد من ان ناخذه اصلا ثالثا مع انه قال في الاصلين
الحقيقيين كان علينا ان نتخذهما اصلين والصواب في هذا المقام ما حققه بعض مشايخنا
وهو ان اللفظ بتوسط الوضع انما يفيد المعنى الموضوع له وما له علاقة معه بحيث ينتقل
الذهن من الموضوع له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم باللازم فاللفظ ان استعمل في الموضوع
له كان حقيقة وان استعمل في لازمه فاما ان يكون هناك علاقة المشابهة او غيرها
فعلى الاول ان كان معه قرينة تمنع ارادة المعنى الموضوع له كان استعارة وان لم يكن
كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان لم يكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة فاذا
ضمت الاستعارة الى المجاز المرسل للاشتراك في مطلق المجاز صارت ثلاثة ويظهر من هذا
ان التشبيه اصل حقيقي من اصول هذا الفن الا ترى ان له مراتب متفاوتة في الوضوح وان فيه
من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى كما يشهد له قوله فهو الذي اذا مهرت فيه
ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني وما يقال من ان المقصود الاصلي في التشبيهات
هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجهه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهوم وضعا
بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم
الوضعي ولا شك ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا مقدمة للاستعارة ايضا فاستحق التقديم
قطعا قال الاصل الاول قد ذكرنا آنفا ان كل واحد من المجاز والكناية والتشبيه اصل من
علم البيان ومقتضى ذلك ان يقول هنا الاصل الاول من علم البيان هو التشبيه او يقول المجاز
عن الاصل الاول هو الكلام في التشبيه لكنه لما جعل مقاصد الفصل الثاني اصولا ثلاثة جعل
مقاصد الفصل الثالث اصولا ثلاثة جعلها ايضا عبادات سوى المقدمة اصولا ثلاثة بمنزلة الفصل

كاننك هذا المعنى المراد ليس بما المعنى الصحيح ... بين الوجه والبدر ... ارادة هذا المعنى ... المشابهة ... فتامل

والاول

الابواب والكتب اطلاق الاسم المدلول على الدال على قياس ما سبق منه في الفنون الاربعة
ز قانون الخبر فلذلك قال الاصل الاول من علم البيان اى من فصله في الكلام في التشبيه قوله
اشتراكا عطف على طرفين وقوله مثل بالنصب صفة لاشتراكا ماخوذا مع قوله وافتراقا
قوله او بالعكس اى او ان يكون الامر بعكس ما ذكر وهو ان اشتركا في الصفة ويختلفا في
الحقيقة اما في تمامها كطويلين جسيم وخط او في بعضها كطويلين انسان وفرس واقتصر على
ذكر الثاني لانه ابعد من الاول في ان يعد اختلافا في الحقيقة وليس فيما ذكره على سبيل التمثيل
دعوى حصر حتى ينتقض بالاشتراك في بعض الذاتيات والاختلاف في الحقيقة وقوله صفة
تمييز وطولا بدل منها او نصب بتقدير اعنى وكذا الحال في حقيقة وانسانا قوله والا اى وان
لم يكن من الطرفين اشتراك من وجه وافتراق من وجه آخر لم يصح التشبيه لانك حكمت بما يدل
على عدم صحته وهو ان ارتفاع الاختلاف الخ ثم انه قدم في البيان التنبيهى بطلان
عدم الاشتراك لان الاشتراك داخل في مفهوم التشبيه فبطلان عدمه اظهر من بطلان عدم
الافتراق الذى هو لازم التشبيه خارج عن مفهومه وحاصل ما قرره ان ارتفاع الاختلاف
بين الطرفين من جميع الوجوه حتى التعين الذى هو ادناها يابى التعدد واذا لم يكن تعدد لم يكن هناك
الا شئ واحد وحينئذ يبطل التشبيه الذى هو وصف الشئ بمشاركة المشبه به في امر لان الشئ الواحد
لا يتصف بنفسه اى بمشاركة نفسه في امر ضرورة ان المشاركة في امر لا تعقل الا بين شيئين
متغايرين متعددين وان ذلك الامر ايضا وان ارتفاع الاشتراك بينهما يقتضى ان يكون التشبيه طلبا
لوصف الشئ بالمشاركة حيث لا مجال لوصفه بها اصلا فيكون باطلا ايضا قوله وان التشبيه
عطف على فاعل لا يخفى اعنى قوله ان التشبيه مستدع وكذا وان حاله عطف عليه ايضا وقوله
هذا القدر المجمل لا يحوج جملة معترضة لقوله لا يخفى قرره بها لبنى عليه قوله انما المحوج الى المعنى
ان هذا القدر المجمل وان استغنى عن دقيق النظر وكفاه ادنى تنبيه على بعض ما احتاج منه
لا توضيح كما مر لكن تفصيل مضمونه ما عدا الافتراق محوج الى الانظار الدقيقة وهو اى ذلك المضمون
طرق التشبيه وما عطف عليه وانما قال ادعوها بدلا او بعيدا تنبيها على ان بعد التشبيه بحسب
غرابته كما ان قربه بحسب ابتذاله وشهرته وجعل النظر في كل واحد من المطالب الاربعة نوعا
على حدة رعاية لحسن البيان ووجوه التعليم قال النوع الاول النظر في طرفي التشبيه قدم هذا النظر
على الانظار الثلاثة الباقية لان المشبه والمشبه به هما العمدة في التشبيه فان وجه الشبه يكون
امرا مشتركا بينهما والغرض منه يعود اليهما وحال التشبيه صفة لما هو متفرع عليهما وحصرهما
في اقسام اربعة الاول ان يكونا مستندين الى الحس اى مدركين باحدى الحواس الخمس الظاهرة المشهورة

ايعنيان هناك قسم ثالث مغاير للقسمين المذكورين

كاشتراك الانسان والفرس
في الجسمية مع الاختلاف في
الحقيقة

ذكر اولا ان التشبيه يستدعى طرفين وبيّن مع
اشتراكهما وافتراقهما لان التشبيه لا يصح
الا لغرض وانحصار نفس افترق
على ذلك على استدعائها الاشتراك والافتراق

واورد له امثلة بعد ذلك الحواس وقوله كالخد عند التشبيه بالورد المراد به كالخد والورد عند
تشبيه الاول بالثاني وقس على هذا سائر الامثلة والاطيط صوت القتب والقراح
جمع قروح بالتشديد وقوله بالعنبر اي برائحة العنبر وكالريق اي وكطعم الريق عند التشبيه
بطعم الخمر وكالجلد اي وكلين الجلد الناعم عند التشبيه بلين الحرير فقد تسامح في العبارة
بظهور المراد وجاز ان يقال بني الكلام على ما تعورف بين الناس من قولهم شممت العنبر
وذقت ريقه والخمر ولمست جلده والحرير فقد عدت هذه الاجسام محسوسة بالشم
والذوق واللمس اي المحسوس بما حل فيها من الكيفيات قوله واما يستند الى
هو المعدوم الذي يركبه المتخيلة من المحسوسات المتادية من الحس الظاهر المستند الى الخيال
فهو وان لم يكن محسوسا بنفسه الا ان كل واحد من الامور التي ركب هو منها محسوس كاعلام
ياقوت منشر على رماح من زبرجد فانها ليست محسوسة بذواتها بل بموادها واما
الشقيق فهو مبصر حقيقة فليس الكاف فيه قوله كالشقيق داخله على المشبه به وانما ذكره اشارة
الى البيت الذي سيلة والورق بفتح القاف والراجل تشبيه بعيران والمدود المنشود
من نشر والصعد واذا الزيت الخيالات فيه قرن الخياليات بالحسي بما يدركه هو
او مادته باحدى الحواس الظاهرة وانما اورد كلما اما الامثلة ذكر الحسي وكان المستند الى
الخيال قريبا منه كان مظنة ان يتردد فيه السامع ان حاله ماذا هل يعد قسيما برأسه
اولا وقد نبهناك فيما سبق على مثله غير مرة الثاني ان يكونا مستندين الى العقل اي مدركين
به واورد له مثالا واحدا الثالث ان يكون المشبه معقولا والمشبه به محسوسا واورد له امثلة
ثلثة اشعارا بكثرة تشبيه المعقولات الخفية بالمحسوسات الظاهرة الرابع عكسه واقتصر فيه
على مثال واحد تنبيها على قلته نظرا الى اصله قوله واما الوهميات اراد بالوهمي ما لم يحس
به والا مادته ووصفه بكونه محضا اعلاما بانه صورة يخترعها الوهم من عند نفسه باشتغال
المخيلة من غير ان يركبها من المحسوسات كما في الخيالات فان المنية حين كانت مهلكة
بلا تفرقة بين نفاع وضرار شبهت في ذلك بالسبع فاخترع بها الوهم صورة تكون آلة الهلاك في
هذا الاهلاك تشبيها بالمخلب او الناب المحقق للسبع وكذا الحال تبين الاشيا وتدل
عليها كالانسان فيخترع لها الوهم صورة هي آلة لها في ذلك تشبيها بالانسان ولعدم
فرق الوهمي ما لم يدرك هو ولا مادته بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها اذ
مينوه بذلك عن العقلي المحض وعن الوجداني وينبه ايضا على ان ليس المراد بالوهميات المعاني
الجزئية المدركة بالوهم كما انه ليس المراد بالخيالات الصور المرتسمة في الخيال ولما الحق الوهميات والوجدانيات

المدركة بالقوى الباطنة اما العقليات فمن العقل بما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحس الظ
فيقابل حاصل المفسر بما تقدم وتقسيمان المدركات باسرها فيظهر انحصار الطرفين في تلك
الاقسام الاربعة قوله فاعرفه اى فاعرف كون الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات
كما عرفت كون الخيالات ملحوظة في قرن الحسيات والفايدة في ذلك تقليل الاقسام وتسهيل
امر الضبط على المتعاطى للمرام قال النوع الثالث النظر في وجه الشبه قدمه على النظر في
الغرض لان وجه الشبه داخل في مفهوم التشبيه كالطرفين دون الغرض واشار قبل الشروع
في تقسيمه الى مقدمة نافعة فيه وهى ان وجه الشبه يحتمل تفاوتا كثيرا ومجمل هذه المقدمة
ان وجه الشبه اما حقيقة لطرفيه سواء كان تمامها او بعضا منها واما صفة لهما اى الصفة
اما حسية اى مدركة بالحواس الظاهرة واما عقلية وهى ما عدا الحسية والعقلية اما حقيقية
اى موجودة في الخارج واما اعتبارية لا وجود لها فيه والحقيقية اما ملتئمة من اجزاء مختلفة واما
بسيطة ليست كذلك والصفة ايضا اما مرجعها امر واحد او اكثر ليكشف بهذا القدر وليرجع
الى تفصيلها منقول قوله الحصر التشبيه جار مجرى الشرط وجوابه ما ستعرفه وضمن
الحصر معنى تردد فلذلك قال بين ان يكون الاشتراك بالحقيقة وبين ان يكون الاشتراك بالصفة
بتكرار لفظ بين وادعى انحصار التشبيه في الاشتراك بالحقيقة والاشتراك بالصفة
بناء على انه اراد بالحقيقة من معنى الذاتي مطلقا اعنى ما لا يكون خارجا فيقابل الصفة قطعا
ولذلك مثل الجسمين ابيض واسود على الاطلاق مع ان الجسمية بعض من تمام حقايق الاجسام
والاشتراك في الحقيقة المذكورة في صدر الاصل الاول اراد به الاشتراك في تمامها فلذلك مثل
بالانسان والفرس المختلفين في الحقيقة ولفظ مثل نصب على انه حال من فاعل ان يكون اى
مثل اشتراك جسمين في الجسمية وافتراقهما في البياض والسواد قوله وكذا مثل انف ومرسن
فلما كان في اشتراكهما في حقيقة واحدة نوع خفاء فصله وبين ان حقيقتهما هى العضو المخصوص
الذى هو طريق الشم وان افتراقهما بوصفين اعتباريين هما الاختصاص بالمرسومات
اى الحيوانات التى تجعل الرسن في انوفها وصرح بلفظ الاتصاف بينهما على ان الاختصاصين
خارجان عن حقيقتهما المذكورة لا يقال قد علم مما ذكره في فصل المجاز الذى لا يقيد
ان الانف والشفة والرجل مطلقة متناولة الانسان وغيره وان المرسن والجحفلة والحافر
مخصوصة بغير الذوات فالصواب ان يقال وانما يفترقان بالاختصاص بالمرسومات
وعدمه لانا نقول ما ذكره هناك من الاطلاق انما هو بحسب اصل الوضع وما ذكره هنا من
الاختصاص بالانسان انما هو بحسب عرف الاستعمال الطارى على اصل الوضع فلا منافاة

وفي تمثيله للافتراق بالحقيقة بجوهر وعرض لا بما كان في شيء من الذاتيات اعني الجسم والخط تاييد لما ذكرناه من انه اراد بالحقيقة هنا معنى الذات مطلقا قوله قال الوصف ابتدا بتقسيم الوصف مع تاخره في الذكر لكونه اوفر اقساما واكثر وقوعا في وجه الشبه وفي هذا الكلام حذف تقديره وحين انحصر الوصف فحذف ودل عليه ما ذكر بعد الوصف اعني قوله حين الحصر وكذا الحال في قوله والعقلي ايضا لما انحصر اي لما انحصر التشبيه وجواب الكل واحد اعني قوله ظهر لك مما ذكر فلا اختلال في عبارته اصلا قوله كالكيفيات الجسمية اراد بها الاوصاف الجسمية لا المصطلح عليها اعني ما هو من مقولة الكيف ولذلك عد فيها ما ليست من تلك المقولة قطعا كالمقادير والحركات ولفظ مثل مجرور على انه بدل من الكيفيات وقيل منصوب على الحال منهما وذكر لفظ الاتصاف تصريحا بانها اوصاف وتقدير ان المثل مبر لا يجب ان يكون عين ما اضيف اليه مثل وقدم الالوان لكونها مبصرة بالذات كالاضواء وكانه جعلها داخلة في الالوان كما زعم بعضهم فلم يصرح بها وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قربها في الابصار من المبصرات بالذات والشكل هيئة تعرض للمقدار من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر والمقدار ما يقسم اما في جهة ويسمى خطا او في جهتين ويسمى سطحا او في ثلاث ويسمى جسما والاخيران يعرض لهما الشكل دون الاول فان طرفي الخط اعني النقطة لا يتصور احاطة بد قوله وما يتصل بها اي بالمذكورات من الحسن والقبح التابعين للخلقة المركبة من اللون والشكل وغير ذلك كالاستقامة والانحنا والاستدارة العارضة للمقادير وكالسرعة والبطوء والتوسط العارضة للحركات قوله من الاصوات الضعيف وصف الاصوات بعوارض متقابلة اشعارا بانها حقيقة واحدة تختلف بامور خارجة عن ماهيتها وذكر لفظ الانواع في الطعوم وفي الروائح اشارة الى ان كلا منها حقائق متنوعة واكتفى عن تعداد انواعهما بالشهرة عند الجمهور وقدم في الملموسات الكيفيات الاربع المسماة باوائل الملموسات اعني الحرارة والبرودة المسماتين بالفاعلتين واليبوسة والرطوبة المسماتين بالمنفعلتين واعاد لفظ من في قوله ومن الخفة والثقل لمكان الاختلاف اذ قد يفسران بالمدافعة الصاعدة والمدافعة الهابطة كما في الزق المنفوخ فيه اذا سكن تحته في الحجر المسكن في الهواء وح كانا ملموسين بلا ريبة وقد يفسران بمبدأ هاتين المدافعتين فيقع الاشتباه في ملموسيتهما واراد بانضاف الى الملموسات المذكورة مثل اللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة قوله ويجوز ان يكون مستندا الى العقل مريد به ان الحكم

الوصف مستدلا الا انس كما عرفته فيكون الحصر بالوصف في الحسي والعقلي ظاهرا قوله
والعقلي يعني كما ان مطلق الوصف انقسم الى الحسي والعقلي كذلك الوصف العقلي منقسم
الى حقيقي اي موجود في الخارج واعتباري لا وجود له فيه ولفظ مثل بالجر بدل عن الكيفيات
والمعرفة ادراك متعلق بالمفرد والعلم ادراك متعلق بالنسبة التامة الخبرية والكرم ايثار
الغير بالخير والسخا افادة ما ينبغي لا لعوض والغريزة ما جبل عليه الانسان من الاوصاف
والخلق ملكة يصدر بها عن النفس افعاله بسهولة ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية
لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على
الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري واورد للشيء امثلة اربعة فان كون الشيء
مطلوب الوجود او مطلوب العدم عند النفس وكونه مطموعا فيه او بعيدا عن الطمع امور نسبية
لا وجود لها فيما وصف بها ثم مثل للاعتباري الذي ليس نسبيا بقوله او نسبي تصوري
وهمي محض وهو عطف على قوله بكونه مطلوب الوجود وذلك مثل اتصاف السنة وكل
ما هو علم بما يتخيل فيهما من البياض والاشراق واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما
يتخيل منهما من السواد والاظلام وبهذا التمثيل ظهر ان العقلي في وجه الشبه يتناول
الوهمي كما بيناه وله في الطرفين على ما مر قوله ومن المعلوم عندك هذه جملة ابتدائية ليست
الواو فيها للعطف لانما تقدم من كلام اعني الشرط وجزءه فكيف يعطف عليه كلام تام
بل هي للحال فقيل من قوله والعقلي ايضا لما الحصر والاولى ان يكون حالا من قوله لما
لحصر الشبه في الحقيقة والوصف ولحصر الوصف مطلقا في الحسي والعقلي ولحصر الوصف
العقلي في الحقيقي والاعتباري والحال ان من المعلوم عندك ان الحقائق منقسمة الى البسائط
وذوات الاجزاء المختلفة وان الصفات ايضا كذلك وكان الانسب بسياق كلامه ان يقول
والحقائق حين انحصرت بين كذا وكذا الا انه جنب الافتنان في العبارة وقوله وذوات
الاجزاء المختلفة يدل على انه لم يرد بالبسيط ما لا جزء له اصلا بل ما ليس له اجزاء مختلفة
المهية سواء لم يكن له جزء اصلا او كان له اجزاء متفقة الحقيقة وفائدة قوله مما ذكر ان
الانحصارات السابقة في نفس الامر لا يستلزم ان يظهر للمخاطب احتمال وجه الشبه
للتفاوت بل المستلزم له ذكر ما ذكر فتذكر قوله منقول شروع في التقسيم بعد التنبيه
على احتمال التفاوت والانقسام قوله وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا لم يرد
بكونه واحدا ان لا يكون له جزء اصلا بل اراد كونه بحيث يعد في متعارف اللغة امرا واحدا
سواء كان حقيقة لا جزء لها كمفهوم الجوهر مثلا او لها جزء لكن اعتبر اجزاؤها منضما بعضها

لا بعض ووضع بازا مجموعها لفظ مفرد فانها بهذا الاعتبار يعد امرا واحدا كمفهوم الجسم
والحيوان والانسان او كان وصفا واحدا على احد هذين الوجهين قوله اما حقيقة
ملتئمة اى حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة التيام بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها
الى بعض وقصده الى مجموعها حتى تصير تلك الكثرة بالاخرة كشئ واحد وقد صرح بهذا
المعنى فى الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها هيئة واحدة وانما
حملنا التيام الحقيقة على ما ذكرناه لانه اذا شبه زيد بعمرو فى الانسانية مثلا كان وجه
الشبه امرا واحدا لانه حكم الواحد كما اذا شبه الخد بالورد فى الحمرة عد وجه الشبه وصفا
واحدا مع تركبه من جنسه وفصله والظاهر انه اراد بكون الحقيقة بسيطة او ذات اجزا
مختلفة ويكون مرجع الوصف امرا واحدا او اكثر على ما ذكره اولا ما فصلناه هيهنا من معنى
الوحدة والالتيام من الكثرة وح يظهر ارتباط اول التقسيم باخر المقدمة هذا والحصار
وجه الشبه فى هذه الاقسام الثلثة ظاهر لانه اما واحد او كثير والكثير اما يقصد اشتراك
الطرفين فى مجموعه من حيث هو او فى كل واحد واحد او يقصد اشتراكهما فى كل واحد وقد قسم
القسم الاول منها الى خمسة اقسام لان الواحد اما حسى وطرفاه حسيان قطعا واما عقلى وطرفاه
اربعة اقسام والقسم الثانى الى قسمين لان ما فى حكم الواحد اما حسى واما عقلى والقسم الثالث
الى ثلاثة اقسام لان المتعدد اما كله حسى او كله عقلى واما بعضه حسى وبعضه عقلى فالاقسام
التى ذكرها عشرة قال اما الاول قوله لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس جهة اى معنى
يجعل وجه شبه سواء كان حقيقة او صفة وهذا حكم بديهى فان ما لا يحس بنفسه لا يحس
بشئ فيه واما العقل فانه يدرك من المعقولات والمحسوسات معا لانه معقولة فوجه الشبه
العقلى يعم انواع الطرفين الاربعة المذكورة فيما سبق اعنى كونهما حسيين او عقليين او كون المشبه
عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس وهذا معنى قول علماء هذا الفن التشبيه بالوجه العقلى
اعم اى اعم وجودا وتنا ولا وليس البتة فى قوله بالوجه صلة للتشبيه بل هى للملابسة
فى موضع الحال والعامل فيها اعم اى التشبيه كائنا بالوجه العقلى اعم منه كائنا بالوجه
الحسى قوله فالحسى عثيل لوجه الشبه الحسى بالحس باحدى الحواس الخمس الظاهرة والمعنى
كالحمرة اذا شبه الخد بالورد فيها وكذا الحال فى ساير الامثلة والهمس هو الصوت الخفى وهو
الاقدام الخفى ما يكون من صوت القدم والمراد بالخفاء ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله وفى
قوله على زعم القوم اى المولعين بغرسها دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه قوله وههنا نكتة
النكتة هى اللطيفة المستخرجة بالفكرة المؤثرة فى القلب من نكت الارض نكتا اذا اثر فيها

تحو

١٧٣

بنحو قضيت في العقيق يرجع الشي الى حقيقته بحيث لا ينوبه شبهة قوله باى ان يكون عقليا اى يلزم ان يكون حسيا لما ذكره من ان وجه الشبه لا بد ان يكون امرا كليا مشتركا من طرفيه فلا يكون مدركا الا بالعقل لان الادراك بالحس مشروط بكون المدرك جزئيا ماديا حاضرا عنده بالضرورة قوله وذلك انه متى كان حسيا اورد تحقيقه على طريقة البرهان الخلفي وفرض كون وجه الشبه حسيا ثم بين انه على ذلك التقدير يجب ان يكون عقليا لا حسيا فيظهر الخلف قوله وقد عرفت اشارة الى ما سبق من ان تشبيه الشي لا يكون الا وصفا له بمشاركة المشبه به اذ يجب ان يكون موجودا في الطرفين قوله وكل موجود اى كل موجود محسوس لان الكلام فيه كما ولقوله لامتناع حصول المحسوس المتعين فله تعين اى تشخص يمتاز به عن جميع ما عداه ويصير بحيث يمتنع فرض اشتراكه ومثل هذا المتعين الموجود في شي سواء كان هذا المتعين جوهرا او عرضا يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا في شي اخر بحكم ضرورة العقل فانه مضطر الى هذا الحكم لا يجد الى الانفكاك عنه سبيلا وبحكم التنبيه على هذا الامتناع ان شئت ان تنبه عليه لنوع خفاء فيه بالقياس الى عقل وانت خبير بان الاعتراض على التنبيهات مما لا يجدى نفعا فلا يحتاج لما يقال من ان المحال كون الحمرة المتعينة موجودة معدومة معا في حين واحد واما ليس هذا لازما مما ذكره انما الذي يلزم منه ان يكون الحمرة المتعينة موجودة في محل معدومة عن آخر ولا استحالة فيه قوله وهكذا في اخواتها اى اخوات الحمرة كالسواد في تشبيه شي بجناحي الغراب وكالبياض في تشبيه ثوب بالثلج الى غير ذلك قوله بل يكون مثله متعلق بقوله فيمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به اى يكون مثل وجه الشبه الموجود في المشبه موجودا مع المشبه به فلا بد ان يجرد هذان المثلان عن التعين حتى يحصل امر واحد كلي مشترك بين الطرفين هو وجه الشبه بينهما ولا شي من الكليات بمحسوس فوجه الشبه الذي فرضناه حسيا لم يكن حسيا بل عقليا هذا خلف وان حمل قوله وكل موجود فله تعين على اطلاقه كان الحكم بذلك اى بان كل موجود له تعين مانع عن فرض اشتراكه خفيا جدا ومستلزما لامتناع وجود الكلي الطبيعي في الخارج ودالا على ان وجه الشبه يجب ان لا يكون موجودا خارجيا وكل ذلك مما لا وجه له الا بيته يحقق ما هو بصدده قوله ويمتنع ان يقال بالغ في بطلان هذا القول حتى جعله ممتنعا ولم يبالغ في قوله فالمراد اشعارا بترتبه على ما سبق اى اذا تحقق ان ليس الحاصل من وجه الشبه المحسوس في طرفيه الا المثلين فنحن نقول مراد القوم بوجه الشبه الحسي حصول المثلين في الطرفين وهذا الكلام ركيك جدا لانه ان اريد به ان وجه الشبه هو المثلان المحسوسان الحاصلان في الطرفين فقد تبين بطلانه بما مر من ان وجه الشبه شي واحد مشترك

والمثلين ليسا كذلك وان اريد ان وجه الشبه حصولهما فليس حصول المحسوس امرا محسوسا
ولئن سلم ذلك فليس حصول المثلين معا ولا حصول احدهما معينا بمشترك بل المشترك حصول
احدهما لا بعينه وهذا ايضا امر كلي قطعا فيكون عقليا لا حسيا والاظهر ان يعترض هنا
بما ذكره غيره من ان المراد بكون وجه الشبه محسوسا او معقولا كون افراده كذلك ويجاب
عنه بانه تسامح واعتراف بان التحقيق في وجه الشبه هو انه عقلي لا حسي قوله فان المثلين
متشابهان وذلك لان المثلين هما المتشاركان في امر واحد خصا وانه متشابهين فمع المثلين الحاصلين
في الطرفين وجه شبه قطعا فان كان عقليا اي امرا واحدا كليا مشتركا بين المثلين المحسوسين
كان المرجع في وجه الشبه الذي جعلناه حسيا هو العقلي في المآل اي ظهر لك انه كان عقليا
لا حسيا لان ذلك الامر الواحد الكلي هو الذي كان مشتركا بين الطرفين في الحقيقة دون المثلين
وان كان حسيا بان يكون مع المثلين الاولين مثلان آخران محسوسان ايضا نقلنا الكلام
اليهما فيلزم اما التسلسل في الامور الموجودة المحسوسة واما الانتهاء الى امر واحد كلي مشترك
هو وجه الشبه في الحقيقة بين الكل وتمام التحقيق موضعه علوم آخرين فيما بطلان التسلسل
مطلقا سواء كان الامور المتسلسلة مترتبة او غير مرتبة ومجتمعة في الوجود او متعاقبة
وسواء كان التسلسل في جانب العلة والمعلول قوله والعقلي كوجود الشيء عطف على قوله فالحسي
كالحمرة وقد عرفت حال الكاف هناك وقد مثل لكل واحد من اقسام الاربعة بحسب طرفيه مثالين
وتنبه باول الامثلة على ان تشبيه الوجود بالعدم في قولك وجود زيد كعدمه تشبيه حقيقي
لا كما زعم الشيخ عبد القاهر من ان المقصود به نفي وجوده كما في قولك هو ليس بشيء هو معدوم
فلا يعد من التشبيه المجسب الظ واراد بالعلم الملكة التي يتوسل بها الى ادراك تفصيل المعلومات
فانها جهة وطريق الى ذلك الادراك على وجه المبتلي في الجملة كما ان الحيوة طريق اليه على
وجه الشرطية واذا فسر العلم بنفس الادراك لم يكن لكونه جهة ادراك معنى واشار بقوله مطلق
الاهتداء بذلك اي بما ذكر من الاصحاب والنجوم الى ان الاهتداء باحدهما الى الطريق الشرعي
وبالآخر الى الطريق الحسي لكنهما يشتركان في مطلق الاهتداء المشترك بين الاهتداء بهذين
والقسطاس قد يستعمل لمعرفة المقدار وقد يستعمل للاحتراز عن الزيادة والنقصان في العدل
ليشبه به في الثاني فلذلك صرح به والمراد بالسنن الطرائق المسلوكة في الدين لا الاحاديث
الرسول عليه السلام حتى يكون محسوسه واذا شبه المحسوس بالمعقول فقد ادعي ان المعقول
بمنزلة المحسوس المشاهد وصار واضحا مشاهدا فصح لذلك تشبيه المحسوس به فبطل ما
قيل من انه لا يجوز لاستلزامه جعل الاصل فرعا وبالعكس قوله وفي اكثر هذه الامثلة الى امثلة

وجه الشبه

وجه الشبه الواحد وقوله في معنى وحدتها اما بدل من قوله في الكثرة او متعلق بقوله تسامح وذلك
لثبوت نوع من التركيب في العراعن المتناثرة وفي كونهما حمق ادراک وفي تحصيل ما بين الزيادة
والنقصان وفي استطابة النفس وفي عدم الجفاء وكذا فيما سبق في الحسي من طيب الرائحة
ولذة الطعم ولين المس شايبة من تركيب بخلاف الحمرة والخفاء والجراة والاهتداء والهدايات
فانها واحدة حقيقة لكونها مدلولة للالفاظ مفردة تفهم هي منها واما تلك الاشياء فانها عدت
من قبيل الواحد لانه لم يقصد في شي منها الى هيئة منتزعة من معان عدة بل قصد في كل منها
الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا وتتمة له على قياس ما سيأتي في طرفي التشبيه
من تقييد المفرد فاعرف ذلك قال واما القسم الثالث فقد سبق ان ما هو في حكم الواحد
اما حقيقة للطرفين ملتيمة من كثرة وما اوصاف لهما قصد من مجموعها الى هيئة واحدة فذكر
هنا انقسامه بوجه آخر وهو انه اما ان يكون مستندا الى الحس او الى العقل وابتدا في
تمثيل الحسي بما يكون اوصافا عدة قصد من مجموعها الى هيئة واحدة ثم عقبه بما يكون حقيقة
ملتيمة وحال الكاف في قوله كسقط الندا ما عرفته غير مرة والمنور اسم فاعل من نور
الشجرة بفتح نورها اي زهرها والمراد بالهيئة الحاصلة من تقارن الصور الهيئة الحاصلة من صفاتها
المذكورة اعني البياض والاستدارة وصغر المقادير وتقاربها كاينة على كيفية مخصوصة
فيما بينها لا منضامة متلاصقة ولا متفرقة متباعدة ينتهي تلك الكيفية المخصوصة
الى مقدار مخصوص للمجموع في الطول والعرض وانما قال في المرأى اي لان كواكب الثريا
كبار المقادير في انفسها والتا في الشاة للوحدة الفارقة بين الواحد والجنس فتطلق
على الذكر والانثى وتفرق بالصفة فيقال شاة جبلي وشاة جبلية على قياس توام وتوامة
انثى والمراد هنا الذكر والابتر المقطوع الذنب والغضا شجرة معروفة ولم يذكر هنا وجه
الشبه لظهوره مما ذكره في المشبه به فكانه قال اذا شبه بحمار كذا في الهيئة الحاصلة من كونه
الذي تفوق الشفة بانثى على راسه شجرة غضا والمراد بالاشد الذي تعشر او في كونه تؤدي
المرأى الهيئة المقصودة وانما قال مع الاشراق دونه والاشراق تصريحا باعتبار الهيئة
الاجتماعية اذ بذلك تظهر صحة وقوع قوله من الاستدارة مع ما في حيزه بيانا لقوله الهيئة التي
يريها قوله او اذا شبهتها عطفه ما واستعار ان تشبيه الشمس بكل واحد من المرآة والتي
تنازلها الحق فيه على حدة ولو اعاد ذكر الشمس لعطف بالواو هكذا وكالشمس اذا شبهتها
بالمرتعشة والمراد بالمتادية في العمل يقال راوح بين رجليه اذا قام تارة على احدهما و
تارة على الاخرى كان المتحرك هناك يتاوح بين الانبساط والانقباض قوله وذلك اي

وقولنا ان التشبيه في تلك الهيئة لان البوتقة الخ وقوله تلك الحركة العجيبة مصدر يتحرك
وقوله كانه بيان لتلك الحركة العجيبة والتبعوة اللهو والتلاحم شدة الاشتباك ثم
يبدو له اي يندم ويظهر له راي آخر يقال بدا له اي ندم وفاعل بدا ضمير راجع الى الراي
المعلوم بدلالة المقام والواو في قوله والبوتقة في ضمن ذلك اي في ضمن تحرك الذهب تلك الحركة
العجيبة بين الانبساط والانقباض للحال وموديه خبر لقوله لان البوتقة وعامل في
اذا حميت وناصب لقوله الهيئة المذكورة قوله فان الشمس تعليل لمعنى الكلام اي تشبيه
الشمس بالمرآة والبوتقة فيما ذكر من الهيئتين الحاصلتين منهما لان الشمس مودية لتينك
الهيئتين وايضا يظهر ذلك لمن احد النظر اليها قوله وكوجه الشبه من هنا شرع في تمثيل
الحسي بما يكون حقيقة مليتمة فان المشبه والمشبه به فيما ذكره هنا هيئتان محسوستان
حاصلتان من امور عدة محسوسة ووجه الشبه بينهما هو الهيئة المشتركة التي هي حقيقة
لتينك الهيئتين واقتصر في ذكر هذه الحقيقة المشتركة التي هي وجه الشبه هنا على وجه الدال
عليها اجمالا لان الطرفين المذكورين يدلان على تفصيلها فقوله وكوجه الشبه عطف
على قوله كسقط النار نظرا الى معناه كوجه الشبه في سقط النار وقوله كان مثار النقع العباد
والمثار الموضوع من ثار الغبار ارتفع واثاره غيره واسيافنا متعلق بمثار على انه مفعول
معه ويجوز ان يكون عطفا عليه وتهاوى كواكبه اي تساقطت وانما اعتبر في الكواكب
التساقط لان الشاعر بصدد ذلك قوله فليس المراد تعليل لمعنى الكلام اي وجه الشبه هنا
مركب اذ ليس مراد الشاعر تشبيه النقع بالليل في السواد وتشبيه السيوف بالكواكب في
البياض على التوزيع بل مراده تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الاسود والسيوف البيض
والكواكب المشرقة في جوانب منه فوجه الشبه هو الهيئة التي هي مشتركة بينهما وحقيقة
لهما ملتئمة من امور متعدده ومما ينبه على انه لم يرد تشبيها مفرقا ان قوله تهاوى كواكبه
جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على وجه ينبئ عن اعتبار الانضمام دون الافراق
والاستبداد حتى يكون بمنزلة ان يقال ليل وكواكب فلذلك كان الاولى ان يجعل واسيافنا
مفعولا معه لينبئ عن اعتبار الانضمام ايضا ولا شك ان تشبيه الهيئة المركبة من النقع المرتفع
فوق الرؤوس ومن السيوف المتحركة في جوانب منه حركات مختلفة متداخله ومضطربة متصاعدة
بهيئة الليل والكواكب المتساقطة فيه على الخاستي ووجوه متفاوتة فيه من البهجة والروعة
ما ليس في تشبيه المفردين بالمفردين وان كان صحيحا ايضا قوله لوامع حال والعامل فيها
معنى كان والمثلا ليبرز تلالا اذا لمع واوجه السما وجهها والملقية صفة للسما المسطرية المنتحية

الا تقد

١٧٥

التي تعد طريقا اى جديدا وقوله دون شئ آخر متعلق بقوله منثور اى منثورة على انبساط
ازرق لا على شئ آخر مناسب للدرر في الحسن والقيمة وانما قال ذلك لان الاستطراف
انما نشأ من نثرها على بساط لا مناسبها كما لا يخفى قوله والمشترى قدامه جملة اسمية
وقعت حالا والعامل فيها معنى كان وفي شامخ الرفعة اى محل عالى الرفعة حال من المشترى
في قدامه الراجع الى المشترى والمراد رفعته في المنظر بان يكون مثلا في النصف الشرقي ويكون
المريخ اقرب الى المشرق وقد انبرحت صفه لمنصرف قال الفراء تسكين الميم في شمعة
وشمع من كلام المولدين والاصل فيها الفتح ولما كان من البين انه لا يصح تشبيه المريخ لمنصرف
وان صح تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة لم يبالغ هنا في اعتبار الهيئة ونفى التفريق
كما بالغ في البيتين السابقين بل اقتصر على ان قال فالمراد ايضا تشبيه الهيئة وقوله
مسرج الشمع حال من المنصرف ومعنى من دونه من قدامه في مكان قريب منه قوله ويسمى
امثال ما ذكر من الابيات يعني الابيات المذكورة بعد قوله وكوجه الشبه لا جميع الابيات
فان قوله والشمس من مشرقها قد بدت الخ ليس في حكم هذه الابيات وانما يسمى
تشبيه المركب بالمركب لما صرح به من ان كل واحد من المشبه والمشبه به فيها هيئة مركبة
من متعدد كما ان وجه الشبه فيها ايضا مركب والمذكور قبل هذه الابيات يسمى تشبيه
المفرد بالمفرد لان كل واحد من طرفي التشبيه فيه مفرد وان كان بعض تلك المفردات مقيدا
وبعضها غير مقيد ووجه التشبيه في الكل مركب كما فصله هناك ثم ان سقط النار
وعين الديك مفردان والاضافة لتعيين المراد والثريا مفرد بلا شبهة والعنقود مفرد
منه بفتح نونه والظاهر ان الحبلى معين للمراد لا قيد له وان الكون في يد الاشد قيد
للمرأة وان ما ذكر مع الحمار والبوتقة قيدان لهما وقد يظن انهما مركبان فيعد التشبيه
بهما من تشبيه المفرد بالمركب فيكون هذا قسما ثالثا كما ان عكسه قسم رابع من اقسام الاربعة
الحاصلة من اعتبار التركيب والافراد في طرفي التشبيه واعلم ان التركيب في الطرفين او
احدهما يستلزم تركيب وجه الشبه بلا عكس كلي قوله وهذا اى تشبيه المفرد بالمفرد
المركب بالمركب فن له فضل احتياج الى سلامة الطبع عن الآفات وصفاء القريحة عن
الكدورات اذ لا حاكم في تمييز احد اللباسين عن الآخر اذا وقع الالتباس سوى ما ذكر من
السلامة والصفاء فاذا التبس التقييد بالتركيب فان كان هناك امر واحد هو الاصل
فيما قصد من المشبه او المشبه به وكان ما عداه تبعا وتتمة له في الاعتبار كان مفردا مقيدا
والا كان مركبا واذا التبس التركيب بالتوزيع اى تشبيه الاجزاء بالاجزاء فان لم يصح التشبيه

والضعف مع تكلف ... منها
ذلك الاضعف ... فلم
... ولاعتداده بالكلام ... باذكر
... المؤيد ...

التشبيه في بعض الاجزاء كما في قوله كانما المريخ على ما مرّ تبيين التركيب وان لم يحصل من اعتبار
الاجتماع هيئة مستحسنة كما في قوله كان قلوب الطير تبيين التوزيع والاصح الحمل على كل
منهما مع رجحان التركيب كما في قوله كان مثار النقع وكان اجرام النجوم قوله وفرّق بينه المؤود
بالمؤود قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا يصف عقابا بكثرة اصطيادها للطيور
وللقائها قلوبها لدى وكرها ادنيتا لانها لا تاكل قلب الطاير فشبه الرطب الطري من
قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف اي اردأ التمر وانما اورد هذا البيت
ليكون مثالا لما يعتدى به في التمييز بين التركيب والتوزيع اذ لا يشتبه على ذي مسكة انه
ليس لاعتبار الاجتماع فيه هيئة يعتد بها ويقصد تشبيهها انما الفضيلة في هذا البيت
من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب قوله واما ان يكون مستندا الى العقل عطف
على اما ان يكون مستندا الى الحس وهو الثالث من نوعي ما يكون في حكم الواحد مثل له بثلثة
امثلة الاول منها ما خوذ من قوله مع اعمالكم كسراب بقيعة والثاني من قوله عليه السلام اياكم
وخضراء الدمن قالوا وما خضراء الدمن قال المراة الحسناء من منبت السوء والثالث
من قول من قال في جماعة متناسبة في خصال الكمال هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين
طرفاها فقيل هو قول من وصف بني المهلب للحجاج وقيل هو قول الانمارية فاطمة بنت
الخرشب في بنيها حين سئلت ايهم افضل والشارح بلفظ مع في المثال الاول وبلفظ
المنضم في المثال الثاني الى اعتبار التركيب في وجه الشبه واستغنى عنهما في المثال الثالث
لظهور التركيب فيه بقوله المتناسبة لذلك اي لاجل التناسب في الخصال والمنظر ما يقع عليه
النظر من الظاهر والمطمع من اطمعه او قعه في الطمع والمخبر ما يعلم من الباطن بالخبرة والموئس
من آيسه اوقعه في الياس ومنبت السوء هو الاصل الردى واضافته كاضافة حاتم
وجل صدق في افادة المبالغة وخضراء الدمن ما ينبت على المزابل والدمنة آثار الدار
اثار دخيل من اضافة المصدر الى المفعول من قولهم امنوت الشجرة كذا قوله والجماعة بالرفع
على الحسناء ولما ترك ههنا عبارة وكما اذا شبهت اختار العطف باوتنبيها على ان كلا
منهما مثال على حدة يغني عن الآخر لا يقال حسن منظر الحسناء والخضراء محسوس قطعا فكيف
عده عقليا لانا نقول لما كان سوء المخبر عقليا كان المجموع المركب منه ومن حسن المنظر عقليا
فان المركب الحسي لا بد ان يكون كل جزء منه محسوسا بخلاف المركب العقلي اذ لا يجب ان يكون كل
جزء منه عقليا فان المركب الحسي لا بد ان يكون كل جزء منه محسوسا بخلاف المركب العقلي
اذ لا يجب ان يكون كل جزء منه عقليا ولهذا الخصوص ما هو في حكم الواحد في هذين النوعين اعني

للحسي والعقلي واعتبار تركب وجه التشبيه في المثال الثالث من حيث انه اعتبر فيه منا
الاجزاء مع امتناع اظهار تفاوت فيما بينها طولا وصفة كلاهن طرفي التشبيه في هذا
المثال بادل على وجه الشبه لم يحتج الى التصريح به حتى يتوهم ان مثال الحسن من تشبيه
المركب بالمركب والحق انه تشبيه مفرد مقيد بآخر مثله قال واما القسم الثالث قوله ان
يكون تلك الامور يعني الامور التي فهمت من قوله ان لا يكون وجه التشبيه امرا واحدا ولا في حكم
الواحد ولما كان كل واحد من تلك الامور قد اعتبر اشتراكه بين الطرفين على حدة اعتبر
كونه حسيا او عقليا فصارت الاقسام ثلثة بلا شبهة بخلاف ما هو في حكم الواحد فانه منحصر
في قسمين كما عرفت والسفاد نزو الذكر على الانثى ولم يوجد ذلك في الغراب فقيل انه بخفية وقيل
ليس له الا المطاعمة وحسن الطلعة حسي ونباهة الشان وعلو الرتبة عقليان قوله واعلم
انه ليس بملتزم فيما بين اصحاب علم البيان اي فيما بين ارباب البلاغة المكتبة التابعين
في موارد الكلام ومصادره للارباب البلاغة المكتبة التابعين في موارد الكلام ومصادره
للارباب البلاغة السليقة ان يتكلفوا التصريح بوجه التشبيه كاينا على الوجه الذي هو
ملتبس به بل قد يذكرون على سبيل التسامح والتوسع مكان وجه التشبيه ما يكون
اياه على طريقة ايراد الملزوم وارادة اللازم فانه مجاز مستفيض وانما قال لما يكون وجه
التشبيه في المآل لان المستتبع المذكور وجه التشبيه في ظاهر الحال والتابع المتروك وجه التشبيه
في الحقيقة والمآل قوله فلا بد من التنبيه عليه اي على ما يذكر مكان وجه التشبيه تسامحا
نادرة له امثلة قوله اذا وجدتها لا انثقل بي يريد اذا وجدتها فصيحة الالفاظ عرفت فصاحتها
بالسلامة عما يخل بالفصاحة قوله ولا تكره عطف تفسيري لقوله لا انثقل اي ولا تتعب
اللسان بتنافر حروفها كما في المستشزرات ولا تستكرهها كما في قوله وليس قرب
قبر حرب قبر وقوله شاو مشل شلول شلشل شول قوله ولا تكون غير متداولة اي
لا تكون بحيث يحتاج في معرفة معناها الى التفتيش عن الكتب المبسوطة كقوله تكأكأتم اي
اجتمعتم واطلخم اي اظلم وجحنفل اي نخرت او الى التخريج بدقة النظر كقوله ومرسنا مسرجا
وقوله تستكره لكونها غير مالوفة صفة كاشفة لغريبة وحشية وفيها دلالة على ان
الكراهة في السمع داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية قوله ولا معانيها تشبه
نفي للتعقيد اللفظي والمعنوي فيصعب بالنصب على انه جواب النفي فتشتبه اي تنقبض
عطف عليه وضمير عنها للالفاظ كما ان ضمير عليها للمعاني وقوله هي كالعسل مقول لقوله
قوله معلومة الاجزاء اي المقدمات الحاضرة وهو واما استدلالا بقرينة التاليف بان يكون

ولذلك كان الادام لذلك الاستقصاء ح

في كلام ما لم يستسهل وجد ان صح ما نقل من انه لا سفاد الطاووس فليس له اعتب من مطاعم بالغراب ابن

لما يكون ما في كلامهم كان منطبقا لما صح في كلام ارباب البلاغة السليقة فلا حاجة للانسان من زمان النظر الصائب تعين ان يكون الصحيب راجعا الى البلغاء الموردين لكنه ات المعاني ليس يتبين عند للبيان ان تخالفت التصريح بوجه الشبه علما البيان في هذا الفصل النقاد ولا يختصر صاحبه كذا ح

او ل فقد صدرت لاللغات بيع الشاري تنوي اللحم والشلال يريد اللحم في النفور والشلك بمعناه وروحا شلشل وشول اي خفيف ح

اشارة الى وجه نظر صاحب الايضاح ح

تأليفها مما يفيد اليقين كالقياس لا مما يفيد الظن كالاستقراء والتمثيل قطعية الاستلزام بان يكون مشتملا على شرايط الانتاج قوله فيذكرون متعلق بقولهم في الالفاظ وقولهم

في الالفاظ وقولهم في الحجة فهو تفصيل لهما قوله على ان وجه التشبيه في المآل اي في الحقيقة التي يؤل اليها الظاهر هناك اي فيما ذكر من تشبيه الالفاظ وتشبيه الحجة شيء غيرها

اي غير الحلاوة وما عطف عليها وذلك اي ذلك الغير لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء والنسيم ولازم الظهور في تشبيه الحجة وافادة النفس

اضافة المصدر الى المفعول الاول ونشاطا هو المفعول الثاني والفاعل المتروك هو كل واحدة من السلاسة والرقة وقوله فشان النفس شان لحصول لازم الحلاوة ولازم السلاسة

والرقة في الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات يدل على صيغة المبني للفاعل ورفع طعمه هو الرواية لكن المشهور هو المتعدي يقال لذوب الطعام بالكسر اذا وجدته لذيذا

فيفيدان اي يفيد الماء الذي يساغ ويحدر بسلاسته والنسيم الذي يتخلل برقته قوله ولازم الظهور عطف على لازم الحلاوة والضمير في كونها وجالها للبصيرة والبصر

وفي معهما للبهجة والظلمة لا يقال مطلق الظهور معنى مشترك بين الشمس والحجة قطعا فلا حاجة الى جعله من قبيل التسامح لانا نقول هو وان كان مشتركا بينهما لكن

لم يقصد بتشبيه الحجة بالشمس ظهورها في نفسها بل قصد ظهور المطلوب بها كظهور المحسوسات بالشمس وهذا معنى ازالة الحجاب التي هي لازمة وتابعة لظهورها في حد

ذاتها لغاية الظهور قوله كالذي نحن فيه فان ازالة الحجاب امر اعتباري لا تحقق له في الخارج ذات الحجة ولا في ذات الشمس وكذا كون الشيء بحيث ينشرح منه الصدر وتستفيد منه

النفس نشاطا وكونه بحيث يميل الطبع اليه ويحب وروده عليه من الاعتباريات التي لا تحقق لها في انفسها قالوا ولعل السر في تخصيص الشارح بالاعتباري هو انه لما

لم يكن امر ظاهر ادل على كونه بامور موجودة تستتبعه قوله واقول يسمه ان يكون تركهم اي ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه الشبه وهو انهم لم يحصروه في العقلي كما تقتضيه

حقيقة على ما هو عليه من كونه امرا كليا مشتركا على ما سبق التنبيه عليه بل قسموه الى حسي وعقلي من تسامحهم هذا اي غير قبيل تسامحهم بكون مستتبع وجه الشبه مكانه وذلك

انهم جعلوا هناك وجه الشبه بين الخد والورد الحمرة المحسوسة وهي جزئية مستتبعة مستلزمة لما هو وجه الشبه بينهما في الحقيقة اعني الحمرة الكلية المشتركة التي هي معقولة قطعا

كما جعلوا ههنا وجه الشبه بين الالفاظ والعسل الحلاوة المستتبعة المستلزمة لما هو وجهه

فان قيل استتباع الحلاوة ... الطبع ... استتباع الحمرة الجزئية لماهيتها الكلية ... بالاستتباع الاستلزام كما بينا عليه مع ان ... الموجودات التامة في الخارج ... الجزئيات واما الطباع ... الطرفانا يوصف فيهما ... كما صرح علم ... نبع التشبيه ... بملاحة

التشبيه

الشبه بينهما في الحقيقة اعني الحمرة الكلية المشتركة التي هي معقولة قطعا كما جعلوا ههنا وجه الشبه
بين الالفاظ والعسل الحلاوة التي تتبعها المستانس لما هو وجه الشبه بينهما في الحقيقة الا ان
التابع هناك محمول لان الحمرة المطلقة محمولة على الحمرة الجزئية على متبوعة وليس امرا اعتباريا
والتابع ههنا غير محمول على متبوعه وامر اعتباري وانما قال شبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق
الذي ذكره فنبوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا
امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وقد جاريناهم
اي وافقناهم وسرنا معهم في ذلك اي في تركهم التحقيق حيث قسمنا وجه الشبه الواحد وما هو
في حكم الواحد الى حسي وعقلي والمتعدد الى عقلي وحسي اما كله او بعضه قوله واعلم هذا
وان كان معلوما مما سبق من ان تشبيه الشيء ليس الا وصفا له بمشاركة المشبه به في امر لكنه
اراد ان ينبه ههنا على انه قد تنشتبه الحال في بعض المواضع فيجعل وجه الشبه فيما ليس في
الحقيقة مشتركا بين طرفيه قوله فاذا صادقة اي صادق التشبيه حقه صح كما ذكره فان مطلق
الصلاح بالاستعمال والفساد بالاهمال اعم من ان يكون حسيا او عقليا مشترك بين الملح والنحو
كما ان مطلق الاهتداء مشترك بين النجوم واصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله فلم
يرفع الفاعل تفصيل لعدم استعمال النحو في الكلام والعنت الوقوع في امر شاق والتعنت
ان يتكلف ذلك الوقوع وتصحيح قول المتعنتين ان يقال التعليل في النحو ان يقتصر في الكلام
على استعمال الوجوه القوية الظاهرة التي يفهم بها العارفون باحوال اللغة المعاني المقصودة بلا
تكلف والتكثير فيه ان يرتكب استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة التي تخل بفهم ما قصد
بالكلام واما تكثير قواعد النحو في انفسها فلا يجري نفعا ههنا لان الكلام في الاستعمال لا في
معرفة القواعد النحوية قوله ليس مما نحن الآن بل المهم لنا ان لا نصحح ههنا ليطابق المثال
ما قصدناه من كون وجه الشبه غير شامل لطرفيه واعلم ان الظرفين اعني قوله في الكلام وفي
الطعام حالان عاملهما معنى المشابهة المستفادة من الكاف اي النحو كائنا في الكلام مستعملا
فيه يشبه الملح كائنا في الطعام قال النوع الثالث النظر في الغرض من التشبيه قدمه على
النظر في احوال التشبيه لان الغرض اهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر
كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذلك كان عوده اليه
اغلب واكثر لكنه قد ينقلب القصد في التشبيه فيعود الغرض منه الى المشبه به وحيث كان هذا
معلوما مذكورا بالاولى اشار بلفظ من الى تراخي رتبته عنه وحسن التشبيه يكون في كلامه فاما
ان يكون لبيان حاله راجعا الى الغرض كما يتبادر اليه الوهم من سياق كلامه لان الغرض هو نفس

بيان حاله الا انه لبيان حاله وكذا الكلام في اخواته بل هو راجع الى التشبيه كما يدل عليه قوله
فتبع التشبيه لبيان امكانه ولا يذهب عليك ان قوله ما لون عمامتك سواد غير لونها
ليعرف كونه بياضا او حمرة او صفرة فقوله كلون هذه محمول على ظاهره والمقصود تشبيه
اللون باللون لا التشبيه العمامة في اللون والغرض بيان حال اللون المشبه اعني كونه احد الالوان
المخصوصة لتبيين ماهيته قوله لبيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة فاريد بيان مقدار
في الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك وفي قوله كحلك الغراب اي سواد سلامة
اذ المراد كالغراب يدل على ذلك قوله هو في سواده حيث جعل المشبه ذات الشيء وجعل
السواد وجه الشبه الا انه اتى لفظ الحلك ليزداد انكشاف مقدار سواد المشبه في الشدة
قوله لبيان امكان وجوده اي بيان امكان وجود المشبه امكانا ظاهرا لا يتعلق به شائبة
الامتناع اصلا قوله الى احد يوهم اي يوهم ذلك الحد اخراج ذلك الواحد عن جنس البشرية
مثلا الى نوع اي جنس اشرف من البشر والضمير في وانه راجع الى ما دل عليه معنى الكلام اي
والحال ان وصول ذلك الواحد في الفضيلة والكمال الى حد يوهم اخراجه عن جنسه امر
الممتنع مشابهة ظاهرة في كونه مستبعدا غاية الاستبعاد فانت في ذلك المفضل الذي
هو متمسك كالممتنع فيتبع ذلك الامر التشبيه بشيء محقق ازالة لاستبعاده واظهارا لامكانه
بحيث لا يحوم حوله شائبة فاية حاله لحال المسك اي حال ذلك الواحد وهو وصوله الى
حد يوهم اخراجه بل اخرجه ادعاء كحال المسك وهو وصوله الى حد اوجب اخراجه كما هو
المشهور فقد انكشف بهذا التشبيه امكان وجود المشبه الذي هو حال ذلك الواحد انكشافا
بلا شبهة قوله لتقرير شانه اي شان المشبه كعدم اشتماله على فائدة في المثال المذكور هذا
تقرير له اي لشانه عند السامع وفي قوله انك في سعيك هذا كرامتي على الماء نباهل والمراد
ان سعيك كرقمي قوله فانك تجد لتمثيلك هذا مع التقرير ما لا يخفى فان تصوير المعقول بصورة
المحسوس يقرر شانه في ذهن السامع تقريرا كاملا خصوصا اذا احضر ذلك المحسوس حتى
يشاهده فكانك في تمثيلك هذا جعلت السامع مشاهدا لكون سعيه غير مشتمل على فائدة
قوله لا برازه المشبه الى السامع واراد بما شاكل ذلك مثل الترغيب والترهيب والتعظيم والاهانة
والتشويق وحسن الاعتقاد وضده وما يناسبهما قوله ابتغاء تزيينه اي تزيين الوجه وهو
تعليل لافراغا او لشبهت بعد تعليله بافراغا والمجدور هو الذي اصابته الجدري والدالية
الموزونة والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك والظاهر ان يقال في صورة شوهاء لانه
تركيب وضعي لا اصلية فكانه جعل الشوهاء تفضيل من العيوب على الشرود كما تصدق اسود

في الالوان في قوله فانت ابيضهم سربال طباخ وقوله لانت اسود في عيني من الظلم واراده
تعليل للاظهار او لشمت على ما فيا عن ابتغ قوله نعقاد له اى للفحم فيه جمر موقد عن صحة الوقوع
لامتناعه عادة حيث صورته بصورة البحر المذكور الممتنع عادة لا عقلا لامكان ذوبان المسك
مع كثرته جدا حتى يعد بحرا يستطرف اى يعد امرا طريفا جديدا قوله وجه آخر يعني غير النقل
من صحة الوقوع للمعتاد لا الامتناع العادى قوله كالذى نحن فيه من بحر البحر المذكور فاذا
احضر اى المشبه به في الذهن استظرف هو لندوره فيستطرف المشبه ايضا لاقترانه بامر
نادر وبرونه في صورته وهذا الاستطراف الراجع الى المشبه هو المتفرع على التشبيه وهو الغرض
منه دون استطراف المشبه به ففى ماذكر من تشبيه الفحم بالبحر استطراف المشبه من وجهين قوله
واما مع حضور المشبه عطف على اما في نفس الامر وضمير فيه للذهن اى مع حضور المشبه في الذهن
اوان الحديث وقوله مثل حضور مصدر للمقدر في المعنى اى واما نادر الحضور في الذهن مع حضور
المشبه فيه ندرة مثل ندرة حضور النار والكبريت مع حضور البنفسج قوله ولازوردية كسر
الزاى هو الظاهر الثابت في نسخ الرواية والمراد البنفسج نسبة الى الحى المعروف لكونه على لونه
تزهو اى تتكبر من زها يزهو اذا تكبر وافتخر وحمر اليواقيت شقايق النعمان والقامات البنفسج
قوله فاذا احضر اى اتصال النار باطراف الكبريت احضارا مع الشبه التام الذى بينهما
استطرف المشبه لمشاهدة عناق اى معانقة بين صورتين متباعدتين في الغاية وفي بعض
النسخ احضارا مع المشبه اى البنفسج وهو ظاهر لايهام الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة
بين الطرفين معا لانا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتد به ههنا
استطرافه قال الشيخ عبد القاهر وللاستطراف في تشبيه البنفسج باوايل نار الكبريت
وجه آخر هو ان الشاعر اراك شبها لنبات غض طرى يرف واوراق رطبة من لهب نار في
جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطباع وموضوع الجبلة على ان الشئ اذا اظهر من مكان لم يعهد
ظهوره منه كانت صبابة النفوس به اكثر والشغف به اجدر قوله الا العين يا محو فيه يعني
الاستطراف الناشئ من كون المشبه به نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه وتمام بيت المطلع
قوله من بعد ما شمل البلى ابلادها اى عرف هذا الرجل وابراد نفسه ديار الاحبة معرفة
توهم او توهما الا مستيقنا الا اندراسها وشمول البلى ابلادها اى مواضعها جمع بلد فاعتاد
الديار اى الحقها عادة رعاية للحقوق السابقة ترجى اى تسوق الظبية ولدا اغن في صوته
غنة قلت قد وقع اى عدى في معضله واعساه اى اى شئ عسى عدى ان يقول ويجود
لشبه هذا المشبه الذى ذكره اغن ابو دلف الاعن والحال ان عديا اعرابي جلف

جاف اي غليظ الطبع بعيد عن ادراك المناسبات الدقيقة فكيف يهتدي الى ما يصلح
ان يكون مشبها به لما ذكره اذ ليس يظهر له نظير يصلح ان يشبه به فلذلك رحمه ولما رآه
لا بما ينذر حضوره مع حضور ذلك المشبه واصاب حيث جاء باقرب صفة من ابعد موصوف
وظهر الاستطراف استحالات الرحمة حسدا قال ولما الغرض العايد الى المشبه به جعل
مرجع الغرض العايد الى المشبه به الايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه لان هذا
الايهام هو الكثير الشايع فيه وغيره نادر كما سيشير اليه وغرة الصباح اول ما يبدو من بياضه
وفي قوله حين يمتدح دلالة على كمال الممدوح في كرمه ومعرفته حق المادح في مدحه اياه حين
يلقاه بالبشر والطلاقة قوله وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير
لليل او للنجوم والظاهر ان يقال سنن لاح بين ابتداع اي بين احداث بدع الا ان
الشاعر قلب تنبيها على كثرة السنن وقلة البدع والبيت من تشبيه المركب بالمركب
كما يدل عليه ذكر لفظ بين في الطرفين قوله حين راى شرط جوابه قصد في تشبيهه
هذا واراد بالهدى اصول الدين وبالشريعة فروعه وخص السنن بالذكر لان الكلام
وقع فيها ثم عمم بقوله وكل ما هو علم وان حمل الهدى على معنى الاهتداء كان مشبها به
في النور والاستضاءة بقوله لجعل صاحبها اي لجعلها صاحبها والمعبد المسلوك
المذلل فيعثر من العثور بمعنى السقوط على الوجه وهو منصوب على انه جواب النفي يقال يردي
في البير اي سقط فيها والمهواة موضع الهوي اي السقوط والضلالة يقابل الهدى
فيحمل على العقايد الباطلة او على المعنى المصدري والبدعة يقابل السنة وقد طوى
ذكر ما يقابل الشريعة اعني الطريقة الباطلة ولم يرد بقوله تفضيل السنن في الوضوح
على النجوم وتنزيل البدع في الاظلام فوق الدياجي اي حنادس الليل كما هو صحيح وحاصله ان
البيت من التشبيه المعروف بل اراد ان تفضيل الهيئة على الهيئة في هذا المثال راجع الى
تفضيل الاجزاء على الاجزاء قوله وصفت بالسواد اي على سبيل التوسع المشهور واراد
بقوله اعرف واشهر بالسواد من الظلام ان الاعرفية والاشهرية باعتبار الالبية لكن
مثال الايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه وذلك انه جعل معنى كونه اتم في وجه الشبه
اعم من كونه اقوى فيه بحيث يتناول ايضا كونه اعرف واشهر فلا يحتاج الى تاويل
اي شبه الشاعر الظلام يوم النوى لما ذكر من ادعاء كونه اعرف واشهر ثم عطف على يوم
النوى فؤاد من لم يعشق اطنابا للظرافة فان الغزل بكسر الزاي وهو المايل الى النساء
قساوة قلب من لا يعرف العشق ولا شك ان القلب القاسي يوصف بشدة السواد كانه حجر اسود

في الغاية فنظم الشاعر القلب القاسي في سلك يوم النوى واوهم انه ايضا اتم في السواد من
الظلام قوله كان انتضا البدر اي اخلاله وفي الصحاح نضا سيفه وانتضاه اي سله
والنجا بالمد الخلاص والباس الشدة والانحسار الانكشاف يقال حسرت كمي عن ذراعي
اي كشفت ولاشك ان انتضا البدر من تحت غيمه انتقال من حالة غير ملايمة الى ملايمة
وكذلك النجا من الباس فوجه الشبه داخل فيهما اذ كل منهما انتقال مخصوص والانتضا
متعين على الحس دايما فيكون اعرف واشهر في نفسه وبما فيه من الانتقال المذكور فاذا قلت
الشبه كان ايهام اعرفيه النجا في نفسه وبما فيه من ذلك الانتقال ظاهر واما ايهام كونه
اتم لما فيه من ذلك الانتقال اعني وجه الشبه وانما يظهر اذا كان الانتضا اتم في نفس الامر من
النجا في ذلك الانتقال او حمل الاتم على ذلك المعنى الاعم قوله فشبه هذه اي صورة الانتضا
بتلك اي بصورة النجا قوله وقد لاح الليل السماك لما كان لمعان الكواكب في الليالي المظلمة
اقوى جعلوا الظلام كانه كحل به اعينها فابصرت واشرقت ولما وصف الاخلاق بالضيق
والسعة في متعارف الناس على سبيل الاستعارة تشبيها لها بالاماكن الضيقة والواسعة تخيل
الشاعر ان اخلاق الكرام شي له سعة وجعلها اصلا في السعة فشبه بها الارض الواسعة قوله
من الامثلة لما كان عود الغرض من التشبيه الى المشبه به مما يرى مستبعدا عقب امثلة الابيات
بامثلة من الآيات وبالغ في كون الآيات من هذا القبيل بان كررها في الثانية لوطان الامثلة وحكم
على الثالثة بكونها مضبوطة في هذا القالب قوله لان الكلام في الربوا اي في حله لا في البيع
فالمناسب ان يقال انما الربوا مثل البيع كما يقال انما البنية مثل الخز وذهابا معقول له
قولهم وانما ادعوا كون الربوا اقوى واعرف في الحل بناء على ان الزيادة التي هي المقصودة
في المبادلة محققة فيه دون البيع قوله لمزيد التوبيخ متعلق بيقال وضمير فيه راجع الى افمن يخلق
كمن لا يخلق وانما كان التوبيخ فيه ازيد لدلالته على انهم جعلوا غير الخالق اقوى واتم في استحقاق
الالوهية والعبادة وقوله لكونه تعليل لاقتضا المقام بظاهره اياه والضمير راجع الى افمن
يخلق كمن لا يخلق اي هذا الكلام الوارد لاوليك الذين عبدوا الاوثان ولاشك ان المقصود
في هذا المقام الزامهم فهذا الكلام مقتضى المقام بظاهره وقوله تشبيها بالله اي تشبيها للاصنام
في استحقاق العبادة واسم الالوهية بالحق وانما عبر عن الاصنام بمن لا يخلق اما للمشاكلة
لمن يخلق واما لانهم عبدوها وحق المعبود ان يكون من اولى العلم وقوله وعندي ان الذي تقتضيه
البلاغة القرآنية هو ان يكون وذلك لان لفظ من يكون حينئذ باقيا على حقيقته ويكون ايراد تشبيه
الاصنام بالله تعالى على ابلغ وجه واكده فانه اذا لم يصح تشبيه الحي العالم القادر من الخلق به تعالى

الظاهر ان الاتم اظهر في الاطافة مع الكمال

انا استعمل الانتضا في ازالة الصحاح لسعد

ثانيه اذا كان الانتضا اظهر في الواقع وجعل تشبيها بها لا... في القصد... الكواكب...

الظاهر انه جعل الكواكب في الظلام عين... انه جعل للكواكب عينا فتامل

اي قالوا ذلك للدهاب

ولهذا الاتخذ على اقامة صورة الاتكلف فيها

اي في قوله اياه

فكيف يصح تشبيه الجمادات العادية عن تلك الصفات تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار
ح اشد والتوبيخ اكثر وينضم الى ذلك حسن التعريض ايضا ولا يخفى جريان ما اختاره في
اصل التشبيه المذكور وقلبه وقوله تعريضا تعليل لكون الانكار موجها الا ما ذكر وضمير
به للانكار الموجه وكلمة عن متعلقة بتعريضا على تضمين معنى الكشف ويكون عطف على ان يكون
ومعنى بقوله تنبيه توبيخ تتميما قصد به التوبيخ وعلى مكان متعلق تنبيه وفي احيا
افلا تذكرون على افلا تعقلون اشعار بان يكون تشبيه الجماد منكرا اذا كان تشبيه الحي
العالم القادر منكرا امر معلوم غير محتاج الى تفكر بل الى تذكر وهم لا يتذكرون قوله مصوب
خبر مبتداء قوله عز وجل وانما غير الاسلوب لانه على طريقة زيد اسد مع فعل ينبي
عن التشبيه اعنى الحذف والمعنى جعل هواه مثل الهه اى هو مطواع لهوى النفس يتبع ما يدعوه
اليه فكانه يعبده كما يعبد الرجل الهه وهذا القالب اشارة الى عود الغرض الى المشبه
اعنى ايهام كونه اتم في وجه الشبه واذا احسنت التامل عرفت ان تقديم المفعول الثاني
الذي هو المشبه به وجعله مشبها بالمفعول الاول قد اصاب موقعه حيث دل على انهم
جعلوا الهوى اتم واقوى فيما هو وجه الشبه اعنى الطاعة والانقياد فيصير الانكار
اكد والتوبيخ اشد ولفظ تر مجزوم على انه جواب الامر وقد يتوهم انه لا تشبيه في هذه
الاية اذ ليس المعنى انهم شبهوا هواهم بالله وسموه الها بل المعنى انهم جعلوا هواهم الها
اى معبودا يعبدونه فحق الهه ان يكون مفعولا ثانيا لكنه جعل مفعولا اولا على طريقة القلب
بين اداء الكلام بلا تشبيه بينهما فقوله هذا القالب اشارة الى مطلق القلب المذكور
ضمن التشبيهات المقلوبة السابقة وليس بشيء لان لفظ الهه ان قصد به مفهوم
مفهوم معبوده لم يصح ان يجعل مفعولا اولا محكوما عليه بالهوى اصلا وان قصد به
كان الكلام على التشبيه قطعا ولا يجب ان يكون المشبه به ماخوذا باعتبار كونه خص
ذاته تعالى بل يكفي هناك مطلق معبود الرجل ولا يجب ايضا كون التشبيه قوليا بل
يكفينا كونه فعليا فانه تشبيه ضمني قوله هو ما ذكرنا يعني ايهام كون المشبه به اتم في وجه
الشبه قوله لان المشبه به اراد به جنسه الاكل فرد منه لما ستعرفه وفي بعض النسخ وا
به اى بجهة التشبيه على تاويل الوجه ولم يذكر هنا بيان حال الوجه من ان المعتاد وقد
معا فيما مر وفيما سيأتي ايضا وقوله ارادة تعليل لقوله تشبيه بلجة واعتبر الزيادة في الاله
دون الاستحسان لان الوجه المحمود مستقبح في نفسه فاريد ان ينقل السبه مريدا استقباح
بخلاف الوجه الاسود فان المطلقه نقل اصل الاستحسان وقوله لامتناع تعليل لقوله لم

فلا حاجة الى ما تكلف ... لفظ زيد اشارة الى انه في نفسه زيادة ... كذلك ...

ثم ان امتناع تقريب الشيء بما يساويه من التقريب الابلغ مخصوص بما اذا اريد بالتشبيه التقريب فيجب
ان يكون قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول متناولا لما عدا التقريب مما ذكره والا ظهر ان يتناوله
ايضا ليتجه نظمه مع ما عداه في سلك الذكر معا واذا عرفت ذلك ظهر لك انه انما ادعى كون
المشبه به اخص بوجه الشبه واقوى حالا معه فيما اذا قصد بالتشبيه التقرير لا في جميع ما ذكره
حتى يرد عليه انه ناقض كلامه حيث صرح فيما بعد بانه يجب في بيان المقدار كون المشبه به
على مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وظهر ايضا انه ادعى الاعرفية اما في
جميع ما ذكره او فيما عدا التقرير منه وقد صرح فيما سيلة بان الاعرفية معتبرة في بيان الحال
والمقدار وكذا في بيان الامكان وفي التزيين والتشويه وان لم يصرح باعتبار هذه
التقرير لكنه ظاهر من اشتراط الاتمية هناك فان قلت ما وجه اقتضاء التزيين والتشويه
كون المشبه به اعرف في وجه الشبه مع ان كون المشبه به مستحسنا او مستقبحا كاف هناك قلت
وجهه ان مقابل الحسن وجه الشبه بين الوجه الاسود ومقلة الظبي مطلق السواد والا فلا
تزيين بل السواد المخصوص اللطيف الذي من شانه ان يميل الطبع اليه ولا شك ان مقلة الظبي
بهذا اعرف واشهر وكذا الحسن وجه الشبه بين وجه المجدور والسلحة المنقورة مطلق
الهيئة المشتركة والا فلا تشويه بل لا بد ان يعتبر معها خصوصية منفرة فتكون السلحة اعرف
بها قوله او معرض الاستطراف عطف على معرض التزيين اى ولا لا براز في معرض الاستطراف
والمعنى ولم يصح ايضا ان يذكر المشبه به لابراز المشبه في معرض الاستطراف وقوله نقلا تعليل القول
شبهته بحر ولامتناع مفعول به لنقلا واللام دعامة وليستطرف تعليل لنقل الامتناع
وقوله او للوجه الآخر معطوف على لامتناع اى او نقلا للوجه الآخر الذي للاستطراف في
التشبيه المذكور على ما تقدم وهو ندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا فكانه قال او نقلا
لندرة الحضور من البحر المذكور الى ذلك الفحم ليستطرف واما الاستطراف الناشي من ندرة
حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البنفسج فلا نقل فيه اصلا لا لصورة الممتنع الى الواقع
ولا الصورة النادرة الى الكثير الوقوع فلا تعرض له ههنا واما قوله لمثل ما ذكر فقيد لتعليل النقل
الوجه الآخر واقع بازاء ليستطرف فيكون المعنى ان نقل الوجه الآخر ليستطرف استطراف
النادر كما ان نقل الامتناع ليستطرف استطراف الممتنعات العادية ويرد بانه يلزم ح ان
يكون عدم صحة الابراز في معرض الاستطراف خاليا عن التعليل وان لا يقع شيء بازاء قوله
لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وايضا لبس بحسب اللفظ في قوله ليستطرف بعينه لكونه لنقل
الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل ما ذكر في الاستطراف

لانه ثبت معنيه مطلق بحسب ظاهره

لا يخلو عن بشاعة وقيل تعليل لعدم صحة الابراز في معرض الاستطراف والمراد ماذكر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وتعريف الشيء بما يساويه فالمعنى لم يصح الابراز في معرض الاستطراف لامتناع بيان استطراف الشيء بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف واقوى فيه وا خفى به ويرد عليه ان الاستطراف عرض من التشبيه كما مر والكلام في وجه الشبه وكون المشبه به اعرف به واقوى فيه وايضا الاستطراف المذكور مترتب على ابراز الواقع في صورة الممتنع او الكثير الوقوع في صورة النادر فيكون مختصا بالمشبه فلا يتصور كون المشبه به اقوى فيه وان ذهبت الى ان المراد بقوله ما ذكر هو امتناع تعريف المجهول الى آخره على ان اللفظ المثال مقحم لزمك ان يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف تلتزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان ابعد حصولا في الذهن كان الاستطراف اقوى لا يقال جاز ان يكون ابعد حصولا من المشبه مع كونه اعرف منه بوجه الشبه او اقوى فيه لانا نقول من المعلوم ان ليس البحر المذكور اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد فان قلت قد حكم بانا جعلنا الغرض العائد الى المشبه به ابهام كونه اتم بناء على ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص به واقوى حالا معه وهذا البناء انما يصح اذا وجب في كل مشبه به ان يكون اقوى في وجه الشبه بحسب اصله حتى يتوهم من التشبيه المقلوب كون المشبه به فيه اتم وليس الامر كذلك لما نبهنا عليه قلت قد نبهناك ايضا على جواز تفسير الاتم بما يتناول الاعرف وله ان يكتفي في ذلك في ذلك الابهام بكون المشبه به اقوى في غالب الاستعمال والاقسام التي ههنا شيء وهو ان مساق كلامه يقتضي كون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اعرف او اقوى وهذا الاقتضاء لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله مما ذكر واعلم انه جمع فيما بعد بين التقريب وتنزيل الناقص منزلة الكامل في اقتضاء كون المشبه اتم في وجه الشبه فلو ذكر ههنا ان المتبادر من التشبيه الحاق الناقص بالكامل لكفاه في ذلك الابهام مع قلة المؤنة بترك التعرض لهذه الاقسام التي ذكرها ههنا مع انه سيأتي تفاصيل احوالها قوله وربما كان اشارة بلفظ ربما الى قلة هذا الغرض كما اشار الى كثرة الغرض الاول بجعله مرجع الغرض العائد الى المشبه به كما مر وقوله عند المشبه بكسر الباء وهو فاعل التشبيه قوله تشبه ماذا قد سبق انه وجد نظيره في كلام الثقات وانه يحمل على الحذف اي تشبه ماذا تشبه فيكون ماذا في احد وجهيه مفعولا به للثاني المحذوف لكون الاول دالا عليه والتشغ هو التيسر والتسهل يقال تسناه اذا تيسره والصاحب هو اسماعيل بن عباد صحب ابن العميد في وزارته وتولاها بعده ولقب بالصاحب الكافي توفي في سنة خمس وثمانين وثلثمائة

قوله واحدا بعد واحد اي متعاقبين انتهى الى النفس من الجزاى هو كالخبز في كونه منتهى ما
هو ازيد منه في ذلك قوله ليكون كل واحد تعليل لاختيار الحكم بالتشابه فانك اذا قلت
هما متشابهان او تشابها كان كل منهما بالنظر الى المعنى مشبها ومشبها به بالقياس
الى الآخر وقوله تفاديا تعليل لمعنى قوله فالاحسن ترك التشبيه اي ينبغي ان يترك تحاشيا
واحترازا عن ترجيح احد المتقاربين على الآخر بجعل احدهما بعينه مشبها والآخر بعينه
مشبها به مع تساويهما في استحقاق هاتين الصفتين ويظهر من هذا اي من كون كل واحد
من الطرفين في باب التشابه مشبها ومشبها به من حيث المعنى فان قلت كيف يقع التشبيه في
هذا الباب مع استلزامه ما ذكر من الترجيح المحال قلت ذلك الاستلزام من حيث
النظر الى التساوي في وجه الشبه وقد يعرض هناك ما يرجح جعل احدهما مشبها ليكون
الكلام مسوقا لبيان حاله كما اذا افتقدت دسك فقلت بدت غرته كالصبح او طلع
الفجر فقلت بدا كغرة الفرس قوله صح فيه العكس اي من غير ان يعد تشبيها مقلوبا اذ
ذاك اشارة الى وقوع التشبيه في باب التشابه قوله غير ما تلي عليك يعني به ما مر من
ان حقه ان يكون اعرف بوجه التشبيه واخص واقوى فاذا قلت لون هذه كلون تلك
لم ترد به بيان حال المشبه او مقداره حتى يجب كون المشبه به اعرف بل اردت الحكم بالتشابه
فانه امر مطلوب ايضا الا انك اوردته في صورة التشبيه وقوله متى كان ظرف لان يعود
يعني انه اذا جعل وجه الشبه هذا المعنى فقط كان الطرفان متساويين فيه وجاز العكس
واما اذا انظر معه الى شدة البياض والسواد كان الصبح اقوى في ذلك وكذا الحال في
الشمس والمرآة والدينار فانه اذا لم يقتصر في وجه التشبيه بينهما على ما ذكر بل اعتبر معه
قوة الاشراق مثلا كانت الشمس اقوى فيه منهما والمراد بخصوص في اللون خصوصية الصورة
المستحسنة وقوله لكون وجه الشبه تعليل لقوله فصح ان يقال لون هذه ... يعني
زيادة اختصاص وجه الشبه باحد طرفيه ان يكون له مزيد تعلق وانتساب الى احدهما
كما للجراءة بالقياس الى الاسد قال واعلم ان التشبيه متى كان وجهه قد اشتهر اطلاق
لفظ التمثيل على مطلق التشبيه في عبارة الكشاف وغيره الا انه قد خص تقسيم التشبيه وهو
ما كان وجهه وصفا غير حقيقي اي غير متحقق حسا ولا عقلا وكان مع ذلك منتزعا من
عدة امور اي من عدة امور معتبرة في طرفيه لان عدة امور يتركب هو منها فان المتبادر من
انتزاع وجه التشبيه انتزاعه من طرفيه لا انتزاعه من اجزائه التي يتركب هو منها فيلزم ما ذكرنا
تكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه التشبيه فيه ايضا مركب وتوهم بعضهم

ان المراد انتزاع وجه الشبه من عدة امور هي اجزاؤه ولا يكفي في التمثيل تركب وجه الشبه وحده
فقد منه تشبيه الثريا بالعنقود وتوسل بعض المتكلفين بذلك الى تجويز افراد الطرفين في
الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار
استعارة تمثيلية فاذا كان الطرفان هناك مفردين كانا ههنا ايضا كذلك مع ان هذا
التجويز مناف لما سيأتي من تصريح المفتاح باختصاص الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين
ثم ان قيد كون الوصف غير حقيقي مطلقا مما تفرد به المصنف واما الشيخ عبد القاهر فاكتفى
بان لا يكون الوصف متحققا حسا حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن
التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا
جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا ومعنى قوله خص باسم التمثيل
انه ميز بهذا الاسم عما عداه من اقسام التشبيه حيث اطلق عليه وحده والمصنف وجع
المصيبة قوله فان تشبيه الحسود هذا تشبيه ضمني يقتضيه معنى الكلام وقد اعتبر في كل
طرفيه امور عدة اما في جانب المشبه فالحسود ومحضه وتطلبه للمقاولة ليتوصل بها الى
التشفي عن وجع باطنه وصبرك على محضه وتركك لقاه ولتم علمك بتطلبه اياها
واما في جانب المشبه به فالنار المقتضية بطبعها للالتهاب وعدم امدادها
بالحطب واسراع الفناء فيها بسبب ذلك فالمشبه حالة مخصوصة للحسود مركبة من
امور والمشبه به حالة مخصوصة للنار مركبة ايضا من امور ولا شك ان الهيئة والحالة
المشتركة بين هاتين الحالتين منتزعة من عدة امور وانها امر وهمي فان تلك الحالة هي
كونهما ممنوعين عما يمد بقاءهما يسرع فيهما الفناء وضمير له للحسود ولفظ اذا في واذا
لم تأخذ طرفيه محضه والمصدور هو الذي يشتكي صدره ويشتفي بالنفث وبقوله
بيان ما يتوهم فقد تعرض لوجه الشبه دون المشبه لظهوره فيه وقد اشار الى المشبه
بقوله ولد خراديه حيث قال بالعود المسح او ان الغرس الموفق بامراقه ونضارته
يعني بعد الذي ابصرته من يبسه والى تركب وجه المشبه هناك حيث ذكر كون الصبي
مهذب الاخلاق يعني مع كونه اولا على خلاف ذلك والى تركب وجه الشبه في المشبه حيث
قال في تمام الميل اليه اي في كونه بحيث يمال اليه ميلا تاما وبه يحسن حاله استحسانا كاملا
من جهة كونه على تلك الصفات بعد كونه على خلافها سكت عن بيان وجه الشبه في
المشبه به لظهوره فيه قوله وكالذي اي وكوجه الشبه الذي في قوله عز من قائل مثلهم اي
حالهم العجيبة الشأن المذكورة فيما سبق كمثل الذي اي كحال الجمع او الفوج

يعني قوله رضي الله عنه حمد النعار ... المطلوب بسبب الثنا دبت الصادق وعنه فالنعار بالنعم مصدر ... والنعار ايضا الكرم والنعار بالفتح المصدر ايضا ... بعضهم ... واما النعار ... وجمعه ...

الذی استوقد نارا عظیمة ای طلب وقودها وهو سطوعها وارتفاع لهبها فلما اضائت تلک الاماکن والاشیا بالنار ذهب الله بنورهم المستوقدین ای اخذ نورهم وامسکه فی مضی به معه وما یمسک الله فلا مرسل له فهذا ابلغ من ان یقال اذهبه وانما وحد الضمیر فی استوقد حولہ وجمعه فی قوله بنورهم وما بعده نظرا الی جانبی اللفظ والمعنی قوله لا تنی مطلوب ای تیسره وتسهله وهذا المط ظاهر فی المشبه به وکذا اسبابه الوقتیة وانقلابها واما فی المشبه فالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والقدح فیهم ودخولهم فی عداد المومنین ومشارکتهم فی حظوظهم واسبابه الوقتیة الایمان باللسان واتباع المومنین فی ظواهر احوالهم وانقلاب تلک الاسباب اطلاع الله المومنین علی اسرارهم وافتضاحهم بین المومنین واتسامهم عندهم بسمة النفاق قوله وکالذی ای کوجه التشبیه الذی فی قوله تعالی اضا ای هو ایضا مثال الداخل فیه کالذی فی الآیة السابقة والعطف باو فی قوله اوکصیب بنیه علی ان کلا من القصتین کافیة فی تحصیل المقصود من التشبیه فبایتهما شبهت حال المنافقین وقصتهم فقد اصبت وان جمعت بینهما فقد بالغت فی توضیح ما قصدت والصیب فیعل من صاب یصوب ای نزل ویطلق علی المطر وعلی السحاب ایضا فان ارید به السحاب فخفیه ظلمة سحمته وتطبیقه منضما الیها ظلمة اللیل وکون الرعد والبرق فی السحاب واضح وان ارید به المطر ففیه ظلمة تکاثفه وانسجامه بتتابع القطر وظلمة اظلال غمامه مع ظلمة اللیل واما الرعد والبرق فحیث کانا فی اعلاه ومصبه وملتبسین به فی الجملة فهما فیه ایضا ویجعلون استیناف کانه قیل کیف حالهم مع ذلک الرعد الهایل وفی اطلاق الاصابع علی الانامل مبالغة لخلو عنها ذکر الانامل ومن الصواعق متعلق بیجعلون علی معنی ان ذلک الجعل من اجل الصواعق والصاعقة قصفة رعد ینقض معها شقة من النار لا تمر بشی الا اهلکته وانتصب حذر الموت علی انه مفعول له للجعل المعلل قوله واصل النظم او کمثل ذوی صیب لا بتشبیه فی ان ذوی مراد بحسب المعنی واما بحسب اللفظ فلولا ان الضمایر فی یجعلون اصابعهم فی آذانهم تطلب ما ترجع الیه لم یحتج الی تقدیره فی منظم الکلام وانما احتیج الی تقدیر مثل لیکون المعطوف علی وفق المعطوف علیه اعنی کمثل الذی استوقد لا لانه لو لم یقدر لکان المشبه به ذوات ذوی الصیب کما توهمه المص للمشبه لان اذا کان مرکبا ودخل علیه الکاف کان بحسب المعنی داخلا علی الهیئة المنتزعة من مجموع الکلام لا علی المفرد الذی یلیه الا تری ان قوله تعالی انما مثل الحیوة الدنیا کماء لیس المقصد ههنا تشبیه الدنیا بالماء ولا المفرد آخر یتمحل لتقدیره ومن البین فیما ذکرناه قول لبید ما

الناس كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع فانه لم يشبه الناس بالديار ومكث
وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم عنها بحلول اهل الديار فيها وسرعة ارتحالهم عنها وبقيت كما
خلاها وبقيت وقوله اذ لا يخفى اما تعليل لقوله واصل النظم كمثل ذوي صيب باعتبار اشتماله
على تقدير مثل او تعليل لقوله دل عليه واراد بقوله ان النسبة تشبيه حال المنافقين والمعنى
اذ لا يخفى ان ليس تشبيه حال المنافقين كائنا ودائرا بالكلية او بين مثل المستوقدين وبين ذوات
ذوي الصيب يعني لو لم يقدر لفظ مثل لزم ان يكون قصة المنافقين دائرة بين كونها مشبهة
بقصة المستوقدين وكونها مشبهة بذوات ذوي الصيب وقد عرفت انت بطلان هذا
اللزوم قوله انما التشبيه اي تشبيه حال المنافقين دائر بين صفة اولئك اي المستوقدين
وصفة هولاء اي ذوات ذوي الصيب اي تارة شبهت حالهم بصفة اولئك واخرى بصفة
هولاء ما الترديد على سبيل التنويع فلا بد من تقدير لفظ مثل فتامل وفي قوله وهي صفتهم
العجيبة الشان اشارة الى ان لفظ المثل استعير من القول السائر المثل مضربه بمورده للقصة
او الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا
مثلا ولا راوه اهلا للتسيير الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه قوله ونظيره اي ونظير قوله
او كصيب في ان تشبيه المشبه داير بين شيئين من حيث ان المشبه به في هذا اللفظ شي وفي
الحقيقة شي آخر مقدر على صورة المضاف والمضاف اليه ومعنى من انصاري الى الله من جندي
متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري اضافة احد المتشاركين الى الاخر كانه قيل
من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم مطابقة
الجواب اعني قولهم نحن انصار دين الله قوله فادفع تعليل لكونه نظيرا لقوله او كصيب اي هو
نظيره لانه تعالى اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله دائرا بين كون الحواريين
وهم اصفياء عيسى عليه السلام وخلصائه انصار الله كما يشهد به استقامة المعنى ويؤيده نحن
انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله كما يقتضيه ظاهر النظم لكن المراد هو
التشبيه بالاول رعاية لما يقتضيه سداد المعنى وانت خبير بان هذا الدوران انما يصح ان لو
كان لما اقتضاه ظاهر النظم وجه صحة في الجملة وليس الامر كذلك ومن ثمة قال بعضهم لفظ من
هنا داخل على المشبه والمشبه به على طريقة قولك في زيد كالاسد هذا التشبيه بين زيد ومن
الاسد لا داخل على امرين يريد تشبيه شي ثالث بينهما كما في قوله اذ لا يخفى ان التشبيه ليس من
مثل المستوقدين الى آخره وبني على ما قاله ان لفظ الحواريين في عبارة الكتاب اسامي من
العلم واريد به المومنون لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما ورد في حق الزبير انه من

عنى وحولى من امتى وادى ذلك الى ان غير لفظ الحواريين فى بعض النسخ بلفظ الموضرق
على هذا القول يكون ما لحن فيه نظير المقول او كصيب فى انه شبه فيه بالجر شى فى الظاهر
مع ان المراد تشبيهه بمقدر على صورة المضاف والمضاف اليه لانه دون التشبيه بين شيئين
شبه بهما المشبه كما فى قوله او كصيب وقوله مستعمل صفة لمصدر وسند الى ما قال فيكون
العايد الى الموصوف معنويا اذ المعنى مستعمل هو مع لفظ قال الا انه اختصر فاوقع ما قال فاعلا
لمستعمل ومقدم الحاج يروى بالنصب على الحكاية وهو مصدر وقع ظرفا بتقدير الزمان اى زمن
قدوم الحاج ويجوز ان يجعل مقدم اسم الزمان فلا يحتاج حينئذ الى تقدير الزمان فكان الاولى
ان يقول ما قال عيسى عليه السلام بنحو اتيك خفوق النجم قوله ثم نظير المذكور اى نظير ما ذكر من
الآيتين ولفظة ثم للتراخى فى الرتبة ولو قال ثم نظيره ليتبادر منه نظيرا وكصيب كما انه هكذ
قوله ونظيره عند كل ذى فطنة ولا شك ان البيتين نظيرا الآيتين فيما ذكره من حذف
المضاف والمضاف اليه ولا يقدح فى ذلك ان المضاف اليه المقدر فى الآية الاولى والبيتين
يكون مضافا الا الى ما هو مذكور فيها اما فى الآية فالى مجرور الكاف اعنى الصيب واما فى البيتين
فالى الاصبع وضمير البرق بخلاف فى الآية الثانية اذ لا يحتاج فيها الى تقدير امر آخر مضاف الى
مجرور الكاف اعنى الوقت الذى اضيف الى ما قال وصدر البيت الاول الا من راى لى بلى برق
شريف اى من ابصر لاجمة برق شريف اى شئ يوق سحابه بماية يعنى انه عض به يكثر نزحيث اسال
البحار بكسر الباء ويروى بفتحها وهو اسم موضع بنجد فا نحى اى قصد العقيق وهو موضع اخرى
اليه مياه نجد وصدر البيت الثانى فادرك ابقا العراده ظلعها العراده اسم فرسه وهى
فى الاصل الجرادة الانثى والفرس العتيق المجرب لا يعطى عدوه بتمامه بل يبقى منه شيا لوقت
الحاجة والظلع الغمز المشى لوجع فى الرجل اى اصاب ابقا العراده دخيرة عدوها غمز فى
مشيها والحال انها قد حملت فرحرحير بن طارق بفتح الحا المهملة وكسر الزاى على ما فى قرينه
حدا فلولا ظلعها لادركته قوله على ما قدر اى هذان القولان نظيران للمذكور فى حذف المضاف
والمضاف اليه كما تبين على الوجه الذى قدره الشيخ الامام ابو على الفارسى وقوله فى اسال
الله بيان لما قدره ولهذا اسنده الى من يوثق بقوله كيلا يمنع التقدير فى الاول بالحمل على
التجوز فى اسناد الاسالة الى البرق وفى الثانى بجعل الاصبع مجازا عن المسافة الواقعة فى
المقدار من الاصبع فلا يحتاج حـ الا الى تقدير لفظة ذا وكان الشيخ الفارسى لم يلتفت الى ذلك
لبعده والسقيا اسم من سقاه الله الغيث واسقاه اى اسال سقيا سحابه البرق فحذف
المضاف الاول فصار اسال سحابه ثم حذف المضاف الثانى فانقلب الضمير مرفوعا مستكنا

ان الآية الاولى والبيتين لا يحتاج فيهما الا الى تقدير مضاف او مضاف مضاف ايضا لا الى ما هو مذكور فيه موضع واما فى الآية الثانية فيحتاج مع تقدير المضاف والمضاف اليه الى تقدير بعضا فاخر قد اضيف الى مدعوله فى ٥ مـ

الحرب بالفتح نت الحرس والمصهل الذى حربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به ٥ منه

وكذا لما حذف لفظيا ذا ومسافة تدريجا انتصب اجيالم على انه مفعول ثان لجعل ثم انه زاد في
التانيس لحذف المضافات في الكلام تلعا لتوهم الاستبعاد فقال هو سايغ اى جاير في
الكلام منه قوله تعالى فكان قاب قوسين اذ فيه حذف ثلثة مضافات متتالية اعنى
مقدار مسافة قرب وحذف مضاف آخر على حدة اعنى مثل وذلك ان ضمير كان للحبيب و
ليس هو قاب قوسين اى مقدار بل اصل الكلام ما ذكره لحذف لفظ مثل من حيث كان و
حذف المضافات الثلثة على التدريج من اسمها فانقلب الضمير المجرور الراجع الى الحبيب
مستكنا في كان قوله وان قوله او كصيب قد يروى بفتح الهمزة عطفا على ان التشبيه فيكون
المعنى ولا يخفى ان قوله او كصيب الخ من باب التمثيل لان وجه الشبه فيه امر توهمي منتزع من عدة
امور وليس بشئ اذ يلزم منه انخراط هذا المعطوف في سلك ما جعله علة لكون اصل النظم على
حذف المضاف الذى هو لفظ مثل فالصواب هو الرواية بالكسر عطفا على قوله واصل النظم
او كمثل ذوى صيب الخ فبعد ما حقق اصله شرع في تحقيق ما هو بصدده من بيان كون وجه
الشبه امرا وهميا منتزعا من عدة امور في طرفيه والضمير في بينهم لذوى الصيب وفي انهم اما لهم
او للمنافقين او لهما جميعا والمقام المطمع للمنافقين هو ايمانهم ظاهرا واتباعهم المؤمنين صورة
ومقاساتهم الاصول اليهم افتضاحهم بنزول الوحى الكاشف عن اسرارهم وما انطوى عليه
ضمايرهم ووقوعهم بذلك في مخاوف هايلة قوله وكذا الذى في قوله عز وجل ساق كلامه
يقتضى ان يقال وكالذى في قوله عطفا على ما تقدمه من نظايره لكنه عدل عنه واورد جملة
من مبتدا هو الموصول مع صلته وخبر هو لفظة كذا فوجب ان يعطف على مقدر كانه قال
فالوجه في تلك التشبيهات السابقة كما بينا اوصاف عن حقيقته ومنتزع من امور عدة كذا
الذى في قوله عز وعلا مثل الذين حملوا التورية ولا يجوز عطفه على قوله وانه كما ترى مما نحن
بصدده اى غير حقيقي منتزع من امور لانه من تتمة بيان الآية السابقة اعنى كصيب ومعنى حملوا
التورية انهم كلفوا علمها والعمل بها ثم لم يحملوها اى يعملوا بها فكانهم لم يحملوها اسفارا
اى كتبا كبارا من كتب العلم فهو يمشى بها ولا يدرى منها الا ما يمر بجنبيه وظهره من الكد
والتعب قوله فان وجه التشبيه تعليل لكون الآية من قبيل التمثيل والرواية في لفظ الا
النصب على انه مفعول الحاسل والمبدأ من الانتفاع متعلق بابلغ على تضمين معنى ...
ضمير كونه راجع الى الحرمان الماخوذ مع ما قبله وقد يتوهم من قوله مركبا من عدة معان
ان تركيب وجه الشبه وحده كاف في التمثيل وليس بشئ فان وجه الشبه هنا مع كونه مركبا
منتزع من عدة امور في طرفيه الا انه تفنن في العبارة فذكر فيما سبق الانتزاع من امور متعددة

في الطرفين واكتفى ههنا بالتركيب لظهور كونه منتزعا من امور عدة وقوله غير الحقيقي صفة للوصف اما على انه بمعنى النكرة كالحمار والليم واما لان غير لا يتعرف ههنا بالاضافة لا الوصف الذي نحن فيه بمغايرة الحقيقي وجاز ان يكون بدلا منه وقد منع النحاة من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل وقع في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير والرواية في نافذة بالفاء والذال المعجمة وقد يوجد في بعض النسخ بالقاف والدال المهملة قوله لالتباسه اي لالتباس الذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقي في كثير من المواضع بالوصف العقلي الحقيقي اذ ليس شيء منهما يحقق حسي فقد يكون للعقلي الحقيقي نوع خفاء في تحققه فيظن انه وهمي وقد يكون للوهمي نوع ظهور لوضوح الاسباب الباعثة على توهمه فيظن انه عقلي حقيقي فالتمييز بين كون الوصف المعتبر في التشبيه المنتزع من عدة امور وهميا حتى يكون التشبيه تمثيليا او عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيلي يحتاج غاية الاحتياج الى تامل صادق ممن ذكره حتى يزول الالتباس الثابت في تلك المواضع ولا بد في ارتباط قوله لا سيما بما قبله من تاويل وهو ان يقال انه بعد ما ذكر التباس الوصف الوهمي بالعقلي الحقيقي كانه قال يقع فيه الالتباس من هذه الجهة ومن جهات اخر لا سيما جهة المعاني التي ينتزع هو منها فربما انتزع الوصف من ثلثة معان فاورث ذلك الانتزاع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر ولا يخفى على ذي مسكة انه صرح في هذا المقام بانتزاع وجه الشبه من معان متعددة هي اجزاء المشبه لا اجزاء الوجه المشبه فكن من ذلك على بينة فيما حققناه لك في تعريف التمثيل من ان انتزاع وجه الشبه فيه انما هو من امور عدة في طرفيه يقال ابرقت السماء اصابت ذات برق وقوما نصب بنزع الخافض اي لقوم اقشعت اي تفرقت يقال قشعت الريح السحاب فاقشع اي صار ذا قشع كما يقال اكبه فاكب اي صار ذا اكب وتجلى اي انكشفت مغراه اي مقصده قوله اوجب انتزاع وجه الشبه من مجموع البيت وذلك لان المنتزع من المصراع الاول هو الابتداء المطمع وجده واما الانتهاء الموئس فمنتزع من المصراع الثاني قوله فشا اي شاع واشتهر استعماله على سبيل الاستعارة يعني ان تذكر اللفظ الدال على هيئة مركبة من امور متعددة وتريد به اخرى شبيهة بها كما سياتي تقريره والمراد بقوله لا غير انه صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه اصلا وذلك مثل قولهم لو ذات سوار لطمتني وذلك خرط القتاد وبالصيف ضيعت اللبن قوله لا تغير اي لا تغير الفاظها مما وردت به عليه في اصلها من تذكير او تانيث او افراد او تثنية او جمع لا على وجه ذلك بل لما لا الاستعا

كما تعرفنا ان يذكر اللفظ الذي هو بازاء المشبه به ويراد به المشبه فلو غير لفظ المثل لم يكن
واردا على طريق الاستعارة فاذا اردت التمثيل بقولك بالصيف ضيعت اللبن في المذكر
لم تغير كسر التاء وان غرتها لم يكن مثلا بل ماخوذا منه ولا علية وعلل صاحب الكشاف
عدم التغير بان الامثال السايرة لا تكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على
تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغير قال النوع الرابع النظر في احوال التشبيه من
كونه قريبا او غريبا هذا تقسيم على حدة وقوله مقبولا او مردودا تقسيم آخر ولذلك اقرار
ومقبولا بل ترك الواو ايضا اشعارا بالاستقلال قوله والكلام في ذلك اي في بيان
احوال التشبيه وهناك اشارة الى النظر في احواله او الى الكلام في بيانها وضمير منها للاحوال
وكلمة عسى مقحمة لافادة عدم القطع بالانحصار فيما ولته بما يصح صلة او صفة لما او ادراك
الشيء مجملا مثل ان يدرك الانسان من حيث انه شيء او انسان بلا تفصيل وادراكه
مفصلا مثل ان يدرك الانسان من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق
قوله وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل وذلك انه بين هناك ان الجامع
بين الجمل مطلقا لا سيما النوع الخيالي منه فانه زاد في تقريره بايراد امثلة وحكايات
قوله ومنها ان استحضار الامر الواحد ايسر هذا الاصل الرابع يقرب من الاصل الاول
الا ان ذلك في ادراك الامر الواحد المركب ادراكا من وجهي اجمال وتفصيل وهذا في
ادراك الامر الواحد والمتعدد قوله اتم منه اي من ميل النفس الى العقليات فالجار
اعني الى متعلق بمعنى الضمير ولا استعارة في قوله واعني بالحسيات ذهب المص الى ما يجلو
الظاهر يعني من انه يمتنع ادراك النفس الناطقة للجزئيات المادية المكنوفة بعوارض
مشخصة من المقادير المتفاوتة والاوضاع المختلفة فاحتاج فيما ذكره من ان ميل
النفس الى الحسيات اتم من ميلها الى المعقولات كما هو المشهور الى تاويل فلذلك قال
المراد بالحسيات ههنا هو المعقولات التي جردتها النفس من المحسوسات الحقيقية
فان ميل النفس الى هذا النوع من المعقولات المسمى بالحسيات ازيد من ميلها الى
المعقولات الصرفة كمفهوم الممتنع والواجب والممكن وذلك لوجهين احدهما زيادة
تعلق النفس بهذه الحسيات بسبب تجريد النفس اياها بقوتها العقلية عن
المشخصات المانعة الارتسام فيها ونظمها لهذه الحسيات في سلك ساعداها
من المعقولات حيث صارت بالتجريد كليات مثلها ولا شك ان النفس اذا زاد
تعلقها بشيء كان ميلها اليه اتم واكثر والثاني زيادة الف النفس بهذه الحسيات ايضا

اى مع زيادة تعلقها بما وانما زاد الفها بما لكثرة ما ديها الى النفس بسبب كثرة طرق التادى ولامرية فى ان زيادة الالف يقتضى كمال الميل فقوله وزيادة ميلها مبتدا خبره لزيادة تعلقها وقوله ولزيادة الفها عطف على لزيادة تعلقها واما قوله نحو ما نبهت عليه فاشارة الى ما ذكره فى النكتة التى اوردها فى وجه الشبه من انه اذا كان محسوسا كان جزئيا قطعا واذا جرد حتى صار كليا كان عقليا فنسبة ادراك الجزئى الى الحس وادراك الكلى الى العقل تنبيه منه على ان النفس العاقلة لا تدرك الجزئيات المحسوسة والا لكان ادراكها ايضا منسوبا الى العقل فيفهم منه ان عليه دليلا فى الجملة وان لم يكن مذكورا ههنا هذا ما ذهب اليه وبنى الكلام عليه لكن المحققون ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الا ان صور الجزئيات ترتسم فى الآتها لانه دائما فنسب ادراكها الى الآلات اعنى الحواس كما ينسب القطع الى السكين وكيف لا والحكم بالكلى على الجزئى فى مثل قولك زيد انسان وهذا البياض لون يقتضى حضور المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم ولا يجوز ان يكون الحاكم هو الحس لامتناع ادراكه للكلى فهو النفس فلا بد ان تكون مدركة للجزئى ايضا قوله واما ما يقال فى زيف هذا الوجه بناء على ما ذهب اليه من امتناع ادراك النفس للجزئيات واما على التحقيق الذى عرفته فهذا الوجه وجيه لان النفس فى مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها ثم انها تستعمل حواسها فتدرك المحسوسات وتتنبه لمشاركات بينها ومباينات فتنتزع منها علوما كلية ولاشك ان الالف بالاقدم اكمل فيكون الميل اليه اتم قوله فبعد تقرير هذه الفا جواب اما وهى فى الحقيقة داخلة على خبر ما يقال اعنى شئ وبعد ظرف معمول للظرف المستقر الواقع صفة لشئ اعنى بمعزل وما عطف عليه وعن افادة متعلق بمعنى معزل لانه اسم مكان فى غاية الف وبائن منزل عطف على بمعزل وعن تحقيق متعلق بمعنى البعد المستفاد من كونه بائن منزل ومتعلق الرؤية فى كما ترى كونه على ذلك الوصف اعنى كونه بمعزل وبائن منزل والمقصود بقوله كما ترى ان اتصافه بذلك الوصف واضح فهو صفة اخرى لشئ متاخرة بحسب المعنى عن ذلك الوصف كما ترى وانما بالغ فى تزييف هذا القول هذه المبالغة لان المحسوسات التى تقدم ادراكها على ادراك المعقولات ليست مدركة للنفس على ما اختاره فلا يتصور ميلها اليها فضلا عن كمال الميل بل تكون للحواس المدركة اياها الفة بها كاملة وميل اليها تام قوله لمحبتها العلم طبعا الا ترى ان كل احد يحب الادراك ويميل اليه فى غاية ان يكون هناك سبب خارج يدعوه اليه وانه لا يرضى احد بان ينسب الى الجهل ولو فى امر خسيس وانه اذا اعرض عليه مسائل فى شعره ان يدركه اقبل عليه بمجامع همه كما نشاهد من العوام بالقياس الى كلمات الوعاظ

فان كون منزله بعد ... وبائن منزل على ما ذكر ... انما يظهر بعد ذلك التحقيق ... منه

اى انه ومعده وبعده واسم المكان فيه معنى الفعل والاظرف ... متعلق بالمعنى المستفاد عن قوله لمعزله منه

فان المعنى ليس نفس ... وجوه بلا اتصاف بذلك الوصف فكانه قيل هو شئ متصف به واضح الاتصاف به حتى صار كانه شاهده منه

وحكايات القصاص واذا سمع ما لا يصل اليه فهمه كالمسائل الدقيقة من العلوم الجليلة اشمأزت عنها نفسه واعرض جانبا قوله اكره من معاودى من حديث معاد كما صرح به في بعض النسخ وهذا المثل يدل على ان شاهدة مكروهة كما ان المثل الثاني يدل على ان تجدد الصورة مستلذ وما استفيد من هذين المثلين معا هو كراهة المتكرر ولذة المتجدد اقوى وابلغ مما ادعاه اولا من ان تجدد صورة عندها احب اليها والذ قوله ولعمرى ان التوفيق بين حكم الالف وهو كونه موجبا للميل على ما مر في بحث الحسيات من ان من زيادة الف النفس بما يقتضي زيادة ميلها اليها وبين حكم التكرار وهو كونه موجبا للكراهة كما ذكر في هذا الاصل احوج شيء الى التامل وذلك لان الالف مع الشيء لا يحصل الا بتكرره فلو كان التكرار مقتضيا للكراهة لكان المالوف مكروها ولامتنع النزاع اى الاشتياق والميل الى المالوف لكن الوجدان يشهد بكون الالف موجبا للميل والاشتياق الى المالوف و يكذب كونه مكروها الاشتياق اليه فوجب ان لا يكون التكرار والاعادة موجبا للكراهة والتامل الذى يجب ان يفعل حتى يظهر جهة اجتماع حكمى الالف والتكرار ويزول المنافات بينهما ان يقال تكرار ما يكون نافعا لذيذا يوجب الالفة والميل وتكرار ما ليس كذلك يوجب الكراهة وعدم الميل فقولنا ان التكرار والاعادة توجب الكراهة والنفرة ليس حكما كليا حتى لا يصح ان يجامع كون الالف موجبا للميل قال فنقول من اسباب قرب التشبيه ذكر لقربه اسبابا ثلثة فالاول اعنى ان يكون وجهه امرا واحدا مبنى على الاصل الرابع ويقرب من هذا السبب ان يكون وجه الشبه امرا جمليا لا تفصيل فيه وهو مبنى على الاصل الاول الذى يقارب من هذا الاصل الرابع كما مر والسبب الثانى اعنى كون المشبه به مناسبا للمشبه مبنى على الاصل الثالث والسبب الثالث اعنى كون المشبه به غالب الحضور في خزانة الصور اى القوة التي يجتمع فيها المدركات مبنى على الاصل الثانى فقد فرع هنا على اصول اربعة من تلك الاصول السبعة ثم بنى اسباب البعد المقابلة لاسباب القرب على تلك الاصول ايضا وتشبيه الجرم الصغير بالكوز انما هو في الشكل والمقدار وكذا الحال في تشبيه الجزء المذكور بالمحار واما تشبيه الغيبة الكبيرة السوداء بالاحاطة ففي الشكل والمقدار واللون قوله بجهة من الجهات اى من الجهات المقتضية لغلبة الحضور كالتكرار على الحس في الليل والبدر وكثرة الحاجة في الروح قوله او تشبيه نحو قوله كان مثار النقع اذ لفظ نحو هنا لان تشبيه مركب كما سبق بخلاف تشبيه السقط وتشبيه الثريا فان وجه الشبه فيهما مركب فقط وانما قال قيل لتشبيه احدهما بالآخر في الجامع اذ بعد التشبيه في ذلك لا يبقى بعد التشبيه معها